دور هيئة شؤون الأسرى والمحررين في تدويل ملف الأسرى والمعتقلين

إعداد الدكتور
رأفت خليل حمدونة

فلسطين– 2023

الفهـرس

الموضوع	الصفحة
الاهداء	٣
المقــدمة :	٤
الفصل الأول : تعريف بهيئة شؤون الأسرى والمحررين	٧
الفصل الثانى: تقرير عن أبرز انتهاكات الاحتلال بحق الأسرى والمعتقلين	١٨
الفصل الثالث: المواقف الدولية من قضية الأسرى	٣٣
الفصل الرابع :المواقف والمؤتمرات العربية الداعمة للأسرى	٤٧
الفصل الخامس: المؤتمرات الفلسطينية والعربية والدولية الداعمة للأسرى	٧٦
الفصل السادس: أنشطة هيئة شؤون الأسرى والمحررين فى تدويل ملف الأسرى	١١٩
الخاتمة	٢١٨
المراجع	٢٢٠
التعريف بالكاتب الدكتور رأفت خليل حمدونة	٢٢١

الإهـــــداء

إلى الشهداء الأكرم منا جميعًا وشهداء الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة، والجـرحى، إلى الأسـرى والأسـيرات الفلسطينيين القابعين فـي سـجون الاحتلال الإسرائيلي وإلى ذويهم، إلى كل الأسـرى المحررين الذين ناضلوا من أجل كرامتنا وحريتنا وسيادتنا واستقلالنا، وإلى عمـوم الشعب الفلسطيني الصامـد والمكافح ، وإلى الأحرار والشرفاء والمتضامنين الباحثين عن العدالة والحق والحرية فى كل العالم أهدي هذا العمل.

مقدمـــة :

عملت هيئة شؤون الأسرى والمحررين على تدويل قضية الأسرى والمعتقلين من خلال على تدعيم الخطاب الإعلامي الفلسطيني بالمواثيق الدولية واتفاقيات جنيف الاربعة ومواد حقوق الانسان ، والتفريق فى لغة الخطاب الداخلي والخارجي ، وتجاوز محاكاة الذات نحو العالمية ، والالتقاء بأحرار وشرفاء العالم ومجموعات الضغط الدولية ، والسفارات الفلسطينية والعربية وعقد المؤتمرات واللقاءات للقيام وورش العمل ، وتقديم التقارير لوسائل الاعلام ومنظمات حقوق الانسان والمؤسسات العربية والدولية .

وحرصت الهيئة على إبراز المكانة القانونية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية على المستوى الدولي والمنظمات الحقوقية والإنسانية، لإلزام دولة الاحتلال بالتعامل وفق تلك المكانة في كامل الحقوق " في الافراجات السياسية، والغذاء، والعلاج، والزيارات ومكان الاعتقال، وفي كل شروط الحياة المنصوص عليها "، وفق الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وخاصة اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة لسنة ١٩٤٩م، ومتابعة تطبيقها في فلسطين المحتلة من قبل الدول الموقعة عليها لبحث أوجه القصور في الحماية المقررة للأسرى والمعتقلين، وتفعيل دور المؤسسة الدولية للصليب الأحمر وتوثيق أشكال التعذيب والمعاملة وشروط الاعتقال.

وعملت على توثيق جرائم الاحتلال وفق شهادات الأسرى والأسيرات المشفوعة بالقسم، وإعداد ملفات خاصة حول الانتهاكات الإسرائيلية بحقهم، وقامت الهيئة بهدف تدويل ملف الأسرى باللقاء مع القناصل والسفراء ومندوبى وممثلى المؤسسات الدولية فى مقر الهيئة برام الله ومع المتضامنين والأصدقاء في العالم وخاصة في دول متنفذة بالقرار للتعريف بانتهاكات دولة

الاحتلال بحق الأسرى الفلسطينيين وكشف زيف الديمقراطية وحقوق الانسان التي تدعيها (اسرائيل) بوجود قوانين طوارئ والعمل بمقتضاها والمخالفة للديمقراطية وحقوق الانسان .

واعتمدت هيئة شؤون الأسرى والمحررين فى تحركاتها نحو تدويل ملف الأسرى على الجهود الدبلوماسية الفلسطينية التى سجلت نقاطاً مهمة على الاحتلال فى المحافل الدولية، ومن منطلق إدراك هيئة شؤون الأسرى والمحررين لأهمية تدويل ملف الأسرى ، والتصدى للرواية الاسرائيلية التى تعمل بكل الامكانيات لتشويه نضالات الأسرى فى العالم عبر ماكنة اعلامية تصفهم بالأوصاف الباطلة.

قامت هيئة شؤون الأسرى عبر ثلاث مستويات بمخاطبة العالم والمؤسسات والمتضامنين بلغاتهم المختلفة على أساس الاتفاقيات والمواثيق والأعراف والقرارات الدولية، وتدويل ملف الأسرى على المستوى العربي والدولي.

وتقوم الهيئة عبر دائرة اعلامية مختصة بتزويد المؤسسات الإعلامية بكل جديد عبر موقع الهيئة والسوشيال ميديا وتحرير الأخبار وتزويد المواقع الالكترونية والصحف والصحفيين ونقابة الصحفيين الفلسطينيين واتحاد الصحفيين العرب والدوليين وبلغات مختلفة خاصة في دول متنفذة بالقرار، محررة استناداً للمواثيق الدولية مدعمة بالأرقام والاحصائيات، وتأخذ بعين الاعتبار أنسنة الخطاب الإعلامي الفلسطيني الموجه للعالم والاهتمام بتصدير الأخبار باللغة الانجليزية ولغات أخرى .

ومن باب الوفاء لأداء هيئة شؤون الأسرى والمحررين وطواقمها العاملة ليل نهار، أجتهد بشكل شخصي لتوثيق وإعداد هذه المادة التى أتمنى أن تكون مرجعاً للباحثين والمهتمين فى تدويل قضية الأسرى.

ولقلة المعلومات بدأت توثيق المادة مع رئاسة اللواء المناضل قدرى أبو بكر لهيئة شؤون الأسرى والمحررين، الأمر الذى يستوجب المزيد من الجهد لتوثيق كل الفترات والعودة لبدايات

عمل الهيئة منذ بدايات التأسيس والوزير الأول هشام عبد الرازق مروراً بكل وزراء الأسرى ممن أبدعوا فى حمل هذه القضية وايصالها لكل العالم وبكل اللغات .

ولمكانة قضية الأسرى تقوم هيئة شؤون الأسرى والمحررين منذ تأسيسها على تدويل ملف الأسرى والمعتقلين فى العالم ، وتطالب دوماً المؤسسات الدولية ومجموعات الضغط والمؤسسات الحقوقية والانسانية والبرلمانات الديمقراطية المختلفة بمواقف حامية للاتفاقيات الدولية والضغط على سلطات الاحتلال للتوقف عن ممارستها المستمرة بحقهم ، والعمل على تقديم منتهكي حقوق الإنسان منهم والتي وصلت لجرائم حرب ضمن شهادات مشفوعة بالقسم من الأسرى في داخل السجون والمحررين خارجها.

الفصل الأول

تعريف بهيئة شؤون الأسرى والمحررين

منح الشهيد ياسر عرفات قيمة كبيرة للأسير الفلسطيني، وكان يفتخر بالأسرى ويتواصل بشتى الطرق، حيث كان الشهيد عرفات يعتبر الأسرى جيش الثورة الفلسطينية في قلاع سجون الاحتلال الإسرائيلي، ولا يزال الشهيد الراحل أبو عمار يمثل نبوءة الأسرى ويقينهم بالنصر المؤكد، وبالحرية التي تبزغ مع مطلع الفجر، لأن هذه الثورة كما قال "وجدت لتنتصر طال الزمن أم قصر، وإنه سيأتي ذلك اليوم الذي يرفع فيه شبل من أشبال فلسطين علم فلسطين فوق كنائس القدس ومآذن القدس وأسوار القدس الشريف".

لقد كانت روح الشهيد ياسر عرفات تحلق في حياة الأسرى، حيث كان بالنسبة لهم أبا بكل ما تعني الكلمة، ورمزا ومرجعية، ينتظرون خطاباته ويهرّبون رسائله وكلماته، يحفظونها عن ظهر قلب، ويتم تعميمها على كافة الأسرى، لتشكل مرجعا سياسيا وتنظيما وحافزا معنويا لهم.

اعتمد أبو عمار تجربة الأسرى التنظيمية والوطنية وما يصدر من قرارات ومواقف عنهم كقاعدة من أسس العمل السياسي والنضالي والتنظيمي ضد الاحتلال، وفي عمليات وآلات البناء الداخلي في التصدي للآلة العسكرية الإسرائيلية وأجهزتها الأمنية.

كان أبو عمار يعتمد قرارات ومواقف الأسرى وملاحظاتهم في المجالس الوطنية والمؤتمرات الحركية المتعاقبة، وقام بقراءة رسائل الأسرى في أكثر من مؤتمر، واعتبر الأسرى قطاعا تنظيميا، وساحة من ساحات العمل الكفاحي الفلسطيني، حيث كانوا حاضرين في الرؤية والموقف الفلسطيني دائما.

من جهته قال عضو المجلس الوطني الفلسطيني والمختص بشؤون الأسرى، عبد الناصر فروانة لقد كان "أبو عمار" كان سنداً حقيقياً للأسرى والمحررين وعوائلهم، وشكّل لهم رمزاً تاريخياً عظيماً، وكان عنواناً للصمود والعزيمة، ومبعثاً للأمل والتفاؤل، فسكن قلوبهم وعقولهم، ليبقى إرثاً حياً في وجدانهم، وتاريخاً محفوراً عميقاً في ذاكرتهم، واسماً حاضراً دوماً وأبدا بينهم، وسيبقى في ذاكرتهم وذاكرة الأجيال المتعاقبة يذكره التاريخ بفخرٍ أبد الدهر.

لهذا يحرص الأسرى على إحياء ذكراه كل عام داخل السجون وخارجها، وفاء لمسيرته وفخرا بتاريخه وتقديرا لما قدمه لهم.

وأضاف أن العلاقة التي كانت تربط الشهيد "أبو عمار" بالأسرى والمحررين، لم تكن مجرد علاقة مسؤول بمرؤوسيه، أو قائد بجنوده، فحسب، وإنما هي علاقة الأب بأبنائه، فهو من وصفهم في محافل عدة بأنهم خيرة أبناء الشعب الفلسطيني. فكان وفياً لقضيتهم وصادقا معهم وسخيا في دعمه لهم، ومتابعا لتفاصيل حياتهم وعلى تواصل دائم بهم، وحرص دوما على أن تبقى قضيتهم حاضرة وحية في كل الأوقات والمناسبات، وضمن الخطابات الشعبية والرسمية،

وموجودة على أجندة اللقاءات العربية والدولية، وكثير ما أصر على إدراجها ضمن لقاءاته مع زعماء العالم، واصطحب معه مرارا أبناء الأسرى خلال لقاءاته مع شخصيات عربية ودولية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، لقاؤه بالرئيس الأمريكي بيل كلينتون، والرئيس الفرنسي جاك شيراك، وبابا الفاتيكان يوحنا بولس وغيرهم.

وتابع ما من مرة طلب فيها أهالي الأسرى مقابلته واعتذر، وذات مرة غضب من كل الوزراء وطلب منهم الانصراف، فإذا به ينادي على هشام عبد الرازق، وسأله: لماذا ذهبت؟

فأجاب: أنت من قلت لنا انصرفوا.

فقال أبو عمار: كلهم يغادروا أما أنت فلا، تعال وحدثني عن أخبار الأسرى، احكِ لي عن أوضاعهم وظروفهم.

وأوضح أن "أبو عمار هو أول من اعتبر الأسرى جنودًا، وأن رواتبهم يتم التعامل معها حسب رتبهم العسكرية، بالإضافة إلى قراراته باستيعاب الأسرى المحررين في القطاع العام "المدني

والعسكري"، واحتساب سنوات الاعتقال كسنوات خدمة فعلية، مما قاد إلى إحداث نقلة نوعية في مكانة وحضور قضية الأسرى والمحررين على المستويين الوطني والسياسي، كما ولا ننسى دعمه لنضالات الأسرى وإضراباتهم عن الطعام، ونذكر هنا زيارته لخيمة الأسرى المحررين المضربين عن الطعام في غزة تضامنا مع إضراب الأسرى في السجون.

وكان أبو عمار يتواصل مع الأسرى داخل السجون بوسائل عديدة، ولعل مفاجأة السلطات الإسرائيلية كانت عندما تحدث الشهيد ياسر عرفات مع الأسرى في سجن جنيد خلال مفاوضات إضراب عام ١٩٩٢ "بركان أيلول"، دون أن يعرف الإسرائيليون أن الذي تحدث مع الأسرى هو أبو عمار، وانتصر الأسرى في حينها بالإضراب التاريخي الذي شكل مفصلا في حياة الحركة الأسيرة.

رأى الأسرى في أبو عمار "طائر الفينيق" الذي خرج من الموت والحصار أكثر من مرة ليزداد بالقضية الفلسطينية تألقا ووهجا على الصعيد الدولي، ورقما صعبا وضع فلسطين على خريطة العالم اسما وهوية وحضورا وحقوقا.

وكان أبو عمار يعمل بكل ما يستطيع من أجل إنقاذهم وحمايتهم وتحريرهم، نراهم معه وخلفه في جولاته وزياراته، يعطيهم مكانتهم كأسرى حركة تحرر وطني، ويعطيهم مواقعهم التي يستحقونها في كافة المؤسسات المدنية أو العسكرية (محمد جودة، الكوفية، ٢٠١٩/١١/٢).

- **تشكيل وزارة شؤون الأسرى والمحررين :**

مع تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية في الفترة ما بين ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨م، أكدت السلطة على مصطلح "أسرى حرب" وتكريماً للأسرى والأسيرات ولتاريخ الحركة الأسيرة وتضحياتها، ولقد تأسست وزارة شؤون الأسرى والمحررين في جلسة مجلس الوزراء الفلسطيني التي انعقدت بتاريخ ١٩٩٨/٨/٧ ، وقد شغل أول وزير لها السيد هشام عبد الرازق ، وفي العام ٢٠١٤م، صدر مرسوم رئاسي يقضي بتحويل وزارة شؤون الأسرى والمحررين إلى هيئة شؤون الأسرى والمحررين تتبع مباشرة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويشغل رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين حالياً اللواء والأسير المحرر سابقاً قدرى أبو بكروتقوم هيئة الأسرى والمحررين (ووزارة الأسرى سابقاً) بتحمل مسؤوليات القيام بواجبات الأسرى والمحررين الإنسانية والوطنية والأخلاقية والاجتماعية والقانونية والسياسية وعلى كافة الأصعدة والمستويات، وتسعى لتحرير كافة الأسرى الفلسطينيين والعرب من سجون ومعتقلات الاحتلال، والحفاظ على قضيتهم حية في كافة المحافل المحلية والإقليمية والدولية، وجعلها أولوية وطنية لأي حلول مستقبلية، وتقديم الخدمات المناسبة، وتوفير حياة كريمة لهم ولذويهم، وتقوم هيئة الأسرى بدفع المخصصات الشهرية للأسرى والأسيرات في السجون وفقًا لفترة الاعتقال، والمتابعة القانونية عبر المرافعات والالتماسات

ومحاكم ثلثي المدة، وتوفير الكانتينا، وتقديمهم الثانوية العامة بالتنسيق مع التربية والتعليم، والدراسة الجامعية والدراسات العليا بالتنسيق وعقد الاتفاقيات مع الجامعات الفلسطينية ومنها (جامعة القدس المفتوحة) تحدياً لسلطات الاحتلال التي حرمتهم من التعليم في

أعقاب " قانون شاليط " ، وتعمل الهيئة على إعفاء الأسرى في السجون من الأقساط الجامعية، وتقوم بإصدار المراسلات للمدارس لإعفاء أبناء الأسرى من الأقساط المدرسية، والتعليم الجامعي المجاني لزوجات الأسرى، وتوفير التأمين الصحي المجاني لذويهم.

وعلى صعيد الأسرى والأسيرات المحررات تقوم هيئة الأسرى بتقديم منحة الإفراج للمحررين ممن أمضوا أكثر من عام، وتؤمن نظام السلف (الراتب الدائم) لمن أمضوا أكثر من ٥ سنوات، أو عامين ونصف لحالات العجز الطبي، وتوفر لهم التعليم الجامعي أو التدريب المهني عبر برنامج التأهيل بعد التحرر، وتوفر لهم التأمين الصحي، ومنحة البطالة لمدة ٦ أشهر، وتعوضهم عن المستحقات المالية القديمة التي لم يتقاضوها (وفا، المؤسسات التي

تعنى بالأسرى) ، وأكد موقع الوزارة على أهداف هيئة شؤون الأسرى ومهامها والخدمات التى يقدمها بالتالى :

أهداف هيئة شؤون الاسرى والمحررين

- **الهدف الاستراتيجي :**

١.العمل على تحرير كافة الاسرى والمعتقلين من سجون الاحتلال الاسرائيلية .

٢. ابراز قضية كقضية وطنية وجزء من حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وتحقيق اهدافه المشروعة بالحرية والاستقلال والعودة واقامة دولته المستقلة.

٣. اعتبار قضية الاسرى أحد الثوابت الوطنية والملفات الاساسية وجزء اصيل من أي حل سياسي أو مفاوضات أو تسوية سياسية .

- **توفير الرعاية للاسرى واسرهم وللأسرى المحررين بما يحفظ لهم كرامتهم الانسانية من خلال :**

١.توفير الدعم المالي والانساني للاسرى داخل السجون ورعاية أسرهم .

٢. دعم واعالة الاسرى المحررين العاطلين عن العمل وتحسين ظروفهم المعيشية .

٣. متابعة الوضع الصحي للاسرى المرضى وتوفير العلاج الطبي الممكن لهم .

٤. توفير الرعاية الصحية للاسرى المحررين وعائلاتهم من خلال خدمات التأمين الصحي الحكومي .

٥. توفير الرعاية الفورية للاسرى المحررين الأطفال وفق برامج وخطط تضعها الهيئة .

- **تأهيل واعادة دمج الأسرى المحررين في المجتمع الفلسطيني من خلال :**

١.تعزيز القدرات والمؤهلات العلمية والاكاديمية للاسرى المحررين في مختلف التخصصات . ٢.تمكين الاسرى المحررين من امتلاك المهارات المهنية اللازمة في مختلف المجالات المهنية . ٣.تمكين الاسرى المحررين من انشاء وتطوير مشاريع صغيرة توفر لهم فرص عمل .

٤.توفير الارشاد المهني والاجتماعي للأسرى المحررين وتسهيل حصولهم على فرصة عمل . العمل على دمج وتأهيل الاسرى المحررين الاطفال في التعليم بكافة المراحل التعليمية .

- **الدعم القانوني للأسرى من خلال :**

١.توفير الدفاع القانوني للأسرى وحماية حقوقهم الفردية والجماعية .

٢. توثيق الانتهاكات الجسيمة للاحتلال الاسرائيلي المرتكبة بحق الاسرى والمخالفة للقانون الدولي الانساني ، ومواثيق حقوق الانسان والقيم الانسانية .

٣. اصدار الابحاث القانونية والمواد الدعائية المكتوبة والمرئية والمسموعة بشأن اوضاع الاسرى وظروفهم وحقوقهم .

٤. طرح قضايا الاسرى وحقوقهم والدفاع عنهم وتمثيلهم امام الهيئات الدولية.

- **حشد الدعم والمناصرة لقضية الاسرى من خلال :**

١. توفير المساندة المحلية والاقليمية والدولية الرسمية والاهلية لاطلاق سراح الاسرى .

٢. التنسيق والتعاون مع المؤسسات الحقوقية والانسانية لترسيخ الوعي بقضية الاسرى وحقوقهم ٣. تنظيم ومتابعة التدخلات القانونية والسياسية لدى الدول والهيئات الدولية لمساندة قضية الاسرى على كافة المستويات .

٤. القيام بالحملات والانشطة الشعبية والجماهيرية والاعلامية والثقافية المساندة للاسرى وحقوقهم .

٥. تنسيق المناصرة الدولية وتبادل المعلومات المتعلقة بالاسرى والاحصائيات ونشرها بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والاهلية .

٦. توفير الرعاية للاسرى والمحررين الذين اعتقلوا خارج فلسطين بسبب مشاركتهم في النضال من اجل استقلال وحرية فلسطين .

- **الإطار القانوني**
- الاتفاقيات الدولية المناهضة للتعذيب
- النظام الخاص بالفئة العليا للأسرى المحررين
- قانون الأسرى والمحررين رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٤
- قرار مجلس الوزراء رقم ١ لسنة ٢٠١٥يالنظام المعدل لنظام تأمين الوظائف للأسرى المحررين

– المهام والصلاحيات

١. رعاية الأسرى القابعين في سجون الاحتلال أثناء الأسر وتقديم الدعم القانوني والمادي والسياسي والاعلامي والاجتماعي والرعاية اللازمة لتسهيل حياتهم وحياة أسرهم في كافة

المجالات وحسب القوانين النافذة ، وابراز الابعاد القانونية والسياسية والانسانية والاعلامية لقضية الاسرى على كافة المستويات باعتبارها جزء من قضية التحرر الوطني .

٢. رعاية الأسرى المحررين وتقديم الخدمات اللازمة لهم وضمن برامج محددة تشرف الهيئة على تنفيذها حسب القوانين النافذة.

٣. التعاون مع لجان وجمعيات الاسرى المحررين والاستفادة من كفاءاتهم في الوطن والخارج وفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ بما يخدم قضية الاسرى وحقوقهم.

٤. الدفاع عن حقوق الاسرى الفلسطينيين والعرب بالاستناد الى مبادىء وقواعد القانون الدولي الانساني ، باعتبار ان ما تتضمنه مواثيق حقوق الانسان والقوانين والاتفاقيات الدولية من قواعد تشكل أداة نضالية يمكن توظيفها لتحقيق الاهداف الوطنية للاسرى والمعتقلين.

٥. إقامة الانشطة والفعاليات الشعبية والجماهيرية المساندة لحقوق الاسرى وقضيتهم.

٦. فعيل واشراك المجتمع المدني الفلسطيني ومؤسساته وقواه السياسية والقطاع الخاص في تحمل مسؤولياتهم تجاه قضايا الاسرى والمحررين بما تشمل برامج التأهيل والتدريب والدمج في المجتمع الفلسطيني ومساعدتهم وعائلاتهم في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية والاعلامية .

٧. الإسهام في بلورة برنامج وطني فلسطيني لاستقطاب الرأي العام العربي والاقليمي والدولي لصالح حقوق الاسرى.

٨. انتاج وتسويق المواد الاعلامية و الإعلانية والتقارير المختلفة ، وتوثيق وطباعة ونشر تجارب الأسرى الفكرية والفنية والثقافية والإبداعية، وتشجيع الابداعات والمبادرات والابحاث والدراسات الفردية والمؤسسية والتعاون مع المؤسسات المختصة لخدمة عدالة قضايا الأسرى.

٩.دعم التعليم الجامعي والثانوي والثقافي للأسرى داخل السجون ، والاسهام في وضع مساق أكاديمي في الجامعات والكليات والمعاهد تتناول قضية الاسرى بأبعادها المختلفة .

١٠.السعي لتشغيل الاسرى والاسيرات المحررين وبالتنسيق مع المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

الفصل الثانى

تقرير شامل عن أبرز انتهاكات الاحتلال بحق الأسرى والمعتقلين

تعتبر هيئة شؤون الأسرى والمحررين قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من أقدس وأهم القضايا لدى الشعب الفلسطينى ، كونها قضية سياسية وانسانية وأخلاقية ووطنية وقومية ودينية من الدرجة الأولى، لذا عادلة بامتياز ، وعملت هيئة شؤون الأسرى والمحررين أن توضح دوماً للعالم مكانتها على الصعيد الفلسطينى والعربى والدولى ، وعملت جاهدة تدويلها والتعريف بها في العالم لتشكيل رأي عام ضاغط ومساند لهم.

وطالبت صناع القرار والمؤسسات الدولية للتدخل من أجل إنقاذ حياة الأسرى الفلسطينيين في السجون، بتطبيق الاتفاقيات والقوانين الدولية التي تؤكد على عدم تعريض الأسرى والأسيرات للأذى، والقتل، والتشويه، والتعذيب، والمعاملة القاسية، واللاإنسانية، والمهينة.

ولقد شهدت الأعوام السابقة تطورا في مستوى وأشكال الانتهاكات الصهيونية من خلال تكثيف الاعتقالات اليومية والمداهمات الليلية ونصب الحواجز والتوغلات واقتحامات الجيش

في الضفة الغربية، واعتقال المرضى والتجار والعمال عبر حاجز بيت حانون (ايرز) في قطاع غزة، واعتقال الصيادين أثناء عملهم في بحر القطاع ، وتستمر سلطات الاحتلال فى أشكال الانتهاك بحق الأسرى من اعتقال وتعذيب نفسي وجسدي وتضييق على الأسرى في السجون من خلال مصادرة مكانتهم القانونية كأسرى حرب والتعامل معهم "كمخالفين ومرتكبي أعمال غير قانونية وارهابية ووصفهم بالقتلة والمخربين"، وحرمانهم خلال الاعتقال من حقوقهم الأساسية والانسانية التي نصت عليها الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

وبالإجماع فإن ظروف الاعتقال في السجون الاسرائيلية لا تصلح للحياة الآدمية، وبعيدة كل البعد عن شروط الحياة الإنسانية، والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي وضعت قوانين وقواعد لمعاملة الأسرى وقت النزاعات والحروب، ولم تكن تلك المعاملة عفوية أو نتيجة لظروف سياسية معينة؛ بل كانت ممنهجة من قبل الحكومات الإسرائيلية وإدارة مصلحة السجون من خلال .

١- مصادرة المكانة القانونية للأسرى الفلسطينيين:

لم تتعامل دولة الاحتلال الإسرائيلي مع الأسرى على خلفية سياسية تنطبق عليهم الاتفاقيات والمواثيق الدولية كأسرى حرب، أو مدنيين تم احتجازهم من مناطق محتلة، بل عاملتهم وفق قوانين وأنظمة إسرائيلية فقط ، ولم يتوقف وضع الأسرى من الناحية القانونية عند هذا الحد، بل بدأت المنظومة الإسرائيلية بكاملها " حكومات متعاقبة ووزراء وأعضاء كنيست ومحاكم وصحفيين ودبلوماسيين بالتحريض عليهم داخلياً وخارجياً، واتبعوا معهم سياسة عدائية متطرفة .

الأمر الذى يستوجب بذل كافة الجهود لتثبيت المكانة القانونية للأسرى والأسيرات كطلاب حرية استناداً إلى حق الدفاع الشرعي عن النفس، وحق تقرير المصير وفق توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة التي نادت باحترام وتأمين ممارسة هذا الحق، والتأكيد على الإجماع

القانوني والقيمي والأخلاقي والإنساني المتفق عليه، وفقاً للمادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربعة والتي تطالب بمعاملة إنسانية لجميع الأشخاص (الأسرى والمعتقلين) سواء، وعدم تعريضهم للأذى، أو القتل، والتشويه، والتعذيب، والمعاملة القاسية، واللاإنسانية، والمهينة .

٢- ممارسة التعذيب النفسي والجسدي:

تمارس دولة الاحتلال وأجهزة الأمن الاسرائيلي التعذيب النفسي والجسدي لحظة الاعتقال وفي أقبية التحقيق، وتكاد تكون الدولة الوحيدة في العالم التي شرعت التعذيب ووصفته في أقبية التحقيق بالضغط الجسدي والنفسي " المعتدل " هروباً من المسائلة الدولية، فكل من دخل السجون الاسرائيلية مورس بحقه التعذيب الجسدي والنفسي المحرم دولياً وفق اتفاقية مناهضة التعذيب للعام ١٩٨٤ القاضية بمنع التعذيب وضروب العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بأغلبية ١٤٧ دولة عضو قامت بالتصديق عليها.

- **تشريع التعذيب من قبل سلطات الاحتلال**

وقعت سلطات الاحتلال على أربع اتفاقيات أو عهود دولية لمناهضة التعذيب وهي: -

١- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة ٥).

٢- اتفاقية مناهضة التعذيب (المادة ٤).

٣- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة ٧).

٤- اتفاقية جنيف الرابعة (المادة ٣٢).

ويتضح من هذه الاتفاقيات التي وقعها الاحتلال بأنه لا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية أياً كانت سواء كانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديد بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب، بل إن بعض هذه الاتفاقيات كاتفاقية مناهضة التعذيب تلزم الموقعين عليها بملاحقة المتهمين باقتراف مثل

هذه المخالفات وتقديم مقترفيها للمحاكم أياً كانت جنسيتهم (نفس المرجع، ص ٥٣) إلا أن سلطات الاحتلال شرعت التعذيب ومارسته بشكل مباشر وغير مباشر .

- **التعذيب الجسدي والنفسي المباشر:**

التعذيب النفسي والجسدي المباشر هو التعذيب الملازم للاعتقال والاستجواب في مراكز التحقيق والتوقيف والذي يديره جهاز الأمن العام بهدف الحصول على اعتراف وتقديم لائحة اتهام للمحاكم العسكرية الصورية الردعية، وغالباً ما تكون بعيدة عن المراقبة للمؤسسات الدولية والحقوقية وزيارات الأهالي كونها تكون في ظروف سرية وعزلة تامة للأسير/ة، وتنقسم لقسمين:

أ – التعذيب الجسدي "Physical torture":

تعددت وسائل وأساليب التعذيب الجسدي( ) في زنازين الاحتلال، بدءاً بتغطية الرأس بكيس ملوث، والحبس في غرفة ضيقة مروراً بأسلوب الضرب على كل المواضع، والحرق بالسجائر، وأحياناً إدخال الكلاب لنهش ملابس المعتقل، واستخدام الجروح في التحقيق، ووضع المعتقل في ثلاجة، والوقوف لفترات طويلة، واستخدام المربط البلاستيكي لليدين، ورش الماء البارد والساخن على الرأس، وتعرية الأسرى، وربط المعتقل من الخلف إما على كرسي صغير الحجم، أو على بلاطة متحركة بهدف إرهاق العمود الفقري للأسير وإعيائه، واستخدام القوة المبالغ فيها أثناء التحقيق والقمع، إلى جانب استخدامها أساليب الهز العنيف للرأس الذي يؤدي إلى إصابة الأسير بالشلل أو إصابته بعاهة مستديمة وقد يؤدي للوفاة (الأسطل، القانون ، ص٣)، والشبح لساعات طويلة بل لأيام، و(الشبح) أنواع سواء ما تمثل في (الإجبار على الوقوف فترات طويلة)، أو الوقوف رافعًا اليدين، أو ربط الأيدي بالأرجل من الخلف (الحموز، الصلابة، ص٢٢).

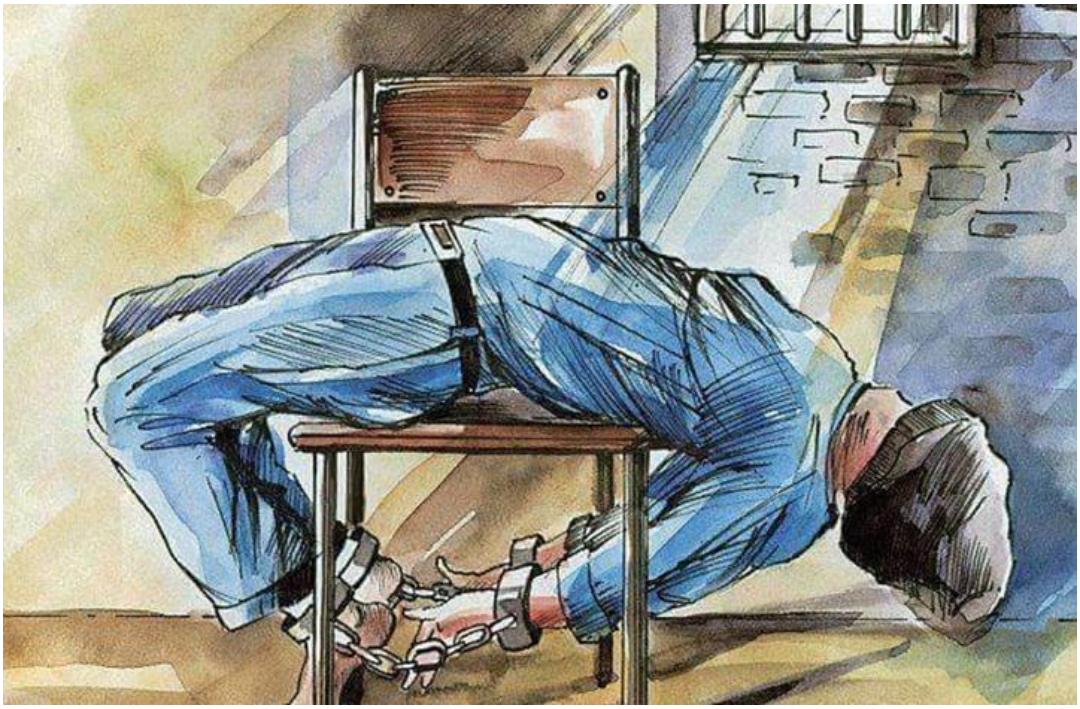

ب – التعذيب النفسي " torture Psychological":

أجازت لجنة التحقيق لضابط الشرطة استخدام الضغط النفسي غير العنيف من خلال التحقيق الشامل والشديد باستخدام الحيل وما فيها من أعمال الخداع، ولعل أبرز تلك الأساليب الإهانة، والتحقير، والسب والشتم والتلفظ بألفاظ مشينة، والحرمان من النوم، والتهديد بالقتل، أو هدم البيت، والتهديد بالقضايا اللاأخلاقية، او اعتقال الزوج أو الزوجة (ديلمان، التعذيب بالصدمة ،ص٢٥)، واسماع المعتقل أصوات مسجلة لاستغاثات وإطلاق نار، ونباح كلاب بوليسية (سمارة والظاهر ،سيناريو المعتقلات، ص٧٧)، والحرمان من العبادات، وأحياناً إجبار الأسير/ة على التعري، والتحرش الجنسي، ومشاهدة أو سماع تعذيب آخرين، والتهديد بالأبعاد، والمساومة على الحرية في حال الاعتراف على الذات أو الغير، واستعمال الضوء الساطع، والتعرض للموسيقى الصاخبة حيث يتعرض المعتقل للموسيقى الصاخبة التي تؤثر على الحواس، والتهديد بإحداث إصابات وعاهات حيث أنه يتم تهديد المعتقل بأنه سوف يصاب بالعجز الجسدي والنفسي قبل مغادرة التحقيق، وغير ذلك من ممارسات .

ولا يفوتنا أن نؤكد أن لكل أسير وأسيرة تجربة اعتقالية خاصة به في قضايا الاعتقال وشكل التحقيق وأساليب التعذيب الجسدي والنفسي، ونجزم وفق كل المعطيات والشهادات التي جُمعت أن سلطات الاحتلال لم تفرق في تعاملها وقسوتها ما بين "أسير وأسيرة ، كبير أو صغير، بين طفل وشاب وشيخ، بين فتاة أو حامل أو أم لأطفال، أو بين سليم معافى أو مصاب" فكل من دخل الاعتقال والسجون الإسرائيلية مورس بحقه التعذيب والتنكيل بنسب متفاوتة وبأشكال ووسائل مختلفة من أسير لأسير ومن أسيرة لأسيرة، ولقد خرجت تلك التجارب مع أصحابها ولازمتهم ما بعد الحرية بنسب وآثار مختلفة.

٣- التضييق على الأسرى فى كل مناحى الحياة الاعتقالية :

سعت إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية إلى إعادة أوضاع الأسرى للمربعات الأولى من تجربة الاعتقال الأولى ، خاصة مع الإجراءات العقابية التى أقرتها لجنة مكلفة من قبل وزير أمن الاحتلال " عومير بارليف فى أعقاب عملية انتزاع الحرية من نفق سجن جلبوع فى السادس من سبتمبر (أيلول) فى العام ٢٠٢١ ، محاولة بذلك تجاوز كل تاريخهم النضالي الاعتقالي، وعانى الأسرى من سوء أوضاع سيارات النقل "البوسطة" وسوء ظروف أماكن الانتظار، ومن انتشار أجهزة التفتيش والتشويش ووجود الكاميرات في كل زوايا الأقسام، والاكتظاظ في الغرف، وانعدام التهوية، وعدم جمع شمل الأخوة والأقارب، ومن العقوبات الجماعية والفردية، وسوء الطعام كماً ونوعاً، والتفتيشات العارية، والغرامات، والبرودة والرطوبة في الشتاء ومن حرارة الصيف، والحرمان من زيارة المحامين وإدخال الرسائل والمس بالشعائر الدينية وعدم توفير أماكن للعبادة، وعدم التعاطي مع مطالب الأسرى في شعائر رمضان والأعياد والمناسبات الدينية، ومنعت التعليم الجامعي وتقديم الثانوية العامة، وإدخال الكتب منافية في ذلك المادة ٩٤ من اتفاقية جنيف الرابعة التي أكدت على تشجيع الأنشطة الذهنية والتعليمية والترفيهية والرياضية للمعتقلين.

٤- ارتفاع قائمة شهداء الحركة الأسيرة:

تنظر هيئة شؤون الأسرى والمحررين لارتفاع قائمة شهداء الحركة الأسيرة إلى (٢٢٧) بالكثير من القلق على حياة الأسرى فى السجون بسبب سياسات الاحتلال بحقهم من خلال استشهاد الأسرى بسبب التعذيب أو القتل المباشر أو سياسة الاهمال الطبى ، وخاصة بحق ذوي الأمراض المزمنة، ولمن يحتاجون لعمليات جراحية، الأمر المخالف للمبادئ الأساسية لمعاملة السجناء التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٧٩ و١٩٩٠م على التوالي والتي أكدت على حماية صحة السجناء والرعاية الطبية للأشخاص المحتجزين، والتي اعتبرت أن أي مخالفة في هذا الجانب يرقى إلى درجة المعاملة غير الإنسانية ، التي ستضاعف قائمة

شهداء الحركة الوطنية الأسيرة في حال تجاهل زيارة الأسرى من قبل المؤسسات الحقوقية والدولية ، والاطلاع على مجريات حياتهم وحصر مرضاهم والسماح للطواقم الطبية لإجراء عمليات جراحية عاجلة لمن هم بحاجة لذلك، خاصة أن عدد الأسرى المرضى وصل في السجون إلى قرابة (٥٥٠) أسير ممن يعانون من أمراض مختلفة منهم من يعاني من أمراض مزمنة كالقلب والسرطان والفشل الكلوي والربو والسكر والضغط وأمراض أخرى، منهم ما يقارب من ١٦ عشر أسيراً متواجداً في " مستشفى سجن مراج بالرملة " بحالة صحية متردية وهنالك خطر حقيقي على حياتهم نتيجة عدم توفير الرعاية والعناية الصحية والادوية اللازمة والفحوصات الطبية الدورية لهم .

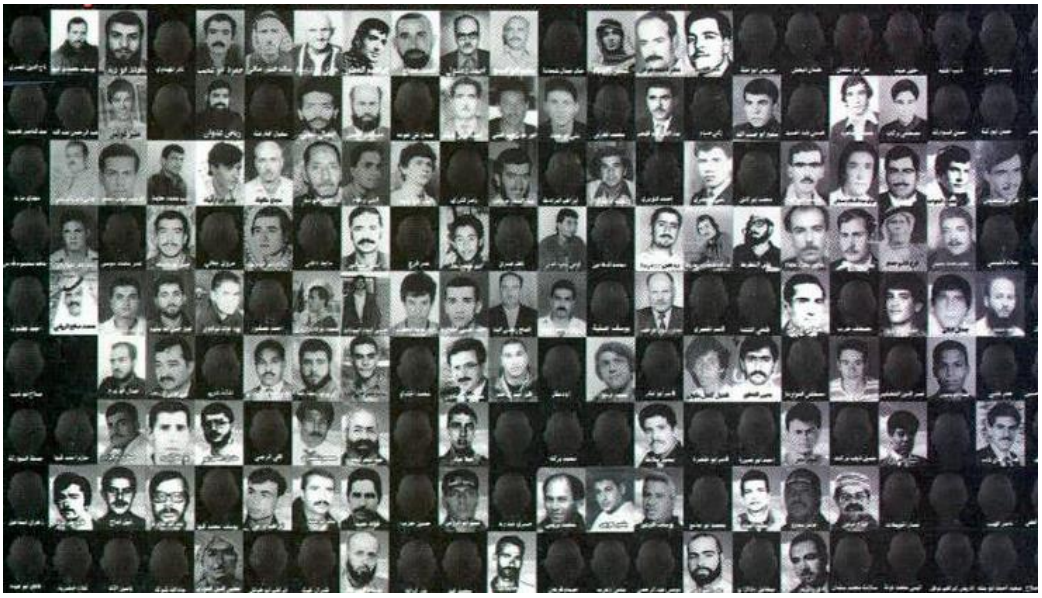

٥- الاستمرار فى سياسة الاعتقال الإداري.

يعتبر الاعتقال الإداري أحد أهم القوانين الجائرة التي ورثتها سلطات الاحتلال من سلطة الانتداب البريطاني التي مارست هذا النوع من الاعتقال بحق رجال المقاومة الفلسطينية، بمقتضى ال قرار ١١١، لأنظمة الدفاع "حالات الطوارئ" لعام ١٩٤٥ في فلسطين، حيث تم تخويل أي قائد عسكري اعتقال أي شخص يسميه لمدة تصل إلى عام ووضعه في أي مكان

يراه مناسبا ويجوز تنفيذ الأمر لأي فرد من أفراد القوات البريطانية أو من أفراد البوليس التابع له.

وقد أصدر القادة العسكريين في كل المناطق المحتلة باستثناء (القدس) عام ١٩٦٨ أوامر عسكرية بالاستمرار بالعمل بقوانين الانتداب، ومن ضمنها اجراءات الاعتقال الإداري، بهدف السيطرة على الاعداد الكبيرة من رجال المقاومة الفلسطينية، وكبح جماح الأطر النقابية والطلابية الفلسطينية .

والاعتقال الإداري هو اعتقال بدون تهمه أو محاكمة، يعتمد على ملف سري وأدلة سرية لا يمكن للمعتقل أو محاميه الاطلاع عليها، ويمكن حسب الأوامر العسكرية الصهيونية تجديد أمر الاعتقال الإداري مرات غير محدودة، حيث يتم استصدار أمر اعتقال إداري لفترة أقصاها ستة شهور قابلة للتجديد ، ويستخدم كعقاب جماعي ضد الفلسطينيين، والاعتقال الإداري بالشكل الذي تستخدمه قوات الاحتلال محظور في القانون الدولي، فقد استمر الاحتلال في اصدار أوامر اعتقال إداري بحق شرائح مختلفة من المجتمع الفلسطيني، نشطاء حقوق إنسان، عمال، طلبة جامعيون، محامون، أمهات معتقلين وتجار.

فالاعتقال الإداري بالصورة التي تمارسها سلطات الاحتلال يشكل ضرباً من ضروب التعذيب النفسي، ويرقى لاعتباره جريمة ضد الإنسانية، وجريمة حرب بموجب ميثاق روما، الذي يجرّم حرمان أي أسير حرب، أو أي شخص مشمول بالحماية من حقه في أن يحاكم محاكمة عادلة ونظامية، كما أن جلسات المحاكمة في الاعتقال الإداري تجرى بشكل غير علني، وبالتالي يحرم المعتقل من حقه في الحصول على محاكمة علنية، الأمر الذي يخالف ما نص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي كفل حق المعتقل في المحاكمة العلنية.

وأمام مواصلة (سلطات الاحتلال الصهيونى) سياسة الاعتقال الإداري، وأمام عجز المجتمع الدولي عن ردع إسرائيل ومحاسبتها على خروقاتها المنظمة لقواعد القانون الدولي الإنساني –على الرغم من الانتقاد الدولي الحاد والصريح لهذه الإجراء التعسفي– خاض المعتقلون الاداريون العديد من الخطوات النضالية والاحتجاجات السلمية كمقاطعة المحاكم العسكرية والإضرابات الفردية والجماعية المفتوحة عن الطعام وغير ذلك من وسائل نضالية (مركز الأسرى للدراسات، ٠٧ أبريل ٢٠٢٢) .

٦- استهداف الأطفال:

تقوم سلطات الاحتلال بالكثير من الانتهاكات بحق الأطفال الفلسطينيين من خلال حرمانهم من حقهم في الحياة والأمن والتعليم والحياة الكريمة، مع أن هذه الحقوق اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم ٢٥/٤٤ المؤرخ في ١٩٨١/١١/٢٠، ويتعرض الأطفال الفلسطينيون فى السجون الاسرائيلية لانتهاكات صارخة تخالف كل الأعراف والمواثيق الدولية التى تكفل حماية هؤلاء القاصرين وتأمين حقوقهم الجسدية والنفسية والتعليمية وتواصلهم بأهليهم ومرشدين يوجهون حياتهم والتعامل معهم كأطفال وليس كإرهابيين وبالغين كما تتعامل معهم إدارة السجون .

ويعانى الأطفال فى السجون من من فقدان العناية الصحية والثقافية والنفسية وعدم وجود مرشدين داخل السجن، واحتجازهم بالقرب من أسرى جنائيين يهود فى كثير من الأحوال ، والتخويف والتنكيل بهم أثناء الاعتقال ، بأساليب ممنهجة تهدف لتدمير الطفولة الفلسطينية ، ويلحق بها الكثير من الآثار الصحية والنفسية والجسدية والاجتماعية ، ويتعرضون لترك مقاعد الدراسة بسبب الاعتقال، الأمر الذى يخالف المادة ٣٧ والمادة ٣٨ من حقوق الطفل التي كفلتها له اتفاقية الأمم المتحدة وهي الحق في العيش بحرية وكرامة، وألّا يعرض أي طفل للتعذيب أو للعقوبة القاسية أو غير الإنسانيّة.

وتستهدف سلطات الاحتلال الأطفال القدس بشكل كبير ، وتعاملهم معاملة البالغين وتستخدم بحقهم عشرات الانتهاكات كالتعذيب النفسى والجسدى ، واستغلال بنية الطفل الضعيفة ، والتركيز على التعذيب والتهديد والتنكيل والترويع أحياناً بالكلاب خلال عمليات الاقتحام والتفتيش، واستخدام وسائل غير مشروعة كالخداع والوعود الكاذبة ، والمعاملة القاسية ، والمحاكم الردعية العسكرية والقوانين الجائرة ، والإعتقال الإدارى التعسفى التى توظفه أجهزة

الأمن الإسرائيلية لصالحها، والعقابات بالغرامات المالية والعزل الانفرادى واستخدام القوة , والاحتجاز في أماكن لا تليق بهم وبأعمارهم , والتفتيشات الاستفزازية .

٧- التضييق على الأسيرات :

تقوم إدارة مصلحة السجون بعشرات الانتهاكات التى لا تعد ولا تحصى بهدف التضييق على الأسيرات كسياسة الاستهتار الطبى ، والتفتيشات والاقتحامات، والمعاملة السيئة من قبل إدارة السجون خلال الاعتقال والتحقيق وفى السجون وأثناء النقل في البوسطة ، وفى بعض الأحيان عزل الأسيرات بالقرب من الجنائيات اليهوديات اللواتى لا يكففن عن أعمال الاستفزاز المستمر، ومنع الأسيرات من تقديم امتحان الثانوية العامة (التوجيهي) والجامعة وعدم ادخال الكتب ، وحرمان الأهل من إدخال الملابس والاحتياجات، وترتكب دولة الاحتلال بحقهن عشرات الانتهاكات كانتشار الكاميرات في ساحة المعتقل وعلى الأبواب ، والحرمان من الأطفال .

٨- الاستمرار فى اعتقال الشهداء :

ترتكب سلطات الاحتلال الاسرائيلى انتهاكاً صارخا بحق الشهداء من خلال احتجازها للشهداء ممن قاوموا الاحتلال أثناء الحروب أو بشكل فردى ، أو من الأسرى الذين استشهدوا أثناء الاعتقال وترفض الجهات الاسرائيلية تسليما ، متجاوزة القانون الدولي الإنساني واتفاقيات

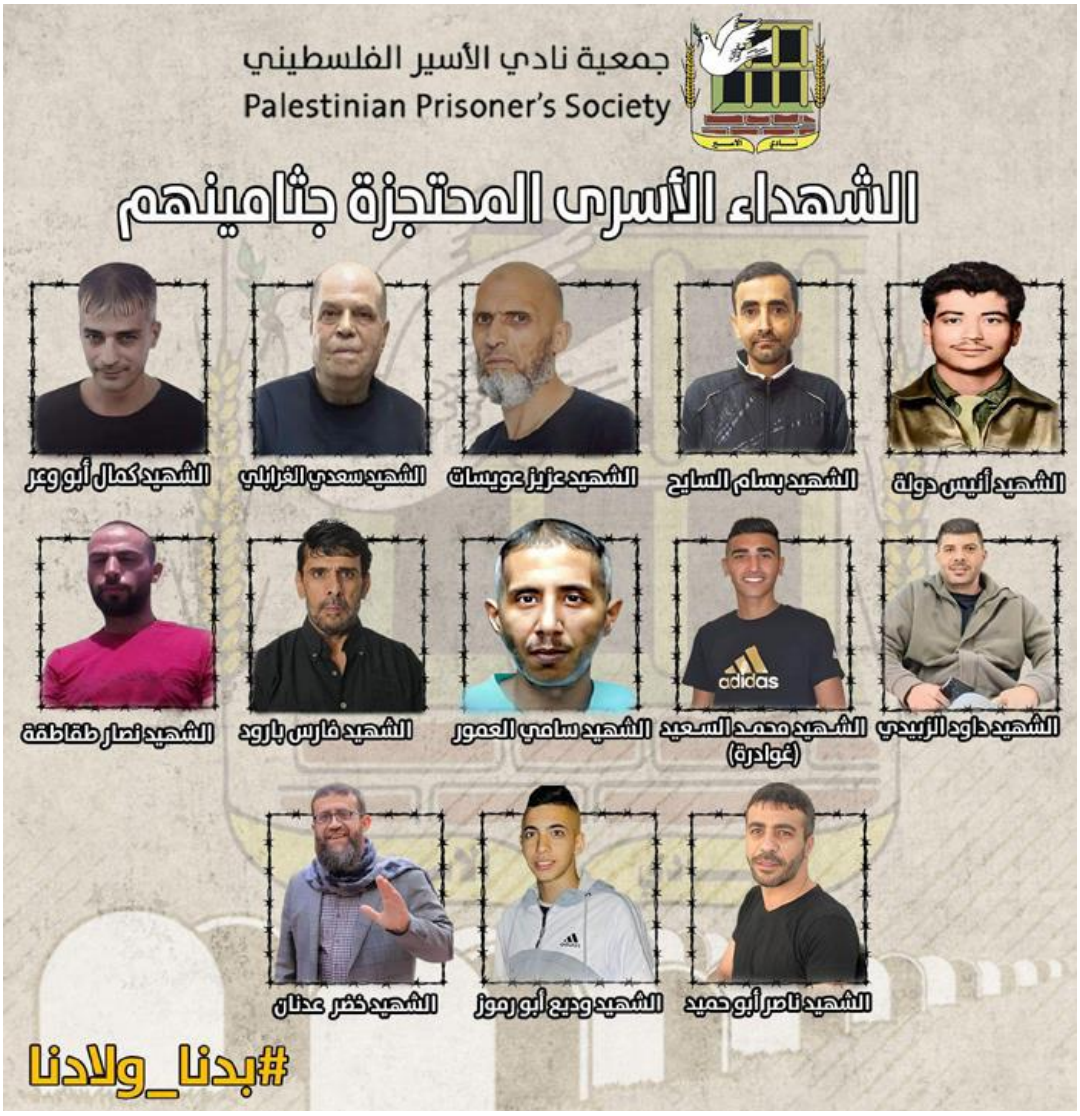

جنيف ومعايير حقوق الإنسان الذى يلزم أي دولة بتسليم الجثامين إلى ذويهم واحترام كرامة المتوفين ومراعاة طقوسهم الدينية خلال عمليات الدفن، وترفض سلطات الاحتلال الاسرائيلي الإدلاء بالبيانات والإحصائيات حول أعداد الشهداء وأماكن احتجازهم وتفرض السرية الكاملة حول هذا .

وتمتلك السلطة الفلسطينية والمؤسسات الحقوقية معلومات تؤكد أن هنالك أربع مقابر للأرقام يدفن فيها شهداء فلسطينيين وعرب وهى :

١. مقبرة الأرقام المجاورة لجسر "بنات يعقوب" وتقع في منطقة عسكرية، عند ملتقى الحدود الإسرائيلية – السورية – اللبنانية، غالبيتهم ممن سقطوا في حرب ١٩٨٢، وما بعد ذلك.

٢. مقبرة الأرقام الواقعة في المنطقة العسكرية المغلقة بين مدينة أريحا وجسر دامية في غور الأردن، وهي محاطة بجدار، فيه بوابة حديدية، معلق فوقها لافتة كبيرة كتب عليها بالعبرية: "مقبرة لضحايا العدو" .

٣. مقبرة "ريفيديم" وتقع في غور الأردن.

٤. مقبرة "شحيطة" وتقع في قرية وادي الحمام، شمال مدينة طبريا الواقعة بين جبل أربيل وبحيرة طبريا، غالبية الجثامين فيها لشهداء معارك منطقة الأغوار بين عامي ١٩٦٥ – ١٩٧٥.

وتسعي دولة الاحتلال من خلال الاحتفاظ بجثامين الشهداء في مقابرها إلى تحقيق مكاسب سياسية وممارسة ضغوط على الفلسطينيين وأهالي الشهداء والاحتفاظ بهم كرهائن ، الأمر الذى يثير المشاعر الانسانية كون أن هذه المقابر عبارة عن مدافن رملية قليلة العمق، ما يعرضها للانجراف، فتظهر الجثامين منها، لتصبح عرضة لأذى الوحوش الضارية.

الفصل الثالث

المواقف الدولية من قضية الأسرى

مما لا شك فيه أن قضية المعتقلين الفلسطينيين لم تحظ بالاهتمام الواجب، حيث لم يسجل لأي دولة ذات قوة ونفوذ موقف محدد وممنهج داعم لهذه القضية بشكل واضح، حيث اقتصرت المواقف الدولية على الدعم الضمني فقط، تحت ما يعرف "إدانة الممارسات الإسرائيلية التعسفية بحق الفلسطينيين" مثل: القتل العمد وجرح الفلسطينيين وإبعاد القادة خارج الوطن، وتهجير السكان من قراهم ومدنهم، وتجريف الأراضي والمنازل والمنشآت الصناعية وغيرها، ويدخل المعتقلون ضمن هذه الممارسات (البطة، المعتقلون، ٢٦٧).

وتقدر هيئة شؤون الأسرى والمحررين نفوذ الدول الأوروبية وامكانيات الضغط التى تشكله على سلطات الاحتلال ، لذلك سعت جاهدة أن تكون حاضرة فى الكثير من المحافل الدولية والمؤتمرات وورش العمل ، وكان لرئيس الهيئة العديد من الزيارات لدول أوروبية، فالموقف الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية بالإيجابي ويميل إلى الوسطية، وسعت الدول الأوروبية

لدور سياسي في العملية السياسية من خلال اللجنة الرباعية، وتم الترحيب بهذا الدور من الجانب الفلسطيني، وفي عام ١٩٩٣م عقدت الدول الأوروبية مؤتمراً حاشداً لدعم وتنسيق المساعدات المالية المقدمة للفلسطينيين، ثم وقعت اتفاقية تعاون وتجارة بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية، ودعمت العديد من برامج التأهيل التابع لوزارة شؤون الأسرى والمحررين كان أهمها:

تمويل المرحلة الثانية لبرنامج تأهيل الأسرى المحررين من خلال وزارة شؤون الأسرى والمحررين التي وقعت بدورها اتفاقية مع المفوضية الأوروبية في ٩ سبتمبر/١٩٩٩م، بتمويل المرحلة الثانية من البرنامج بقيمة مليوني يورو، كما وقعت الوزارة اتفاقية مع الحكومة السويسرية لتمويل مشروع لصالح الأسرى، ومشروع بقيمة خمسة ملايين يورو.

ومع بداية المرحلة الثالثة للبرنامج قامت وزارة شؤون الأسرى والمحررين بتوقيع اتفاقية مع المفوضية الأوروبية بتاريخ ٢٠ ديسمبر/٢٠٠٠م، حيث أن المفوضية الأوروبية التزمت بتمويل المرحلة الثالثة من البرنامج بقيمة ثلاثة ملايين يورو، كما وقعت الوزارة اتفاقية مع الوكالة السويسرية للتنمية والتطوير لنفس المرحلة لتنتهي في سبتمبر/ ٢٠٠٤م.

كما ووقعت الوزارة اتفاقية أولى مع منظمة اليونيسيف في يوليو/٢٠٠٢م، لتمويل مشروع دعم الأطفال الأسرى الفلسطينيين، وتعتبر وزارة شؤون الأسرى والمحررين شريكاً في مشروع

مشترك مع سكرتارية الطفل الفلسطيني حيث تم توقيع اتفاقية مع الوكالة السويدية العالمية للتطوير لدعم الأطفال الأسرى من خلال دائرة الطفولة والشباب والدائرة القانونية في الوزارة (البطة، المعتقلون، ٢٦٧).

- **هيئة الأسرى والمواقف الدولية:**

تدرك هيئة شؤون الأسرى والمحررين أهمية المواقف الدولية وتعمل من خلال لقاءاتها بوزارة الخارجية الفلسطينية والسفراء على كسب التأييد والدعم ما أمكن لصالح قضية الأسرى ، ولقد

اتسمت مواقف العديد من دول جنوب شرق آسيا بالمناصرة والمؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني، كونها مرت بنفس التجربة من الاحتلال والنضال ضد الاستعمار، وتعتقد قيادات تلك الدول بعدالة القضية الفلسطينية وحق الفلسطينيين بالحرية والاستقلال .

وانقسمت دول أمريكا اللاتينية في مواقفها اتجاه الشعب الفلسطيني بين مؤيد ومحايد ومعارض، واتخذت دول حركة "عدم الانحياز" منذ تأسيسها في العام ١٩٦١م، والتي تشكلت مما يقارب من ١٢٠ دولة قرارات مهمة جداً لصالح القضية الفلسطينية، وكانت هذه القرارات مؤيدة لجميع المطالب الفلسطينية مثل حق العودة لجميع اللاجئين وتحرير جميع الأسرى الفلسطينيين من سجون الاحتلال وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

وتباينت مواقف الدول الإفريقية غير العربية من القضية الفلسطينية والأسرى الفلسطينيين، ومنها من صوت على قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية في العام ١٩٧٥م، ولقد تميز موقف جمهورية جنوب إفريقيا بالداعم والمساند والمتفهم لقضية الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية في أعقاب انتهاء عهد نظام التمييز العنصري وتبني دستور التعددية، وانتخاب المناضل "نيلسون مانديلا" رئيسا لجنوب أفريقيا في العام ١٩٩٤م، كأول رئيس أسود يحكمها، وأكدت الجمهورية على ثبات موقفها من القضية الفلسطينية والاستمرار في تقديم كل أشكال

الدعم والإسناد، حتى انتهاء الاحتلال وتجسيد الدولة الفلسطينية (مركز الأسرى للدراسات، ٢٠٢١م).

- **هيئة الأسرى والمؤسسات الدولية .**

تؤكد هيئة شؤون الأسرى والمحررين على الاجماع القانونى والقيمى والأخلاقى والانسانى من كل المؤسسات الدولية والحقوقية (الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الانسان، الصليب الأحمر الدولي، منظمة العفو الدولية، أمنستي وغيرهم من المؤسسات الدولية)، على حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره كباقي الشعوب، وعلى معاملة (الأسرى والمعتقلين السياسيين أيٍ كانوا) والتأكيد على حقوقهم الإنسانية والآدمية، وفقاً للمادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع والتي تطالب بمعاملة إنسانية لجميع الأشخاص (الأسرى والمعتقلين) سواء، وعدم تعريضهم للأذى، وتحرم على الدولة الآسرة الإيذاء أو القتل، والتشويه، والتعذيب، والمعاملة القاسية، واللاإنسانية، والمهينة، واحتجاز الرهائن، والمحاكمة غير العادلة).

وأكدت اتفاقيات جنيف الأربع على الحقوق الإنسانية والأساسية للأسرى في مكان الاعتقال وشروطه، في الغذاء والملبس، والشروط الصحية والرعاية الطبية، والدين والأنشطة الفكرية والبدنية، والملكية الشخصية والموارد المالية، والإدارة والنظام، والعلاقات مع الخارج، والعقوبات الجنائية، ونقل المعتقلين، والوفاة، والإفراج والإعادة إلى الوطن (حمدونة، الجوانب الابداعية، ص٦١).

وأكدت المؤسسات الدولية على الحقوق الإنسانية تضمنتها البروتوكولات والأخلاقيات المتمثلة في: المبادئ الأساسية المتعلقة بحقوق الأسرى والمعتقلين، والمتمثلة بتوفير الطعام والشراب والكساء، توفير السكن المناسب لهم، وعدم تكليفهم بما لا يطيقون، وعدم إكراههم على تغيير معتقداتهم، وتوفير العناية الصحية والعلاجية اللازمة لهم، ومواساة أهل الأسير، وتوفير الاتصال الخارجي للأسير والمراسلات والزيارات بينه وبين أهله، وعدم قتل الأسرى مع الحفاظ

على حياتهم، وعدم تعذيبهم بدنياً أو معنوياً، وحقهم في المعاملة الإنسانية، وفي احترام أشخاصهم وشرفهم في جميع الأحوال، وفي ممارسة الشعائر، كما يحق لأسرى الحرب ممارسة نشاطهم الفكري والثقافي والرياضي، ويسمح لهم بإرسال الرسائل والبطاقات واستلامها ولقد اعتبرت اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩م، أسرى الحرب وديعة لدى الدولة الحاجزة وليسوا رهائن أو مجرمين (عبد العزيز، حقوق، ص١١٥).

ومن المفترض أن يتمتع الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية وفق تلك المعاهدات والاتفاقيات وتوصية المؤسسات الدولية بكل تلك الحقوق الأساسية والإنسانية، إلا أن سلطات الاحتلال تتجاوز ذلك وتتعامل وكأنها فوق القانون، بالإضافة إلى أنه لم يمارس بحقها أي ضغوط أو مراقبة ومحاسبة من المؤسسات والمحاكم الدولية التي تجبرها على الانصياع للقوانين والمواثيق أسوة بكل دول العالم، وللتفصيل أكثر لدور المؤسسات:

- هيئة الأسرى

تدرك هيئة شؤون الأسرى والمحررين أهمية الأمم المتحدة كمؤسسة دولية فيما يتعلق بقضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بداية من خلال الاتفاقيات التي تشترط أو تعمل الأمم المتحدة على توقيع التزام أعضائها بها، فقد رعت وأشرفت على صياغة اتفاقيات جنيف خاصة الرابعة وملحقاتها التي تضمن جزء منها كيفية التعامل مع الأسرى، والتي تطرقت إلى أغلب شئون حياة الأسير داخل الحجز أو السجن وتعتبر حتى اليوم مصدراً لتشريعات الكثير من دول العالم الخاصة بالتعامل مع الأسرى زمن الحروب، لكن ظلت هناك فجوة كبيرة حاولت سلطات الاحتلال من خلالها سلخ منبر الأمم المتحدة عن قضية الأسرى الفلسطينيين، وذلك بفهمها الخاص عمن هو مقصود في هذه الاتفاقية كأسير حرب، ولم تؤثر هذه الاتفاقية على سلوك السلطات الإسرائيلية تجاه الأسرى لأنها ببساطة لا تعتبرهم أسرى حرب، ولا يمكن توقع تعامل سلطات الاحتلال مع الأسرى من خلال اتفاقية جنيف أو ملحقاتها فقد لجأت للتهرب من الالتزام بكلمةٍ واحدة (تعريف أسير حرب)، ووقعت الأمم المتحدة عدة اتفاقيات فيما يخص موضوع التعذيب أهمها:

١, الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٢, اتفاقية مناهضة التعذيب.

٣, العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٤. تعديل ١٢/آب الخاص باتفاقية جنيف الرابعة (البطش, ٢٠٠٧م، ص٢٤٥).

لقد أصدرت مؤسسات الأمم المتحدة الكثير من القرارات والتوصيات التي تدين، أو تستنكر، أو تناقش، أو ما يمكن أن تعتبره على أقل المقاييس رفض ممارسات الاحتلال تجاه الأسرى الفلسطينيين، فقد أفاد تقرير صادر عن وزارة شؤون الأسرى والمحررين، أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت ما يزيد عن ١٨٧ قراراً بشأن الأسرى الفلسطينيين والعرب منذ العام ١٩٦٧م، دعت فيها سلطات الاحتلال إلى إطلاق سراح الأسرى والتعامل معهم وفق الأعراف الدولية وقوانين حقوق الإنسان, وقد كان أول هذه القرارات بعد حرب ١٩٦٧م، هو قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ الصادر في يونيو/ ١٩٦٧م، والذي تضمن إضافة إلى بنود أخرى تتعلق بالحرب المطالبة برفع الآلام عن السكان المدنيين أسرى الحرب في منطقة النزاع، ويمكن إجمال أهم القرارات التي صدرت عن مؤسسات الأمم المتحدة والتي لها علاقة بقضية الأسرى الفلسطينيين بما يلي:

١. توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٥٤٦ (الدورة ٢٤ في ديسمبر/١٩٦٩م) تشكيل لجنة للتحقق في انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في الأراضي المحتلة، وقد رفضت سلطات الاحتلال التعامل مع فريق اللجنة المكون من ست دول، ورفع الفريق تقريره في

يناير/١٩٧٠م، يؤكد فيه خروقات الاحتلال لحقوق الإنسان ومنها حقوق المعتقلين العرب في سجونها.

٢. توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٦ (الدورة ٣٠ في نوفمبر/١٩٧٥م)، حيث شكلت بموجبه لجنة كلفت بتقديم تقرير لمجلس الأمن، لكن يلاحظ أن هذا القرار لم يكن لقضية المعتقلين فقط بل كان لحالة حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة.

٣. توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٤٧/٣٦ (الدورة ٣٦ في ديسمبر/١٩٨١م) حيث أكدت على استمرار الاحتلال لانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ودعتها للامتناع عن هذا السلوك إضافة إلى موضوع محاولة الاحتلال تغيير الصيغة القانونية لهذه الأراضي (أحمد عبد المجيد، قرارات الأمم، ص١٩٧).

لم تكن الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤسسة الوحيدة التي تصدر قرارات وتوصيات ترفض سلوك سلطات الاحتلال تجاه حقوق الإنسان، بل هناك العديد من المؤسسات:

١. لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة: التي عبرت عن رفضها لانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، فقد طالبت اللجنة في مايو ٢٠٠٩م، بإغلاق كافة السجون السرية التي تحتجز ويعذب فيها الأسرى الفلسطينيون ومن ضمنها السجن السري.

٢. لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة: أصدرت العديد من القرارات والتوصيات برفض سلوك إسرائيل لانتهاك حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، فقد دعت المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في مايو/٢٠١٢م، إلى محاكمة الأسرى الفلسطينيين المعتقلين تحت الاحتجاز الإداري أو إطلاق سراحهم.

٣. مؤتمر الأمم المتحدة الدولي حول القضية الفلسطينية: في ابريل/٢٠١٢م، تحت عنوان "قضية الأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون ومراكز التوقيف الإسرائيلية: التداعيات

السياسية والقانونية"، وقد شارك في المؤتمر شخصيات أممية ودولية هامة، وعدد كبير من ممثلي الدول والمنظمات الدولية والهيئات المتخصصة والخبراء القانونيين من خلال مداخلات وحلقات نقاش تتمحور حول قضية الأسرى والقانون الدولي.

٤. اللجنة الأممية المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف: ممثلة برئيسها وأعضائها، إلى جانب رؤساء البعثات المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة في كل من نيويورك وجنيف، وعدد من المسؤولين الفلسطينيين، عقدوا سلسة لقاءات مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبالمفوض السامي لحقوق الإنسان, حيث تم إطلاع المفوض السامي على آخر المستجدات المتعلقة بقضية الأسرى في فلسطين المحتلة، والعمل المشترك بما فيه من خلال الأمم المتحدة بكافة هيئاتها المعنية ومؤسساتها المختصة لمواجهة السياسة الإسرائيلية الاحتلالية، خاصة ما يتعلق بقضية الأسرى وتعزيز وحماية حقوق الشعب الفلسطيني بشكل عملي.

٥. كما عقد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي حول القضية الفلسطينية في العاصمة السويسرية جنيف يومي ٣, و٤ ابريل / نيسان ٢٠١٢م، وتحت رعاية الأمم المتحدة وإشرافها وبحضور ما يقارب ٢٠٠ دولة ومؤسسة حقوق إنسان وخبراء في القانون من كافة أرجاء العالم، وقد عبر الأمين العام للأمم المتحدة عن قلقه خلال كلمته إزاء الأوضاع التي يمر بها الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال بسبب استمرار الانتهاكات لحقوقهم الإنسانية وبما ينتهك القوانين الدولية والإنسانية، وبما في ذلك اعتقال القاصرين، وأكدت كلمة الأمين العام أن الأمم المتحدة ستعقد مؤتمراً دولياً كل عام حول قضية الأسرى الفلسطينيين وتحت رعايتها لما لهذه القضية من أهمية كبيرة (أبو شريعة، الحركة الأسيرة، ١١٨).

وقامت هيئة شؤون الأسرى والمحررين بمنح أهمية لجلسات الأمم ومواقفها ومن تلك المشاركات ، كمؤتمر الأمم المتحدة في فيينا فى ٢٠١١/٠٣/٠٨ حول الأسرى .

- **هيئة الأسرى ومنظمة العفو الدولية:**

تعتبر منظمة العفو الدولية "أمنستي" من المؤسسات الدولية التي اهتمت بحقوق الإنسان وقضايا الاعتقال السياسي وممارسة التعذيب، وفي بياناتها دعت إلى الإفراج عن جميع الصحفيين الفلسطينيين المعتقلين لقيامهم بأنشطتهم المهنية المشروعة، والإفراج عن المعتقلين الإداريين ومتابعة أوضاعهم الصحية خلال الإضرابات، والكف عن هدم المنازل، واهتمت المنظمة بمساعدة المعتقلين الإداريين في الجانب القانوني والزيارات (موقع منظمة العفو الدولية)، وإرسال المذكرات والبرقيات للمسئولين الإسرائيليين، وتمكنت المنظمة من جمع الشهادات من الأسرى الفلسطينيين، ويكاد موضوع انتقاد سلطات الاحتلال حول تعاملها مع المعتقلين لا يخلو من التقارير السنوية، وقد لا تنجح إمكانيات المنظمة في التأثير على سلطات الاحتلال بشكل لافت وجوهري إلا أن الاحتلال لم يتجاوز التقارير والتوصيات للمنظمة وكان دائم الاهتمام بها ومتابعتها والرد عليها.

ورحبت هيئة شؤون الأسرى والمحررين بتقرير منظمة العفو الدولية "أمنستي" الذى صدر فى فبراير ٢٠٢٢ والذى كان بعنوان "نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين: نظامٌ قاسٍ يقوم على الهيمنة وجريمة ضد الإنسانية"، وأشارت المنظمة إلى أن التقرير "من أكثر الأبحاث والتحقيقات عمقاً وشمولاً التي أجرتها منظمة العفو الدولية للوضع، حتى اليوم". وقالت "أمنستي": "عمل هذا التقرير، الشمولي بطبيعته، على توثيق كيف أن مصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية على نطاق واسع، وعمليات القتل غير المشروع، والتهجير القسري، والقيود الصارمة على الحركة، وحرمان الفلسطينيين من حقوق الجنسية والمواطنة؛ جميع هذه الانتهاكات هي مكونات نظم عنصري تمييزي يرقى إلى جريمة ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي"، وتطرق التقرير لسياسة الاعتقال الإداري للمعتقلين الفلسطينيين فى السجون والمعتقلات الاسرائيلية .

وأكد الاتحاد الأوروبي، إيلاءه تقرير منظمة العفو الدولية (آمنستي) الاهتمام المناسب "كما نفعل في حالات مشابهة مع الأطراف ذات العلاقة"، وقال الاتحاد الأوروبي، في موقفه حول التقرير، إنه سيواصل والدول الأعضاء فيه مراقبة التطورات على الأرض عن كثب، مؤكدا أن احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من قبل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، والمساءلة عن الانتهاكات المرتكبة، يعتبر ركنا أساسيا لتحقيق السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

- **هيئة الأسرى واللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي:**

منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي لباقي الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧م، ذهبت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى عدم الإقرار بانطباق صفة أسرى الحرب على المحتجزين الفلسطينيين لدى سلطات الاحتلال واعتبرتهم معتقلون تنطبق عليهم الأحكام الواردة في اتفاقية جنيف الرابعة، وليسوا أسرى حرب، ومع ذلك لم تستطع إلزام سلطات الاحتلال بتطبيق القانون

الدولي الإنساني على الأسرى أو المعتقلين؛ إذ تمكنت من حصر دور الصليب الأحمر في جانب المساعدات المحدودة والمقلصة جداً، وحصر دورها في مجال السلطة الأدبية فقط.

وضمن هذا المبدأ واصلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر زيارات الأسرى في السجون ومراكز

التحقيق، ورفع ملاحظاتها وتوصياتها إلى السلطات المسؤولة على نحو سري؛ إضافة إلى أنها قامت، بمهمة نقل أهالي الأسرى لزيارة أبنائهم في السجون، وتبادل الرسائل بين الأسرى وأهاليهم؛ كما عملت على إبلاغ أهالي الأسرى بأماكن احتجاز أبنائهم، وتلقي شكاوى أهالي الأسرى، ومتابعتها مع المسؤولين في سلطات السجون، وقامت اللجنة بتوفير المساعدات المادية للمعتقلين في السجون من مواد غذائية وثقافية، وأجهزة طبية للمرضى, وكل ذلك بشرط موافقة السلطات الإسرائيلية (البطة، المعتقلون، ٢٨٧).

ودعا رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين قدري أبو بكرفى أكثر من لقاء مع الصليب الأحمرالدولى ، كان إحداها خلال اجتماع عقد عبر منصة "زووم" بسبب كورونا فى ٢٠٢١/٢/١٠ ، وطالب أبو بكر بضرورة العمل جديا على زيارة الأسرى ومتابعة أوضاعهم، لا سيما المرضى منهم، والسعي الحثيث لطمأنة عائلاتهم التي تعيش حالة من القلق الشديد، في ظل ما تواجهه المؤسسات الحقوقية، من تحديات كبيرة في ظل انتشار الوباء، جرّاء المعيقات التي فرضتها إدارة السجون أمامها.

وتابع: لا يكفي أن يقوم الصليب الأحمر بأخذ رواية إدارة السجون والتسليم بها، دون أن تكون هناك لجنة منه للإشراف مباشرة على أوضاع الأسرى، مشددا على ضرورة قيامها باستخدام صلاحياتها المخولة لها كمؤسسة دولية وحيدة يمكن لها أن تدخل السجون، والضغط في سبيل توفير اتصال هاتفي بين الأسرى وعائلاتهم، في ظل عدم انتظام الزيارات، وتناول المجتمعون قضية العزل الانفرادي التي طالت مجموعة من الأسرى والأسيرات مؤخرا، إضافة إلى سياسة اعتقال الأطفال .

الفصل الرابع

المواقف والمؤتمرات العربية الداعمة للأسرى الفلسطينيين والعرب

عبر الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط عن موقف الجامعة العربية فى القاهرة فى ٢٧ شعبان ١٤٤٣ هـ الموافق ٣٠ مارس ٢٠٢٢ عن دعم والتزام الجامعة العربية بقضية الأسرى الفلسطينيين حتى تحريرهم وإعادة إدماجهم في مجتمعهم الفلسطيني بكل السبل والإمكانات السياسية والدبلوماسية والقانونية والإعلامية، بما فيها الدعم المادي، من خلال إنشاء الصندوق العربي لدعم الأسرى، والذي أقرته قمة الدوحة عام ٢٠١٣.

جاء ذلك في كلمة "أبو الغيط" اليوم أمام الندوة الخاصة بإحياء" اليوم العربي للأسير الفلسطيني" التي عقدت بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية وألقاها نيابة عنه الأمين العام المساعد رئيس قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة العربية السفير سعيد أبو علي.

وشدد أبو الغيط في كلمته على ضرورة استمرار الالتزام بتوفير موارد الصندوق وتعزيزها ليواصل النهوض بالمهام الموكلة له، والتي تعزز ما تقوم به السلطة الفلسطينية من واجبات وتتحمله من مسؤوليات وطنية نحو الأسرى وعائلاتهم، رغم كل الضغوط التي تتعرض لها في هذا المجال.

وأوضح أن الجامعة العربية أولت اهتمامًا بالغًا وكبيرًا بقضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلية، وذلك من موقع التزامها القومي، وانطلاقًا من كون القضية الفلسطينية القضية المركزية للعرب جميعًا، مهما كانت الظروف والتحديات التي جسدتها قرارات مجلس الجامعة العربية في دوراته المتعاقبة على جميع المستويات.

وقال أبو الغيط: إن الجامعة العربية تحمل السلطات الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن معاناة الأسرى، وتجدد مطالبة الدول الأطراف في اتفاقية جنيف والمؤسسات الدولية المعنية، بمواصلة دورها وتحركاتها بخصوص الأسرى العرب والفلسطينيين، وإنفاذ قواعد القانون الدولي الإنساني.

وأضاف الأمين العام أن المجتمع الدولي مطالب بضرورة تحمل مسؤولياته في هذا الصدد، ليس فقط من خلال إدانة الانتهاكات الفاضحة للقانون الدولي التي ترتكبها السلطات الإسرائيلية، ولكن أيضًا من خلال ضمان أن تحترم إسرائيل لكامل التزاماتها المنصوص عليها في اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بالأسرى، وضرورة مساءلة إسرائيل عن انتهاكاتها الممنهجة لحقوق الإنسان وللأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

- **المواقف العربية من قضية الأسرى:**

نسقت هيئة شؤون الأسرى والمحررين عدداً من الأنشطة المساندة للأسرى انطلاقاً من إدراك الهيئة لاهتمام جامعة الدول العربية بإبراز قضية المعتقلين الفلسطينيين والدفاع عنها فمنذ اجتماع الدورة الخمسين لمجلس الجامعة وحتى الدورة السبعين التي عقدت في أكتوبر

١٩٧٨م، ولقد كان اهتمام كبير لجامعة الدول العربية بهذه القضية، وفى قمة دمشق مارس/ ٢٠٠٨م، كان قراراً عربياً بأن يكون السابع عشر من نيسان من كل عام يوماً عربياً للتضامن

مع الأسرى الفلسطينيين، ولا يكاد يخلو اجتماع بدون مناقشة انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان وخاصة ضد المعتقلين الفلسطينيين والعرب، وكانت تستغل هذه التوصيات بعدة وسائل أهمها:

– إرسال المذكرات إلى اللجان الدولية المعنية خاصة اللجنة الدولية القانونية، بل تشكيل لجنة خاصة للتحقيق وجمع البيانات حول انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان.

– متابعة تقارير منظمة العفو الدولية ومتابعتها.

– إرسال البرقيات إلى سكرتير الأمم المتحدة وأعضاء الجمعية العمومية ومجلس الأمن.

– رعاية الجامعة للعديد من المؤتمرات الخاصة أو التي يكون لموضوع المعتقلين الفلسطينيين أهمية خاصة فيها وأهمها: المؤتمر الإقليمي العربي لحقوق الإنسان الذي عقد في بيروت ٢– ١٩٦٨/١٢/١٠م، أو المؤتمر العربي لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذي عقد في الكويت ٤–١٩٧٠/٤/٩م، أو مؤتمر "المشرفين على شئون فلسطين".

– تقديم الجامعة للمساعدات المادية لأسر المعتقلين، وذلك عن طريق دعم مؤسسة أسر الشهداء التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، بل إنها بعد منتصف السبعينات أصبحت تتبنى توصيات منظمة التحرير بهذا الشأن، خاصة الدراسات التي كانت تعدها مؤسسة أسر الشهداء، وتبنت العديد من الكتب والدراسات الخاصة بالأسرى (البطش، المعتقلون، ص ٢٥١).

– طرح قضية الأسرى للنقاش في الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نوفمبر/٢٠٠٩م، وتمت إعادة التأكيد مرة ثانية في مايو /٢٠١٢م، بتكليف من المجموعة العربية في نيويورك بدراسة تقديم طلب للجمعية العامة للأمم المتحدة لاستصدار قرار بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية في لاهاي حول الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين، وذلك باعتبارهم أسرى حرب ولهم الحق المشروع في مقاومة الاحتلال.

– مساندة ودعم تقارير وطلبات المنظمات الدولية الداعمة لقضية الأسرى، بدعم الجامعة العربية طلب منظمة الصحة العالمية الصادر في مايو/٢٠١٠م، من خلال إرسال بعثة تَقصي حقائق مع الصليب الأحمر الدولي، حول الأوضاع الصحية المتردية في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وفضح سياستهم القائمة على الممارسات المهينة بحق الأسرى (أبو شريعة، الحركة الأسيرة، ص١١٥).

ندوة حول الأسرى بمشاركة الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط :

وكانت آخر الأنشطة للجامعة العربية بتنظيم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى ٣٠ مارس ٢٠٢٢ ، ندوة تحت عنوان "دعم حقوق الأسرى في مواجهة الانتهاكات والتنكيل

الإسرائيلي" وذلك لمناسبة إحياء اليوم العربي للأسير الفلسطيني الذي يوافق ١٧ أبريل من كل عام باعتباره يوما عربيا وعالميا.

وكانت الندوة فى جمهورية مصر العربية برعاية الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط، ومشاركة رئيس هيئة الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر، وسفير دولة فلسطين ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية دياب اللوح، بالإضافة إلى عدد كبير من ممثلي المنظمات

الدولية والحقوقية وعدد من السفراء العرب والأجانب المتعمدين بمصر ومدراء الدوائر بمقر الأمانة العامة، ومؤسسات المجتمع المدني، ونخبة من الشخصيات الاعتبارية المصرية والعربية من رجال قانون وأكاديميين ونواب ووزراء سابقين.

وبحضور رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين ووفد من الهيئة أكد أبو الغيط، دعم الأمانة العامة والتزامها بقضية الاسرى الفلسطينيين، حتى تحريرهم واعادة ادماجهم في مجتمعهم الفلسطيني، بكل السبل والإمكانات السياسية والدبلوماسية والقانونية والإعلامية، بما فيها الدعم المادي، من خلال إنشاء الصندوق العربي لدعم الاسرى، والذي اقرته قمة الدوحة عام ٢٠١٣.

وقال الأمين العام في كلمته التي ألقاها الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة سعيد أبو علي، إن ذلك الصندوق الذي ينبغي استمرار الالتزام بتوفير موارده وتعزيزها ليواصل النهوض بالمهام الموكلة له، والتي تعزز ما تقوم به السلطة الفلسطينية من واجبات وتتحمله من مسؤوليات وطنية نحو الاسرى، كما الشهداء وعائلاتهم، رغم كل الضغوط التي تتعرض لها في هذا المجال.

وقال، إن الجامعة العربية تولي قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلية، اهتماما بالغا وكبيرا، من موقع الالتزام القومي وانطلاقا من كون القضية الفلسطينية، القضية المركزية للعرب جميعا، مهما كانت الظروف التحديات وقد تجسد ذلك في جميع قرارات مجلس الجامعة، في دوراته المتعاقبة على كافة مستوياته والتي تؤكد جميعها أن قضية الأسرى هي قضية حق وعدالة، مستمدة من النضال المشروع للشعب الفلسطيني، وصولا إلى قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة، في دمشق (٢٠٠٨)، القاضي باعتبار يوم السابع عشر من شهر نيسان/ أبريل من كل عام، يوما عربيا للتضامن مع الأسير الفلسطيني، ودعما لحقه بالحرية.

وشدد الأمين العام، على أن إحياء يوم الأسير الفلسطيني في بيت العرب هذا العام، يأتي تقديرا لنضالات الأسرى ومكانتهم في ضمير شعبهم وأمتهم، وتأكيدا على مواصلة الجهود العربية، نصرة للأسرى ودعما لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني، في الحرية والعودة وبناء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، وتذكيرا للعالم، بمعاناة الأسرى في سجون الاحتلال، جراء

الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة والممنهجة، لأبسط حقوقهم، وصفتها المؤسسات الحقوقية الدولية المعنية، بالأسوأ على المستوى العالمي بما يحتم تسليط الضوء على ما يتعرضون له، من شتى أشكال التعذيب، وأساليب المساس بكرامتهم وحقوقهم الإنسانية، المكفولة في القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وكافة المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأسرى، والتي تستمر السلطات الاسرائيلية بانتهاكها.

وحمل الأمين العام، السلطات الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن معاناة الاسرى، مجددا مطالبته الدول الأطراف في اتفاقية جنيف، والمؤسسات الدولية المعنية، بمواصلة دورها وتحركاتها بخصوص الأسرى العرب والفلسطينيين، وإنفاذ قواعد القانون الدولي الإنساني، بل ان المجتمع الدولي مطالب بضرورة تحمل مسؤولياته في هذا الصدد، ليس فقط من خلال إدانة الانتهاكات الفاضحة للقانون الدولي التي ترتكبها السلطات الإسرائيلية، ولكن أيضا، من

خلال ضمان أن تحترم إسرائيل، لكامل التزاماتها المنصوص عليها في اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بالأسرى، وضرورة مساءلة إسرائيل عن انتهاكاتها الممنهجة لحقوق الإنسان وللأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

كما طالب الهيئات الدولية المعنية، خاصة مجلس الأمن، والجهات الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان والعدالة الدولية، تنفيذ قراراتها بشأن توفير الحماية للشعب الفلسطيني، خاصة تطبيق قرار مجلس الامن ٢٣٣٤ بصورة عاجلة، بما يضع حدا لهذا الاستخفاف والتحدي، لقرارات وإرادة المجتمع الدولي، على طريق إنهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من الحرية والاستقلال.

وأكد أبو الغيط، إنه لا بد من تحمل مسؤوليتنا تجاه الشعب الفلسطيني، الذي يواجه آخر احتلال عنصري على وجه الأرض، فهي مسؤولية دولية تحتاج الى تحرك فاعل وجاد، لوقف الظلم وانهاء الاحتلال، من أجل إيجاد حل عادل وشامل بما في ذلك قضية الاسرى، باعتبارها واحدة من قواعد وأسس تحقيق ذلك السلام الذي ننشده.

كلمة رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدرى أبو بكر فى مقر الجامعة العربية :

بدايةً أنقل لكم تحيات الشعب الفلسطيني وقيادته، حاملاً لكم رسالة شكر وعرفان من مناضليه وأسرهم وعائلاتهم، وفي مقدمتهم أسرانا واسيراتنا الأبطال في سجون الإحتلال الإسرائيلي، وهم يعيشون في هذه اللحظات ظروف صحية وحياتية صعبة، جراء مخططات وممارسات حكومة الاحتلال وأدواتها السياسية والعسكرية، الذين يتوحدون للنيل من عزيمة وصمود هؤلاء الأبطال، ولكنهم يفشلون دوماً وسيفشلون.

وفي هذا اليوم " يوم الأرض الفلسطيني " وفي مناسبته السادسة والأربعين، ومن هنا من بيتنا الشامخ جامعة الدول العربية، ومن على أرض جمهورية مصر العربية، سندنا ومصدر قوتنا ورمز وحدتنا القومية، نؤكد للعالم أجمع بأن كل ذرة تراب في فلسطين مقدسة، بقداسة دياناتها السماوية، وبدماء شهدائها وجرحاها، وبسنوات الفخر التي تُحرق داخل السجون والمعتقلات لكي نحيا أحراراً، ولكي ندحر هذا الإحتلال الذي يشوه كل حياتنا، ومصممين على المضي قدماً في النضال وتقديم التضحيات، حتى تتحقق الأمنيات بإقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

على مدار ٧٤ عاماً، نتعرض للظلم وتمارس بحقنا الجريمة المنظمة، ولم نلمس يوماً أن المنظومة المسيطرة على العالم تنظر إلينا ولو بطرف عين، وهي ذاتها التي تعمل اليوم ليلاً نهاراً لوقف القتل والدمار الناتج عن الحرب الروسية الأوكرانية، ومن هنا نسألهم: أين انتم من جرائم الحرب التي تُرتكب في فلسطين؟؟.

سألت وأعرف الإجابة، ونعرفها جميعاً من الشيخ حتى الرضيع، بأن للمجتمع الدولي ومؤسساته تفضيلاته وميولاته وفقاً لمصالحه الإقتصادية والسياسية والعسكرية، وكنا نتمنى أن تُطبق علينا الإتفاقيات والمواثيق والمعاهدات الدولية، ولكن للاسف دائماً الكفة تميل نحو دولة الإحتلال، كيف لا واللوبي الصهيوني يعمل على كل الساحات لكي يعزز من الرواية الكاذبة بأن هذه الأرض لهم، ويُنكرون علينا وجودنا وأحقيتنا على أرضنا، ولكن لا قيمة لهذا كله طالما بقيت الأجيال تُخلق وتنمو وتترعرع على حب فلسطين.

اليوم ونحن نجتمع في هذه الفعالية المركزية، لدعم حقوق أسرانا وأسيراتنا في سجون ومعتقلات الإحتلال في مواجهة الإنتهاكات والتنكيل الإسرائيلي، فإننا سنقف عند حقائق صادمة تدلل على مدى وحشية وحقد هذه المنظومة:

فلا زال الإحتلال يحتجز في ٢٤ سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف وتحقيق، ما يقارب ٤٤٠٠ أسيراً وأسيرةً، بينهم ٦٠٠ مريضاً، ٢٠٠ منهم بحاجة إلى تدخلات طبية وعلاجية عاجلة، ١٤ منهم يعانون من مرض السرطان والعشرات من المقعدين ومبتوري الأطراف والمصابين بالأمراض المزمنة، و٥٤٧ محكومين بالسجن (بالمؤبد) مدى الحياة، و٥٠٠ معتقلاً بفعل قرارات الإعتقال الإداري، و١٦٠ طفلاً قاصراً أعمارهم أقل من١٨ عاماً، و٣١ أسيرةً، و١٤٨ أسيراً مضى على إعتقالهم أكثر من ٢٠ عاماً، ٢٥ منهم معتقلين منذ ما قبل توقيع اتفاقية أوسلو، اقدمهم الاسيرين كريم وماهر يونس المعتقلين منذ ٣٩ عاماً، ودخلا في عامها الأربعين والأخير في الأسر.

ويعيش الأسرى والأسيرات في هذه الأيام أوقات عصيبة، حيث يتعرضون لهجمة شرسة، تتعاون فيها حكومة الإحتلال وإدارة وإستخبارات السجون وجهاز المخابرات الإسرائيلي والمنظومة القضائية والصحية والإعلامية الموجهة، وتُقاد من متطرفين في أعلى المستويات السياسية العسكرية، وتهدف إلى خلق واقع جديد داخل السجون والمعتقلات، يستهدف كل تفاصيل الحياة اليومية لهم، حيث تتصاعد الهجمة بشكل مستمر منذ تمكن ٦ أسرى بتاريخ

٢٠٢١/٩/٦، من الهروب من سجن "جلبوع"، علماً انه تم إعادة إعتقالهم بعد عدة أيام وفرضت عليهم العقوبات من عزل وغرامات، ولا زالوا يخضعون للمحاكمة من جديد لإضافة سنوات على أحكامهم السابقة.

وتمثلت العقوبات التي فُرضت ولا زالت على الأسرى في: إقتحام السجون والإعتداء على الأسرى والمعتقلين بالضرب والرش بغاز الفلفل والمسيل للدموع، واستهداف إستقرارهم ونقلهم من سجن إلى آخر، وتقليص الفورة والمواد الغذائية من الكانتينا، وعرقلة الزيارات ومنعها بحجة جائحة كورونا، وعدم تنفيذ التفاهمات السابقة المتعلقة بتركيب تلفونات لدى الأسرى المرضى فيما يسمى "مستشفى سجن الرملة" وفي السجون التي يُحتجز فيها الأطفال والأسيرات، وفرض الغرامات المالية ومصادرة الأدوات الكهربائية وأدوات الطبخ، والتباطؤ في تقديم العلاج وتوفير الأدوية للمرضى وتركيب بوابات الفحص الإلكترونية في العديد من السجون، والإستفزازات والتنكيلات الجشعة.

وعلى أثر ذلك قرر الأسرى بالذهاب إلى المواجهة المباشرة لإنتزاع حقوقهم المشروعة، حيث أقدم الأسرى الإداريون على مقاطعة محاكم الإحتلال الإسرائيلي بكل مسمياتها وتشكيلاتها منذ مطلع العام الحالي، وتبع ذلك خطوات عامة، حيث تم حل الهيئات التنظيمية في السجون والمعتقلات، وإغلاقها بشكل جزئي أو بشكل كامل بين الحين والآخر، وعدم الخروج إلى ساحات الفورة وعيادات السجون والمستشفيات، وامتناع المرضى عن أخذ الأدوية، والإعلان عن خوض إضراب مفتوح عن الطعام كان من المفترض أن يكون الخامس والعشرين من الشهر الحالي، ولكنهم علقوه بعد أن رضخت إدراة السجون لمطالبهم.

إن الأحداث المتراكمة داخل السجون والمعتقلات ولدت لدينا قلق كبير، وأصبح لدينا خشية حقيقية من إجراءات وممارسات إدارة السجون واستخباراتها بحق أسرانا ومعتقلينا، تحديداً وإن الهجمات الأخيرة عليهم، والإقامة شبه الدائمة لوحدات القمع المتخصصة والمدججة بالسلاح

والذخيرة والهراوات والكلاب البوليسية داخل السجون والمعتقلات، يعني أن هناك قرارات واضحة واستعدادات على مدار الساعة للإنتقام من مناضلينا.

وفي الختام .. أتوجه بالشكر الجزيل لجامعة الدول العربية، والشكر الخاص إلى معالي الأمين العام د. أحمد أبو الغيط، ولمعالي الأمين العام المساعد د. سعيد أبو علي، ولكل العاملين في هذا الصرح العربي المشرف، ولكل الأشقاء العرب وللحضور جميعاً، على أمل أن تتحرر فلسطين وأن نستضيفكم جميعاً في القدس العاصمة، هناك في ساحات المسجد الأقصى وكنيسة القيامة.

- **اللواء قدري ابو بكر فى جامعة الدول العربية بالقاهرة فى العام ٢٠١٩**

إلتقى رئيس هيئة شؤون الاسرى والمحررين اللواء قدري ابو بكر، برافقة وفد من الهيئة ضم نائب رئيس هيئة شؤون الاسرى والمحررين د. عبد القادر الخطيب ورئيس وحدة الدراسات والتوثيق أ. عبد الناصر فروانة والأسيرة المحررة نجوان عودة ، بالامين العام لجامعة الدول العربية السيد احمد ابو الغيظ، والامين العام المساعد د.سعيد ابو علي وسفير دولة فلسطين ومندوبها الدائم لدى الجامعة دياب اللوح ورئيس المجلس القومي لحقوق الانسان المصري الوزير محمد فايق، ورئيس الدورة الحالية لمجلس جامعة الدول السيد عبد الغني وعيس، وذلك خلال ندوة اقامتها جامعة الدول العربية بمقرها بالقاهرة احياء ليوم الاسير الفلسطيني الذي يصادف في السابع عشر من نيسان من كل عام.

وشارك في الندوة، العديد من الشخصيات الرسمية الفلسطينية والعربية، واسرى محررين واسيرات محررات، ولفيف من مندوبي الدول العربية لدى الجامعة وعدد من قناصل الدول الاجنبية.

وتقدمت العديد من المؤسسات الحقوقية والانسانية باوراق عمل متخصصة حول الاعتقال والأسرى في السجون، ومنها اتحاد المحامين العرب والمنظمة العربية لحقوق الانسان ومركز الميزان لحقوق الانسان، حيث شهدت الفعالية حضور اعلامي واسع وتغطية كاملة لكافة برنامج الندوة.

- **رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين يلتقي مدير البعثة الدولية للصليب الأحمر:**

أطلع رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر فى فبراية ٢٠٢٠ ، مدير البعثة الدولية للصليب الأحمر روبرتو بترونيو، على المعاناة التي يعيشها الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي، خاصة في ظل انتشار فيروس كورونا، وتسجيل إصابات بينهم.

واستعرض أبو بكر خلال اللقاء، الذي عقد بمقر الهيئة في مدينة رام الله ما يحدث في سجون الاحتلال من قمع وحشي وتنكيل ونقل تعسفي، وتحدث أبو بكر، عن سياسة العزل القمعية

التي يتعرض لها الأسرى، خاصةً المعزولين ، كما تمت مناقشة سبل تكثيف الجهود من أجل الإفراج عن "شيخ المعتقلين" الأسير فؤاد الشوبكي، والحالات المرضية الصعبة، وإدخال الكتب والملابس للأسرى والأسيرات في الرملة.

واستعرض أبو بكر، إرهاب الاحتلال والقرصنة على المستحقات المالية، وقضايا الضائقة المالية والرواتب، وخصم مستحقات الأسرى من المقاصة، وسن القوانين التشريعية العنصرية المتطرفة بحق الأسرى.

من جانبه، تحدث بترونيو عن الوضع الصعب الذي يمر به الصليب الأحمر والتحديات المالية التي تواجهه، مؤكداً استمرارهم بنفس الجهد والنشاط، والعمل على المساعدة الممكنة تجاه قضايا الأسرى، وإنشاء طاقم متخصص من أجل متابعة زياراتهم داخل سجون الاحتلال.

هيئة الأسرى تتعاون مع المؤسسات العربية غير الحكومية:

قامت هيئة شؤون الأسرى والمحررين بالكثير من الأنشطة مع المؤسسات والاتحادات والمنظمات العربية ، لادراكها بالدور المهم الذى تقوم به تلك المؤسسات بدعم القضية الفلسطينية وكذلك قضية الأسرى والمعتقلين فى السجون الاسرائيلية ومن تلك المؤسسات:

- اتحاد المحامين العرب :

قام الاتحاد بالكثير من الأنشطة والمؤتمرات وورش العمل وتصدير البيانات والنشرات واللقاءات مع المؤسسات الدولية والحقوقية في القاهرة ودول أخرى بهدف الدفاع عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين ، وتثبيت مكانتهم القانونية كأسرى حرب في المحافل والمؤسسات الدولية، وعرض انتهاكات سلطات الاحتلال المخالفة للاتفاقيات الدولية، ودعا الأمين العام للاتحاد في مؤتمر عجلون القانوني في العام ٢٠١٣م، إلى عقد مؤتمر إقليمي دولي تحت مظلة اتحاد المحامين العرب وبإشراف نقابة المحامين الفلسطينيين تحت عنوان "الآليات القانونية والقضائية لمحاكمة جرائم إسرائيل بحق الأسرى والشعب الفلسطيني"، ونظمت نقابة المحامين الفلسطينيين ولجنة فلسطين في اتحاد المحامين العرب بالقاهرة الكثير من الأنشطة

والمؤتمرات الصحفية لبحث الانتهاكات التي ترتكبها سلطات الاحتلال بحق الأسرى الفلسطينيين، وخرج مؤتمر الاتحاد في العام ٢٠١٧م، بمجموعة من التوصيات كان أهمها ، مطالبة الأطراف السامية لاتفاقيات جنيف بفرض الحماية القانونية الدولية على السكان المدنيين والأسرى الفلسطينيين .

فعالية للهيئة في اتحاد المحامين العرب في القاهرة

أكد رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر فى ٢٠٢٢/٣/٢٩خلال مشاركته في الفعالية التي تنظمها لجنة فلسطين ومقاومة التطبيع في اتحاد المحامين العرب، على الإيمان الفلسطيني المطلق بالقومية والعمق العربي في دعم قضية وحقوق الشعب الفلسطيني.

وأوضح اللواء أبو بكر أنه وبالرغم من الواقع العربي المرير، وما تسلل الى العديد من دولنا والمسمى بالربيع، وما تشهده المنطقة من صراعات وتفاعلات نتاج مصالح دول عظمى واطماعها في ثرواتنا وخيراتنا وجغرافيتنا، الا اننا نلمس الانتماء والمسؤولية العربية من خلال مثل هذه الفعاليات واللقاءات، التي تعكس الشراكة الحقيقية في الهم، وتعزز مكانة فلسطين كقضية العالم العربي بأكمله.

وتحدث اللواء أبو بكر عن العلاقة السببية بين الأرض الفلسطينية المغتصبة والأسرى والمعتقلين، مشيراً الى أن عمليات الاعتقال بدأت منذ الايام الأولى للنكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨، وازدادت بعد توسع الاحتلال في سلب المزيد من الأرض، والمتمثلة في نكسة الشعب الفلسطيني واحتلال كامل الارض الفلسطينية عام ١٩٦٧.

وأضاف اللواء أبو بكر " أكثر من مليون حالة اعتقال نفذت بحق الفلسطينيين، جميعها يعود سببها الحقيقي الدفاع عن الأرض التي تغتصب وتسرق امام مرآى ومسمع المجتمع الدولي، وكل الاحتلالات انتهت الا فلسطين لا زالت تنزف، وطالما هناك احتلال فكل يوم هناك اسرى واعتقالات، وهذه الارض شرفنا وعرضنا وسنضحي في سبيلها بكل ما نملك من اجسادنا واعمارنا واموالنا، وهذا حقنا المشروع دولياً".

وتحدث اللواء أبو بكر عن الواقع المؤلم في السجون والمعتقلات، وجرائم الحرب المنظمة التي ترتكبها دولة الاحتلال الاسرائيلي بحق اسرانا واسيراتنا، مبيناً أنه لا زال يحتجز في ٢٤ سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف وتحقيق، ما يقارب ٤٤٠٠ أسيراً وأسيرةً، بينهم ٦٠٠ مريضاً، ٢٠٠ منهم بحاجة إلى تدخلات طبية وعلاجية عاجلة، ١٤ منهم يعانون من مرض السرطان والعشرات من المقعدين ومبتوري الأطراف والمصابين بالأمراض المزمنة، و٥٤٧ محكومين بالسجن (المؤبد) مدى الحياة، ٤٩٠ معتقلاً بفعل قرارات الإعتقال الإداري، و١٦٠ طفلاً قاصراً أعمارهم أقل من ١٨ عاماً، و٣١ أسيرةً، و١٤٨ أسيراً مضى على إعتقالهم أكثر من ٢٠ عاماً، ٢٥ منهم معتقلين منذ ما قبل توقيع اتفاقية أوسلو، اقدمهم الاسيرين كريم وماهر يونس المعتقلين منذ ٣٩ عاماً، ودخلا في عامها الأربعين والأخير في الأسر.

ووجه اللواء أبو بكر شكره لاتحاد المحامين العرب بشكل عام ممثلا بالأمين العام المكاوي بنعيسى وللجنة فلسطين ومقاومة التطبيع في الاتحاد بشكل خاص، ولكافة الأشقاء العرب من محاميين وحقوقيين.

وحضر وشارك في الفعالية التي اقيمت في مقر الاتحاد في القاهرة: من الهيئة مدير دائرة الاحصاء كائنات جرادات والمدير عام في مكتب الهيئة في المحافظات الجنوبية جمال

مكحل، وامين سر حركة فتح في رام الله موفق سحويل، ومدير عام نادي الأسير عبد الله زغاري، ورئيس الهيئة العاليا لمتابعة شؤون الأسرى أمين شومان، ومنسق القوى الوطنية والاسلامية عصام بكر، ووالد الأسير محمد الحلبي.

هيئة الأسرى تلتقى بالأمانة العامة لإتحاد المحامين العرب في مقرها في القاهرة

إستقبل الأمين العام المساعد للأمانة العامة لإتحاد المحامين العرب الأستاذ سيد شعبان، وعدد من الأمناء المساعدين وأعضاء مجلس في الأمانة العامة فى ٢٠٢١/١٠/٣١ في

العاصمة المصرية القاهرة حيث مقرها الرئيسي والدائم، رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر، ووفد من الهيئة ، ونقل اللواء أبو بكر تحيات القيادة والشعب الفلسطيني

لجمهورية مصر العربية، بما تمثله من بوابة حقيقية لنصرة ودعم فلسطين وحقوقها، ووفائها الدائم لقضيتنا بكافة اتجاهاتها، وتحدث عن خطورة الأوضاع داخل سجون ومعتقلات الإحتلال الإسرائيلي، تحديداً وأن الإنتهاكات والإعتداءات على الأسرى والمعتقلين منظمة ومقننة بقوانين من الكنيست الإسرائيلي، وأكد أن الجهاز القضائي الإسرائيلي جزء أساسي من منظومة الإحتلال المتطرفه، ونأمل أن نبدأ من خلال الأمانة العامة في فضح وتعرية التطرف القضائي الإسرائيلي ومخالفته لأخلاقيات منهة القضاء العالمية، وأضاف اللواء أبو بكر " جاهزون لتزويد الأمانة العامة بكل ما يلزم من معلومات وتقارير تؤكد مدى انخراط القضاء

في الجرائم بحق الأسرى المرضى والأسيرات والأطفال القصر والإداريين والمضربين عن الطعام، وبحق كافة أسرانا وأسيراتنا.

موقف الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب " أ. سيد شعبان "

رحب الأمين العام المساعد سيد شعبان برئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر وبالوفد المرافق له ، وشدد على أن الأمانة العامة شريك في القضية الفلسطينية، وتقع على رأس أولويات عملها، وأنه سيتم التعاون مع نقابة المحامين الفلسطينيين، ومع مختلف أركان الأمانة العامة في العالم العربي لتشكيل حراك حقيقي مؤثر في المجتمع الدولي، وأشار

الأمين العام المساعد الى أنه سيتم الدعوة لعقد جلسة خاصة بقضية الأسرى والمعتقلين في سجون الإحتلال خلال الأيام القادمة، لترتيب لقاء للأمانة العامة في احدى الدول العربية لتبني استراتيجية شاملة وواضحة، تتضمن حملة اعلامية وقانونية، ولدعوة المؤسسات الدولية الحقوقية والإنسانية لتحمل مسؤولياتها، ووضع حد للجريمة التي تمارس كل يوم بحق أكثر من ٤٦٠٠ أسيراً وأسيرةً.

وأضاف الأمين العام " سنعمل على رفع مذكرة للجنة حقوق الإنسان في جنيف، وندعوها بشكل واضح وصريح للتدخل لإعطاء الأسرى والمعتقلين حقوقهم، استناداً الى الإتفاقيات والمواثيق الدولية، تحديداً اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة.

- هيئة الأسرى والمنظمات العربية :

تقدر هيئة شؤون الأسرى والمحررين الدور الهام الذى تقوم به الاتحادات والمنظمات العربية لدعم القضية الفلسطينية والأسرى الفلسطينيين فى السجون الاسرائيلية ، لذلك عمدت للتعاون مع تلك المؤسسات وعلى رأسها الاتحاد البرلماني العربي، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، واتحاد الصحفيين العرب، واتحاد الكتاب والأدباء العرب ، واتحاد المحامين العرب ، ووسائل الاعلام العربية وعلى رأسها صوت العرب ، وكان للهيئة العديد من الأنشطة معها على سبيل المثال لا الحصر :

- المنظمة العربية لحقوق الإنسان:

اهتمت المنظمة العربية لحقوق الإنسان كمنظمة غير حكومية دولية تعمل على المستوى الإقليمي في الوطن العربي ومقرها القاهرة بقضية الأسرى العرب والفلسطينيين، وطالبت

المنظمة عبر اجتماعاتها ورسائلها للمؤسسات الحقوقية والدولية السكرتير العام للأمم المتحدة والمفوضة السامية لحقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية بسرعة فتح تحقيق شامل في

انتهاكات سلطات الاحتلال بحق الأسرى الفلسطينيين، وفق الجرائم المعاقب عليها في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وفى إطار التعاون المشترك مع المنظمة العربية التقى رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر ٢٠٢١/١١/٢ برئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في جمهورية مصر العربية المحامي علاء شلبي، كون أن المنظمة أن تلعب دوراً محورياً في ردع دولة الإحتلال الإسرائيلي وتجاوزاتها اللا إنسانية في التعامل مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

وطالب اللواء أبو بكر خلال لقائه بالمحامي شلبي، بضرورة رفع وتيرة التنسيق بين كافة مكاتب المنظمة في كافة دول العالم، لتشكيل جبهة حقيقية قادرة على مساءلة دولة الإحتلال عن التجاوزات والإعتداءات اليومية والمقننة التي تنتهك كافة حقوق الأسرى والمعتقلين، وأن التنسيق والتعاون قد يساهم في إحداث خرق في منظومة الصمت الدولي المؤلم.

من جانبه شدد المحامي شلبي على جاهزية المنظمة لحمل هذه القضية الى كافة المحافل الدولية والعالمية، وانهم يتابعون كافة التفاصيل والمستجدات المتعلقة فيها، ويراقبون كافة الخروقات في الحقوق الإنسانية للأسرى والمعتقلين.

وبين شلبي أن المنظمة العربية تدين بإستمرار كافة الجرائم التي تمارسها دولة الإحتلال الإسرائيلي بحق الأسرى والمعتقلين، وأن الجرائم المقننة تتنافي مع كافة المعاهدات والمواثيق والإتفاقيات الدولية الحقوقية والإنسانية، ويجب أن يوضع حد لهذه المعاناة.

وأشار شلبي الى اننا بحاجة الى أنسنة قضايا الأسرى والمعتقلين في المحافل والساحات الدولية، ويحب الحديث عن تفاصيل ملاحقتهم وإعتقالهم والتحقيق معهم ومحاكمتهم، وعن ظروف حياتهم اليومية ومعاناة أسرهم وعائلاتهم، لما لذلك من ضرورة ملحة لتعرية هذه الجريمة المتفاقمة.

- الاتحاد البرلماني العربي:

قدرت هيئة شؤون الأسرى والمحررين دعم الاتحاد البرلماني العربي لنضالات الأسرى الذى دعا في أكثر من اجتماع خاص بالقضية الفلسطينية للوقوف والتضامن مع الأسرى، وطالب

بتفعيل الإطار القانوني الدولي لمشروعية المقاومة الفلسطينية، على اعتبار أن هذا الإطار هو الأساس لأي تحرك في موضوع الأسرى الفلسطينيين بدءاً من متابعة أوضاعهم الصحية والنفسية والقانونية وحتى يتم إطلاق سراحهم (مركز الأسرى للدراسات، ٢٠٢١م).

وشدد الاتحاد البرلماني العربي في نيسان ٢٠٢١ على "الحاجة الملّحة لتطبيق بنود اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الأول لسنة ١٩٧٧، فضلا عن جميع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة".

وطالب الاتحاد "بإعادة تفعيل الإطار القانوني الدولي لمشروعية المقاومة الفلسطينية، فهذا الإطار هو الأساس لأي تحرك في موضوع الأسرى الفلسطينيين بدءا من متابعة أوضاعهم الصحية والنفسية والقانونية وحتى يتم إطلاق سراحهم".

وأكد رفضه التام لعمليات الاعتقال العشوائي التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية، مطالبا "بتكثيف المساعي والجهود للإفراج عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، كخطوة أولى لاستئناف المفاوضات والتوصل لتسوية عادلة وشاملة ونهائية للقضية الفلسطينية"، وجدد

الاتحاد البرلماني العربي، "موقفه الثابت لدعم القضية الفلسطينية، ونصرة شعبها الشقيق، في جميع المحافل الدولية" .

- اتحاد الكتاب والأدباء العرب :

في أكثر من مناسبة دعا الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب على لسان الأمين العام للاتحاد كافة اتحادات الكتاب العربية لإعلان تضامنها مع الأسرى الفلسطينيين، من خلال إقامة أمسيات شعرية وندوات فكرية وفعاليات ثقافية متنوعة، بما يعيد حضور القضية الفلسطينية على خارطة الوعي العربي.

وشكرت الهيئة موقف **اتحاد الكتاب والأدباء العرب** المستمر فى دعمه بما يتعلق بأدبيات الأسرى ، وعلى موقفه فى المطالبة بتفعيل أدوات الضغط على سلطات الاحتلال لتأمين حرية الكتابة وحق التعبير للأسرى الفلسطينيين في معتقلات الاحتلال، كحق مسلم به، وضمان عدم التعدي على حرية الكتابة والإبداع داخل السجون.

ودعوته للكتّاب والأدباء إلى نصرة قضية الأسرى، وتناول قصص مواجهتهم مع السجان وظروف اعتقالهم البائسة، ومطاردتهم داخل الزنازين، والاستيلاء على أدوات التعبير التي يتحصلون عليها بمعجزة؛ للكتابة عن معاناتهم وأحلامهم، وطباعة وترجمة أعمال الأسرى الأدباء، والكتابة عنهم بلغات العالم لكي يفهم المجتمع الدولي أنه أمام امتحان إنسانيته الأخير.

- الاتحاد العام للصحفيين العرب :

أعربت هيئة شؤون الأسرى والمحررين عن شكرها الدائم لاتحاد العام للصحفيين العرب الذى يدين دوماً استهداف واعتقاله للصحفيين الفلسطينيين، وقيامه بتوزيع التقارير المتعلقة

بالأسرى للصحفيين العرب وأعضاء اتحاد الصحفيين الدوليين، وأعرب الاتحاد عن تأييده وتضامنه مع الأسرى الفلسطينيين، وتحميل سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياتهم، وطالب مراراً عبر بيانات بإطلاق سراحهم.

وقرر المكتب الدائم لاتحاد الصحفيين العرب تسمية دورة اجتماعاته في طنجه باسم 'دورة شهداء الصحافة الفلسطينية' ، وذلك تكريما للشهداء الصحفيين الصحفيين ومطالبته بالافراج عن الصحفيين المعتقلين.

وأكد المؤتمر على تضامنه مع الشعب الفلسطيني الذي يواجه آلة الحرب الإسرائيلية ويقاوم أطول احتلال في التاريخ، وحيا الصمود البطولي لأبناء الشعب الفلسطيني ومقاومتهم الباسلة للاحتلال وعدوانه البربري.

وأدان إرهاب الدولة الذي تمارسه سلطات الاحتلال ضد الشعب العربي الفلسطيني، الذي أصبح بحاجة ماسة إلى قرارات دولية تنهي الاحتلال وتنهي هذا الإرهاب الذي خضع له هذا الشعب طوال العقود الماضية. ودعا الصحفيين والإعلاميين الفلسطينيين إلى القيام بدورهم

للحفاظ على وحدة الصف الفلسطيني، الذي هو الخيار الإستراتيجي الذي لا بديل عنه لاستكمال جاهزية الشعب وتدعيم صموده في مواجهة الاحتلال.

وشدد البيان الختامي للمؤتمر على أن قضية الأسرى والموقوفين في سجون الاحتلال تأخذ بعداً سياسياً وإنسانياً خاصاً، وإنها بحاجة إلى مزيد من التواصل مع القوى المؤثرة والمنظمات الدولية ذات الصلة لضمان سلامتهم وإطلاق سراحهم .

وطالب بتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال وما يمارسه من ضغوط وابتزاز، خصوصاً في المجال المالي والاقتصادي .وطالب الدول العربية بالإيفاء بما تعهدت به من التزامات مالية لدعم الموازنة الفلسطينية وفق شبكة الأمان العربية.

وعقد اتحاد الصحفيين العرب ورشة عمل فى مقر اتحاد المحامين العرب بالقاهرة بمشاركة اتحاد الصحفيين العرب فى العام ٢٠١٣ ، بمناسبة يوم الأسير الفلسطينى بوجود خبراء قانونيين وحقوقيين ناقشوا خلالها الوضع القانونى للأسرى ، وكيفية الدفاع عنهم فى المحافل الدولية ، وأضاف رئيس اتحاد الصحفيين العرب أ حاتم زكريا أن مصر لن تتخلى عن الأشقاء الفلسطينيين وستقدم كل ما تستطيع من جهد لمساندة قضية الأسرى الفلسطينيين فى السجون الاسرائيلية ، معتبراً أن هذه القضية قومية قبل أن تكون وطنية .

وعلى هامش دورة صحفية لنقابة الصحفيين الفلسطينيين فى مقر اتحاد الصحفيين العرب بالقاهرة التقى مدير دائرة القانون الدولى والمدير العام بهيئة شؤون الأسرى والمحررين د. رأفت حمدونة مساعد رئيس الاتحاد العام للصحفيين العرب الأستاذ حاتم زكريا وقدم تقريراً مفصلاً للاتحاد عن واقع الأسرى الفلسطينيين والعرب فى السجون الاسرائيلية ، وقام الاتحاد بتوزيعه وترجمته إلى لغات مختلفة وتوزيعه على الصحفيين العرب والدوليين .

الاتحاد العام للصحفيين العرب
Federation of arab journalists

الفصل الخامس

المؤتمرات الفلسطينية والعربية والدولية الداعمة للأسرى الفلسطينيين

نظمت أو تعاونت أو شاركت هيئة شؤون الأسرى والمحررين بالتعاون مع الأشقاء العرب والأصدقاء فى العالم والمتضامنين والمؤسسات العاملة فى مجال حقوق الانسان بشكل رسمى أو أهلى عدداً من المؤتمرات الداعمة للأسرى فى فلسطين والدول العربية وفى العالم كان أهمها:

- **مؤتمر عَمّان ٢٠٠٨:**

في ديسمبر/٢٠٠٨م، وقد أشرفت على المؤتمر منظمات ومؤسسات حقوقية لتعزيز وتنسيق العمل المشترك بين المؤسسات الحقوقية الفلسطينية والعربية والدولية لفضح الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأسرى.

واختتمت جلسات المؤتمر في العاصمة الأردنية عمان، أعمال المؤتمر القانوني الدولي "حماية الأسرى والمعتقلين مسؤولية والتزام دولي"، والذي عقد على مدار يومين، بتنظيم من هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونقابة المحامين الفلسطينيين ونقابة المحامين الأردنيين والعديد من المؤسسات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني، وتحت رعاية رئيس مجلس النواب الأردني المهندس عاطف الطراونة.

وأكد المؤتمرون في بيانهم الختامي، الذي تلاه رئيس "هيئة شؤون الأسرى والمحررين" في السلطة الفلسطينية عيسى قراقع، أن "قضية الأسرى هي قضية العدالة الدولية، وأن هناك التزامات على المجتمع الدولي تجاه الأسرى وتنفيذ قرارات وميثاق الأمم المتحدة، وأحكام وقواعد القوانين الدولية ومبادئ حقوق الإنسان وتطبيقها على الأسرى".

واعتبر المؤتمرون أن "حماية الأسرى مسؤولية دولية تأتي دعما للتوجه الفلسطيني والعربي لمقاضاة وملاحقة "إسرائيل" على جرائمها وانتهاكاتها بحق الأسرى، وذلك من خلال المحاكم الدولية والوطنية لعدم احترامها والتزامها بالاتفاقيات والشرائع الانسانية والدولية".

ودعا المؤتمرون في بيانهم الختامي، إلى التدخل العاجل لانقاذ حياة الأسرى المضربين عن الطعام، والعمل على إلغاء ووقف سياسة الاعتقال الإداري التعسفي التي تمارسها حكومة الاحتلال الاسرائيلي، وحمل المؤتمر سلطات الاحتلال تبعات إعادة اعتقال الأسير محمد علان بعد خروجة من المشفى أمس، والمسؤولية الكاملة عن حياته.

وقال البيان الختامي إن "المؤتمر وبالاستفاده من أوراق العمل التي قدمت والمداخلات والمشاركات يستند في توصياته على أساس أن الاحتلال الاسرائيلي وجهازه القضائي والقانوني وما يترتب عليه من إجراءات غير شرعية وغير قانونية ويستهدف تكريس السيطرة على الشعب الفلسطيني وتعميق وجود الاحتلال".

وأوضح المؤتمرون أن "الهدف الاستراتيجي للمؤتمر بإعداد وثيقة قانونية من خلال أوراق العمل التي قدمت وما رافقها من مداخلات لدعم التوجه الفلسطيني لمقاضاة إسرائيل كقوة قائمة بالاحتلال على ممارساتها وأعمالها المخالفة للقانون الدولي".

وأوصى المؤتمرون في بيانهم الختامي، بالطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد اجتماع خاص لمناقشة أوضاع الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال، وتشكيل لجنة تحقيق دولية تحت رعاية الأمم المتحدة للتحقيق في أوضاع الأسرى.

كما أوصى المؤتمر بدعوة الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقايات جنيف الأربعة للانعقاد وإلزام "إسرائيل" تطبيق هذه الاتفاقيات على الأراضي المحتلة، والكف عن التعامل مع الأسرى وفق قوانينها وتشريعاتها العسكرية والمحلية.

كما دعو الدول الأعضاء في اتفاقيات جنيف، بما في ذلك الدول العربية، العمل على موائمة قوانينها لفتح ولايتها القضائية لملاحقة ومحاسبة مجرمي الحرب في "إسرائيل".

وطالبوا في توصياتهم بتشكيل محكمة خاصة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على المادة رقم ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة، للنظر في جرائم وأعمال لا إنسانية ترتكب بحق الأسرى في السجون.

وأصى المؤتمرون بتبني طلب رأي استشاري وفتوى من محكمة العدل الدولية حول المكانة القانونية للأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال، والالتزامات الناشئة على عاتق المحتل الاسرائيلي بشأنهم، ودور والتزامات المجتمع الدولي لمواجهة الخروقات والانتهاكات لحقوق المعتقلين، بالإضافة إلى متابعة قرارات البرلمان الأوروبي الصادرة في آذار (مارس) ٢٠١٣ بشأن الأسرى ومتابعة نتائج لجنة تقصي الحقائق البرلمانية التي وصلت فلسطين يوم ١٩ آذار (مارس) ٢٠١٤

كما أوصى البيان الختامي بدعوة كافة الدول، خاصة دول الاتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر ووقف اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و"إسرائيل" بسبب عدم التزامها بالمادة الثانية، والتي تلزم "إسرائيل" باحترام حقوق الانسان ومبادئ الديمقراطية، إضافة إلى بناء دليل بأسماء الخبراء الدوليين في المجال الجنائي الدولي الداعمين للقضية الفلسطينية لدعم الملف القانوني الدولي للأسرى مع التأكيد على دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية المدافعة عن الأسرى في هذا المجال، وتشكيل ائتلاف قانوني دولي لمساندة حقوق المعتقلين بما يتضمن قضايا مقاطعة محاكم الاحتلال ووقف القوانين العنصرية والتعسفية الاسرائيلية التي شرعها البرلمان الاسرائيلي، ووقف الاعتقال الإداري واعتقال الأطفال والأسيرات والأسرى المرضى والافراج عنهم.

كما أوصى البيان الختامي بإعداد دراسة قانونية لإمكانيات التوجه للجمعية العامة للأمم المتحدة، واستخدام آلية الإتحاد من أجل السلام لتجميد عضوية "إسرائيل" في الأمم المتحدة باعتبار أن الإعتراف الدولي بها كان مشروطا بالإلتزام بحقوق الإنسان والقرارات الدولية، على أن تستخدم الإنتهاكات الجسيمة بحق الأسرى كحالة دراسية بهذا الشأن، ودعوة كافة الدول والبرلمانات الى الاعتراف بدولة فلسطين مما يعزز المكانة القانونية للشعب الفلسطيني وحقوق الأسرى.

وطالب البيان، بدعم "الحملة الدولية لإطلاق سراح (القيادي في حركة فتح) الأسير مروان البرغوثي وكافة الأسرى، ومقاطعة الشركات الاسرائيلية التي تزود مصلحة السجون بأدوات ووسائل قمع للأسرى"، ويشار إلى أن البيان الختامي ركزي على الأسير البرغوثي، دون التطرق إلى قيادات فصائل آخرين أسرى لدى الاحتلال.

ودعا المؤتمرون القيادة الفلسطينية والمؤسسات الحقوقية إلى "تشكيل فريق عمل قانوني متخصص يتولى مهام الإعداد والإسراع في إحالة ملفات تتعلق بجرائم حرب وجرائم ضد الانسانية ارتكبت بحق الأسرى، وتقديمها للمحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى دعوة الدول

العربية والإسلامية إلى دعم صندوق الأسرى المخصص لتأهيل الأسرى والأسيرات المحررين، والتي تشرف عليه جامعة الدول العربية".

وأوصى المؤتمرون ببناء قدرات العاملين في رصد وتوثيق جرائم التعذيب وإعداد التقارير باستخدام بروتوكول اسطنبول ٢٠٠٤ (دليل التقصي والتوثيق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة) وتفعيل دور الطب الشرعي في مجال إثبات جرائم التعذيب وإساءة المعاملة.

كما أوصى البيان الختامي، بتشكيل لجنة متابعة على مستوى اتحاد المحامين العرب تضم محامين من ذوي الكفاءة من نقابات المحامين العرب تتولى دعم ومساندة قضية الأسرى والمعتقلين أمام المحافل الإقليمية والدولية، وعقد جلسة عاجلة لجامعة الدول العربية على مستوى وزراء العدل لمناقشة بناء استراتيجية عربية لدعم التوجه في قضية الأسرى والمعتقلين للمحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الوطنية للدول الأعضاء في اتفاقيات جنيف الأربع، بالإضافة إلى بناء استراتيجية وطنية لمواجهة رزمة التشريعات التعسفية الإسرائيلية التي تنتهك إتفاقية لاهاي بشأن سلطات المحتل في التشريع داخل الآراضي المحتلة وتنتهك معايير المحاكمات العادلة، كالمتعلقة بالتغذية القسرية وتشديد العقوبات على راشقي الحجارة وفضح هذه الممارسات على المستوى الإقليمي والدولي(قدس برس ، ٢٠٠٨).

- **مؤتمر أريحا ٢٠٠٩ :**

تم عقد المؤتمر الدولي للأسرى في سجون الاحتلال، في مدينة أريحا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧/ تشرين الثاني من عام ٢٠٠٩، ناقش خلالها عدةأوراق، وأكد المشاركون على عدم القبول بحل الصراع مع دولة الاحتلال، دون الإفراج المسبق عن جميع الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وفي أعقاب مناقشة الأوراق، أوصى المؤتمر بتشكيل ثمان مجموعات عمل متخصصة.

وتم توزيع اختصاصات المجموعات كما يلي:

• في مجال القانون الدولي

أ. العمل على استصدار قرار من الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة، يطلب من محكمة العدل الدولية في لاهاي رأياً استشارياً حول المكانة القانونية للأسرى.

ب. العمل والضغط من أجل عقد اجتماع للدول الأعضاء في معاهدات جنيف؛ لبحث رفض إسرائيل تطبيقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومجمل خروقات إسرائيل لهذه المعاهدات التي هي عضو فيها، وبحث مسؤولية كل الأعضاء بموجب المادة الأولى المشتركة.

ت. التنسيق بين مختلف الأطراف الداعمة لقضايا الأسرى؛ من أجل وضع خطة عمل لاستخدام الولاية القانونية الدولية في مختلف دول العالم التي تعمل بها (وخاصة أعضاء معاهدة جنيف)؛ لملاحقة المجرمين الإسرائيليين الذين ارتكبوا ويرتكبون جرائم ضد الأسرى.

ث. وقف تحميل السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية المعتقلين المعيشية ، والإصرار على تحميلها للاحتلال الإسرائيلي، وفضح ممارسات الاحتلال باستثمار حالات الاعتقال واستغلالها.

ج. تكليف السفارات والبعثات الدبلوماسية الفلسطينية في مختلف الدول، بإجراء مسح بحثي مهني يوضح مدى إمكانية استخدام محاكم هذه الدول لملاحقة المجرمين الإسرائيليين.

ح. تشكيل لجنة قانونية مختصة من نقابة المحامين والخبراء الفلسطينيين والعرب؛ لبحث آليات استخدام الالتزامات القانونية الخاصة باحترام الاتفاقيات الدولية، وأساليب تطبيقها، والملاحقة والمساءلة الجنائية لمن ارتكبوا جرائم ضد الأسرى والمعتقلين.

خ. منع تجريم وإدانة المقاومة الفلسطينية.

د. متابعة قرارات الجامعة العربية المتعلقة بالأسرى الفلسطينيين.

• في مجال التأهيل والدمج

أ. تشكيل هيئة عليا من كافة المؤسسات ذات العلاقة، والقادرة على المشاركة في عملية إعادة التأهيل والدمج من القطاعات الثلاث (حكومي، أهلي، وخاص)، وتكون وزارة شؤون الأسرى والمحررين،نواة هذه الهيئة، وتكون مكاتبها ومديرياتها، الحاضنة لكافة النشاطات والبرامج الصادرة عن هذه الهيئة، وتقوم بما يلي:

– صياغة خطة استرتيجية وطنية شاملة لإعادة تأهيل الأسرى، على أساس تنموي يجعل الأسير المحرر عنصراً فاعلاً ومنتجاً في المجتمع.

– تشكيل لجان متخصصة، تقوم بوضع برامج لإعادة التأهيل والدمج على أساس تنموي، والربط بين حاجة الأسير ورغبته وقدراته وإمكانياته، وحاجة سوق العمل واتجاهاته.

– تطوير برامج تأهيلية خاصة بالأطفال، وأخرى خاصة بالأسيرات المحررات.

• في مجال الإعلام

– اعتماد مصطلح "أسرى حرب" في وسائل الإعلام المختلفة، وفي التقارير والمراسلات الصادرة عن كافة المؤسسات والجهات الحكومية والأهلية.

– إنشاء موقع الكتروني وطني عام وموحد في وزارة الأسرى، باللغتين العربية والإنجليزية، وبلغات أخرى؛ ليتسنى لكافة شعوب العالم الاطلاع على معاناة الأسرى، ومشاركة المؤسسات الحقوقية في فضح تلك الممارسات، عبر جعل الوزارة والمؤسسات الحقوقية، مرجعاً معلوماتياً موثوقاً مدعماً بالدلائل والوثائق والصور.

– تخصيص زاوية إعلامية خاصة للأسرى في المواقع الإخبارية على الشبكة الإلكترونية، وتخصيص مساحات كافية ودورية في الصحافة المكتوبة، وخاصة، الصحف الرئيسة الثلاث.

– تطوير الخطاب الإعلامي، وإصدار مطبوعات ودوريات متنوعة، تتناول أوضاع الحركة، وتكشف الجوانب الإنسانية العميقة والمؤلمة للأسرى وذويهم في الحياة اليومية الاعتيادية.

– إنتاج أفلام وثائقية بلغات مختلفة تعرض وتوثق تجارب الأسرى المحررين ومعاناتهم، مستعرضة الظروف الحياتية غير الإنسانية التي يحييها في معتقلات وسجون الاحتلال.

– مطالبة القنوات الفلسطينية الفضائية والمحلية، بزيادة حجم البرامج والحلقات الخاصة بكشف الظروف الحياتية الصعبة التي يعيشها الأسرى وذووهم.

– العمل والتنسيق مع الفضائيات العربية والأجنبية، لمنح مساحة إعلامية كافية لتغطية قضايا الأسرى وهمومهم.

– العمل على إشراك الأسرى أنفسهم في البحث حول كيفية تطوير وتفعيل الوسائل الإعلامية لخدمة قضيتهم، وذلك عبر تشجيعهم على توثيق تجاربهم الاعتقالية وطباعتها ونشرها وترجمتها.

مطالبة وسائل الإعلام المختلفة (لا سيما الإلكترونية منها) بالتعامل مع قضية الأسرى كقضية وطنية موحدة، غير قابلة للتجزئة، بعيدة عن الفئوية والحزبية.

• في المفاوضات مع إسرائيل

– ضرورة التعامل مع قضية الأسرى كقضية سياسية وطنية أولاً، ثم كقضية إنسانية وأخلاقية وقانونية.

– إدراج قضية الأسرى ضمن القضايا السياسية الرئيسية، وترجمة ذلك إلى سلوك عملي، مما يتطلب وضع خطط وتكتيكات في كل مرحلة.

– الرفض المطلق لتصنيف الأسرى على أساس انتماءاتهم السياسية أو الجغرافية، أو أسباب اعتقالهم.

– ربط التقدم في كافة مسارات التفاوض، بإحراز تقدم في قضية الأسرى.

– التأكيد دائماً على الموقف الفلسطيني الرافض للتوصل، إلى حل نهائي للصراع، دون الإفراج المسبق عن جميع الأسرى والمعتقلين.

• القانون الإسرائيلي

– فضح العنصرية والتمييز في محاكم الاحتلال.

– فضح طبيعة القانون العسكري الإسرائيلي، القائم على أسس تضمن للقيادات العسكرية للاحتلال القيام بما تشاء، وهو قانون يخرق وينتهك القوانين الدولية.

– ضرورة قيام منظمة التحرير باتخاذ موقف وطني واضح، حول كيفية التعامل من محاكم الاحتلال.

– يجب مقاطعة المحاكم الصورية في قضايا الاعتقال الإداري.

– يجب توعية المواطنين والأسرى بكل ما يتعلق بالأوامر العسكرية، وبالقوانين المستخدمة في محاكم الاحتلال؛ لأن الجهل بها يسهل مهمة الاحتلال.

• في العمل في قضايا الأطفال

– على الصعيد المحلي:

١. إعداد دراسات علمية خاصة بالأسرى الأطفال.

٢. توثيق تجربة المعتقلين الأطفال، من خلالهم أنفسهم (تسجيل الذاكرة).

٣. ضرورة تأهيل الأطفال المحررين، وإعادة دمجهم في المجتمع، وإعطاء هذه القضية أولوية

– على الصعيد الدولي

١. القيام بحملات متواصلة للضغط على الهيئات الدولية، كمجلس حقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي؛ لضمان حقوق الأطفال المعتقلين.

٢. العمل على تضمين حقوق الأطفال المعتقلين، أثناء الضغط على الاتحاد الأوروبي، في موضوع اتفاقية الشراكة التجارية مع إسرائيل.

٣. استخدام الآليات الدولية للدفاع عن حقوق الأطفال.

٤. استخدام الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في الحملة من أجل مقاطعة إسرائيل.

• الأسيرات:

أولاً: على الصعيد المحلي:

١. التوثيق واعتماد مركز معلومات خاص بالأسيرات داخل الأسر وخارجه، بما فيه الوضع الاجتماعي لكل أسيرة، ووضع أسرهن وأطفالهن، وتحديث المعلومات يومياً.

٢. العمل على مشاركة الأسيرات في صنع القرار السياسي محلياً ودولياً (المفاوضات، الحوار الوطني ...الخ).

٣. العمل على تأمين حياة كريمة ولائقة للأسيرات وعائلاتهن، تنسجم والمستوى المعيشي في كل بلد.

٤. القيام بحملة تضامنية مع الأسرى والأسيرات والأطفال، تظهر عدداً من المطالب المباشرة، في معالجة قضايا الأسرى، مثل: إطلاق سراح الأسرى الأطفال، وأن تجمع الزيارة بين العائلة الواحدة دون حواجز أو شروط مسبقة، حتى تتحقق الحملة أهدافها يجب أن تتوحد كافة الجهود والقوى والتنظيمات والمجتمع المدني، تحت شعار واحد ومطلب واحد.

٥. تعديل القانون الفلسطيني الخاص بالأسرى، لضمان حقوق الأسيرات، دون تحديد مدة الاعتقال.

ثانياً: على المستوى الدولي:

١. العمل على ملاحقة السلطات الإسرائيلية قانونياً على جرائمها بحق الأسيرات الفلسطينيات خاصة، وكافة الأسرى عامة، والتي تتنافى مع اتفاقيات جنيف الرابعة ومبادئ حقوق الإنسان.

• التعذيب:

١-تنظيم دورات متخصصة للمحامين والباحثين في كيفية التوثيق الصحيح؛ ليقوموا بتوثيق ما يتعرض له المعتقلون في سجون الاحتلال، من لحظة الاعتقال وحتى انتهاء التحقيق.

٢- ضرورة قيام المؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة بإعداد لائحة بالأساليب والوسائل التي تمارس بشكل منتظم .

٣- البدء بقضايا قانونية في حالات التعذيب المثبتة، التي أدت إلى الوفاة.

٤- تنسيق العمل بين المؤسسات العاملة في موضوع التعذيب، وتقسيم العمل فيما بينها.

٥-إعداد قائمة تتضمن الدول التي لديها اختصاص جنائي عالمي فيما يتعلق بجريمة التعذيب، وكذلك المحامين المتطوعين لرفع مثل هذه الدعاوى أمام تلك الدول.

٦- مطالبة الأمم المتحدة والوكالات ذات العلاقة بإرسال لجان تقصي حقائق؛ للاطلاع عن كثب على ما يجري من تعذيب داخل السجون ومراكز الاعتقال والتوقيف الإسرائيلية.

٧-توفير المزيد من الدعم والتأهيل وغيرها من الاحتياجات الأساسية للمتضررين "ضحايا التعذيب وإساءة المعاملة".

كما أوصى المؤتمر بإعتماد قرارات اللجان، وتحويلها إلى برنامج عمل، تنفذه وزارة الأسرى، والمؤسسات الفلسطينية الرسمية، بالتعاون والتنسيق مع مختلف المؤسسات العربية والدولية (وفا ، ٢٠٠٩) .

- **مؤتمر الأسرى بالجزائر :**

في ديسمبر/ ٢٠١٠م، بحضور قرابة ١٣٠٠ عضو من عدة بلدان أوروبية وعربية مختلفة وأوصى المؤتمر بالإسراع في إنشاء صندوق دعم مالي يسهم في تحمل الأعباء المالية المتعلقة بقضايا الأسرى، والنظر إلى أسرهم ومعاناتهم ومتطلباتهم.

وأوصى المشاركون في الملتقى الدولي لدعم ونصرة الأسرى المنعقد بالجزائر المؤتمر إلى الإسراع في إنشاء صندوق دعم مالي يسهم في تحمل الأعباء المالية المتعلقة بقضايا الأسرى، وفي انتشال أسرهم من الواقع المزري الذي يعانون منه.

ودعا إلى تبني العمل من أجل تخصيص أيام للاحتجاج ضد الأسر ومعاناة الأسرى بتنظيم مختلف أشكال التنديد الممكنة من اعتصام واحتجاجات أمام البعثات الدبلوماسية والهيئات ذات الصلة.

- **مؤتمر المغرب ٢٠١١ :**

في يناير /٢٠١١م، وتم الإجماع في المؤتمر على تشكيل ائتلاف دولي داعم ومناصر لقضية الأسرى والمعتقلين على المستويات الحقوقية والقانونية والدعم والمناصرة والإعلام بهدف تدويل قضيتهم وأنسنتها على المستوى العالمي.

وفي ختام الإعمال الرسمية للمؤتمر الدولي لنصرة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي، الذي انعقد في العاصمة المغربية الرباط على مدار ٣ ايام،

حيث تم الإجماع على تشكيل ائتلاف دولي داعم ومناصر لقضية الأسرى والمعتقلين على المستويات الحقوقية والقانونية والدعم والمناصرة والإعلام بهدف تدويل قضيتهم وانسنتها على المستوى العالمي في ظل "العنصرية" والاحتلال الذي يخترق كافة القوانين والشرائع في ظلمه للأسرى الفلسطينيين والعرب في سجونه.

وعلى مدار ٣ أيام من البحث في ثلاثة محاور أساسية وهي المحور القانوني، والمحور الحقوقي للمناصرة والدعم، والمحور الإعلامي، قدمت أوراق ودراسات بحثية خضعت للنقاش والمداولة من قبل الخبراء والمتابعين تم الخروج منها بأكثر من ٣٠ توصية.

رئاسة المؤتمر ممثلة بمحمد بن جلون الاندلسي رئيس الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني، ورئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر بالشراكة والتعاون والتنسيق مع نادي الأسير الفلسطيني، اكد لـ "معا" أن المؤتمر لن ينتهي بنهاية اليوم الثالث بل ستكون البداية لعمل "جاد" من قبل لجنة المتابعة التي ستجتمع بعد شهرين وعلى الأرجح في هولندا للبدء بالعمل على تطبيق هذه التوصيات.

اما رئيس الوفد الفلسطيني قدورة فارس رئيس نادي الأسير الفلسطيني المنظم لهذا المؤتمر بالشراكة مع الجمعية المغربية لمساندة الشعب الفلسطيني، فقد أكد على أهمية المؤتمر بوصفه بالتاريخي الذي يتأمل منه أن يشكل انطلاقة حقيقية في تدويل قضية الأسرى.

بينما قال وزير الأسرى عيسى قراقع في مؤتمر صحفي على هامش المؤتمر: "إننا تأخرنا كثيرا في إعطاء هذا الملف المهم القدر ألازم من الاهتمام والطوفان به للعالم لكي يطل ويساعد في إنهائه".

واعتمد المؤتمر يوم ١٧ /٤ من كل عام يوما عالميا لنصرة الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي، واعتبار يوم ٨/١٧ من كل عام يوما عالميا لتحرير واسترداد جثامين الشهداء الفلسطينيين والعرب المحتجزة في مقابر الأرقام الإسرائيلية.

وقرر المؤتمر تشكيل لجنة متابعة من خبراء دوليين وعرب وفلسطينيين وفي هذا السياق جاء في البيان الختامي إنه على ضوء ذلك ستواصل الجهات المنظمة للمؤتمر العمل على تشكيل هيئة تأسيسية فلسطينية- عربية- دولية، لتنفيذ قرارات المؤتمر والعمل على متابعة تنفيذ وترجمة توصيات المؤتمر وفق الإمكانيات.

كما قرر المؤتمر تنسيق العمل وتوحيد الجهود على الصعيد المحلي والعربي والدولي لنصرة قضايا الأسرى، ووضع جزاءات قانونية واقتصادية وكذلك القيام بحملات المساءلة.

وتم التأكيد على ضرورة الملاحقة القانونية ضد كل الأشخاص المرتكبين "لجرائم" الحرب على المستوى المحلي والدولي، والضغط على دولة الاحتلال بعدم تقديم المساعدات لها أو دعم اقتصادها، وتعبئة الدول العربية وأميركيا اللاتينية ودول مختلف القارات للقيام بحملة ضغط على الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل القيام بدورها في إحالة قضايا جرائم الحرب الإسرائيلية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وطالب المؤتمر بتفعيل دور جامعة الدول العربية في الساحة الدولية بما يخص هذا الملف مع ضرورة أن تتوجه الدولة الفلسطينية لرفع دعاوى فردية أمام المحكمة الجنائية الدولية، والعمل على تدريب كادر من المحامين للعمل على رصد وتوثيق الملفات والأحكام الصادرة بحق الأسرى وطبيعة الانتهاكات الممارسة ضدهم، وتشكيل لجنة للمختصين لتدويل وتحريك قضايا الأسرى الفلسطينيين ومعاناتهم، كذلك تفعيل دور البرلمانات في طرح قضية الأسرى الفلسطينيين، وتشكيل لجنة من المحامين الدوليين للقيام بزيارات للمعتقلات والسجون

الإسرائيلية، والضغط لتفعيل دور الاتحاد الأوروبي على قاعدة المعاملة بالمثل في مواجهة دولة الاحتلال الإسرائيلي.

وفي المحور الإعلامي قرر المؤتمر تأسيس مركز إعلام ودراسات وتوثيق وشبكة إعلامية دولية وبلغات عالمية، والتعاون مع المواقع المساندة للمساهمة في حملات تجنيد الرأي العام العالمي لتفعيل قضية الأسرى، وكذلك تفعيل دور السفارات والممثليات العربية والفلسطينية للقيام بحملات مساندة لقضايا الأسرى والأسيرات، والعمل على إنشاء صندوق لدعم الجهود القانونية والإعلامية لخدمة وإثارة قضايا الأسرى.

وفي المحور الحقوقي والدعم والمناصرة، قدمت العديد من الأوراق البحثية والتوصيات من بينها ورقة المحامي علي ابو هلال والتي تناولت محورين هما أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي والانتهاكات التي يتعرضون لها.

والمحور الثاني أشار لدور المغتربين العرب والفلسطينيين في نصرة الأسرى والقضية الفلسطينية.

واشار باستثمار موقع وتأثير الجاليات الفلسطينية والعربية في بلدان الهجرة والاغتراب وكذلك تعزيز وتطوير حركات التضامن الدولية لنصرة الأسرى والقضية الفلسطينية والديمومة في أشكال الدعم والتضامن مع الأسرى وعائلاتهم.

واعتمد المؤتمر ذلك إضافة الى العمل على إلزام إسرائيل بتطبيق الاتفاقيات والمواثيق الدولية والبروتوكولات الملحقة بها ذات الشأن، وتوفير دعم لمشاريع تعزز صمود الأسرى والمحررين وذويهم.

وقال البيان إن المؤتمر مثل كافة الأسرى والأسيرات والأطفال والمرضى والقدامى وأسرى القدس والمعتقلين من الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وأسرى الجولان، والعرب، والمحررين دون تمييز.

وكانت مشاركة طواقم ووفود فلسطينية من داخل الخط الأخضر واضحا وممثلا بعضوي الكنيسة العرب احمد الطيبي ومحمد بركة والمحامي جواد بولس وبعض الأسرى المحررين والمحاميين والباحثين كما كانت الشخصيات المقدسية حاضرة من خلال بعض الأسرى المحررين، فيما حضر بعض النواب من قطاع غزة منهم ابو شمالة النائب عن فتح وومن حماس النائب احمد حلبية رئيس الجنة القانونية في المجلس التشريعي.

وكان النائب الأسير مروان البرغوثي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح قد بعث من "زنزانة رقم ٢٨ في سجن "هداريم" رسالة لمؤتمر الرباط الدولي لنصرة الأسرى جاء فيها "أكد مجدداً ما قلناه دوماً من أن إسرائيل" وحكوماتها المختلفة لم تأخذ يوماً قراراً استراتيجياً بالتسوية، وإن انتظار تحقيق الاستقلال الوطني بموافقة حكومة إسرائيل ما هو إلا وهم، والاستقلال الوطني للشعوب يتم انتزاعه بالتضحيات والمقاومة والصمود والكفاح، وان الاستقلال الوطني ننتزعه ولا ننتظره، والرهان على الولايات المتحدة لن يجدي نفعاً، فهي ليست راعية للسلام وإنما راعية للاحتلال الإسرائيلي والعدوان والاستيطان.

وأكد البيان الختامي على إن المؤتمر حمل رسالة الأسرى المطالبة بقوة بضرورة الإفراج "الفوري" وغير المشروط عن الأسرى كافة دون تمييز، ومواصلة العمل من أجل التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، معتبرة أن سياسة الاستيطان والتهويد والاقتلاع من الأرض والتهجير لن تؤدي إلا لمزيد من سفك الدماء في الأراضي المقدسة.

هذا وكان قد شارك وحضر وتفاعل بالمؤتمر رئيس الحكومة المغربية عباس الفاسي وممثلا عن أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى، بحضور نخبة من بينهم رجال سياسة وفكر وأدباء ومثقفين وشعراء وسفراء عرب وأجانب وممثلي أحزاب وتنظيمات سياسية ونقابية.

وحضر المؤتمر من المحافظات الجنوبية كلا من الأستاذ موفق حميد مسؤول لجنة أهالي الأسرى والسيد رفيق حمدونة ممثل حركة فتح في لجنة الأسرى للقوى الوطنية والإسلامية وجمال الضبة ممثل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والناشط عطية الشيخ في اللجنة وموظفي وكوادر وزارة الأسرى وعلى رأسهم الرئيس السابق للجنة ادارة هيئة شئون الأسرى والمحررين في المحافظات الجنوبية الأستاذ بسام المجدلاوي ورئيس اللجنة الحالية الأستاذ حسن قنيطة ومدير عام برنامج تاهيل الأسرى والمحررين في المحافظات الجنوبية الأستاذ عاطف مرعى .

ووجه البيان رسالة ثناء وشكر وتقدير للملكة المغربية وللمؤسسات والفعاليات المغربية لما قدموه من مواقف وجهود لاستضافة وتنظيم وإنجاح المؤتمر.

ويقام اليوم الاثنين أمسية شعرية للشاعر الكبير سميح القاسم ومجموعة شعراء وفنانين من المغرب العربي (محمد اللحام ، تلفزيون الفجر) .

- **مؤتمر تونس ٢٠١٢ :**

عقد مؤتمر تونس للأسرى فى نوفمبر / ٢٠١٢م، ولم تحضره هيئة الأسرى بوفد رسمى لخلل ما فى التمثيل والتنسيق ، ولكن المؤتمر دعا إلى تشكيل مكتب تنفيذي، تحت مسمى "مكتب تونس لمتابعة شؤون الأسرى، وتفعيل قضية الأسرى قانونياً وإعلامياً ودبلوماسياً، وتقرر إقامة مرصد عالمي لقضية الأسرى.

وأنهى مؤتمر الأسرى الفلسطينيين الدولي أعماله في تونس العاصمة، يومي ١٠ و ١١ من تشرين الثاني/نوفمبر، والذي عقد تحت رعاية الرئيس التونسي منصف المرزوقي.

يشار الى ان المؤتمر عقد على مدار يومين (١٠و١١) تخلله العديد من الكلمات وورشات اعلامية وقانونية متعلقة بقضية مناصرة الاسرى الفلسطينيين وذلك تحت رئاسة الرئيس التونسي منصف المرزوقي.

وقرر المؤتمرون تشكيل مكتب تنفيذي، تحت مسمى "مكتب تونس لمتابعة شؤون الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي"، بحيث تتشكل أمانة عامة لهذا المؤتمر، يُعلن أسماء أعضائها في بيان لاحق، وتتابع تنفيذ توصيات ومخرجات هذا المؤتمر.

وقرر المؤتمرون في الجانب الإعلامي تحديد أهداف التحركات الضاغطة من أجل إبراز قضية الأسرى في الإعلام الغربي، وتطوير آليات تناول قضية الأسرى بما يكفل تفعيلها

إعلاميا، بشكل أفضل، وتطوير الخطاب الإعلامي ليكون مفهوماً ومؤثراً ومحركاً في الاتجاهات المنشودة. كما تقرر التوجه لصناعة أحداث إعلامية مؤثرة لصالح قضية الأسرى.

والعمل على كسب قادة الرأي والشخصيات العامة والصحفيين العالميين ومناضلي الحقوق والعدالة.

كما تقرر إقامة مرصد عالمي لقضية الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي، بحيث يكون مصدراً للمعلومات الشاملة والكاملة والدقيقة. وتقرر إصدار إعلان عالمي للتضامن مع الأسرى في سجون الاحتلال ليكون وثيقة مرجعية في قضية الأسرى توقع عليها شخصيات ومؤسسات بارزة. و العمل على اختيار شخصيات دولية تمارس مهام سفراء للدفاع عن قضية الأسرى "سفراء الأسرى".

وتقرر إطلاق مبادرات للكتابة ونسج المؤلفات عن قضية الأسرى بشتى اللغات مع التحفيز على الأمر من خلال الجوائز الفنية والإعلامية والمادية. وتبني مجموعة من الدورات التدريبية المتخصصة لصحفيين متخصصين بشؤون الأسرى والتدريب الإعلامي للأسرى المحررين.

وفي الجانب القانوني تقرر تشكيل لجنة قانونية داخل المكتب لمتابعة إجراءات معاملة دولة الكيان الصهيوني مع الأسرى ورصدها وتكييفها قانونياً. ومتابعة الأوضاع القانونية للأسرى داخل السجون الإسرئيلية. والبحث في الآليات القانونية الممكنة للدفاع عنهم وتحسين ظروفهم المعيشية.

وتقررت دعوة الدول والمنظمات لمقاطعة جميع المؤسسات المطبّعة مع الكيان الصهيوني والمتجاهلة لحقوق الأسرى. والعمل على تجريم التطبيع في الدساتير العربية. والعمل على طرق الأبواب القانونية الدولية التي تمكّن من محاكمة كل من تورط بانتهاك حقوق الأسرى وأُسرهم، بما يشمل إمكانية إنشاء محكمة جنائية دولية خاصة لمحاكمة مرتكبي جرائم

الاحتلال، وإمكانية اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لتحديد الوضع القانوني للأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي والإفراج عنهم.

وجاء في البيان الختامي أنه بوجه عام تقرر "العمل على إطلاق سراح كل الأسرى. وإلى حين إطلاق سراحهم، العمل من أجل إيقاف كل الاعتداءات الإسرائيلية ضدهم. ودعوة جمعيات حقوق الإنسان والمؤسسات الدولية المعنية لزيارتهم وضمان توفير الظروف الإنسانية لهم، ودعوة الجهات والجمعيات الطبية الدولية لزيارتهم ومتابعة علاج المرضى منهم، والسعي إلى توفير سبل لكفالة أسرهم اجتماعياً ومادياً ونفسياً.

- **مؤتمر العراق ٢٠١٢ :**

مؤتمراً مسانداً للأسرى في ديسمبر/ ٢٠١٢م، والذي عقد تحت رعاية جامعة الدول العربية بحضور أكثر من سبعين دولة بينهم حقوقيون وبرلمانيون وممثلون عن منظمات المجتمع المحافل وبمرجعية جامعة الدول العربية.

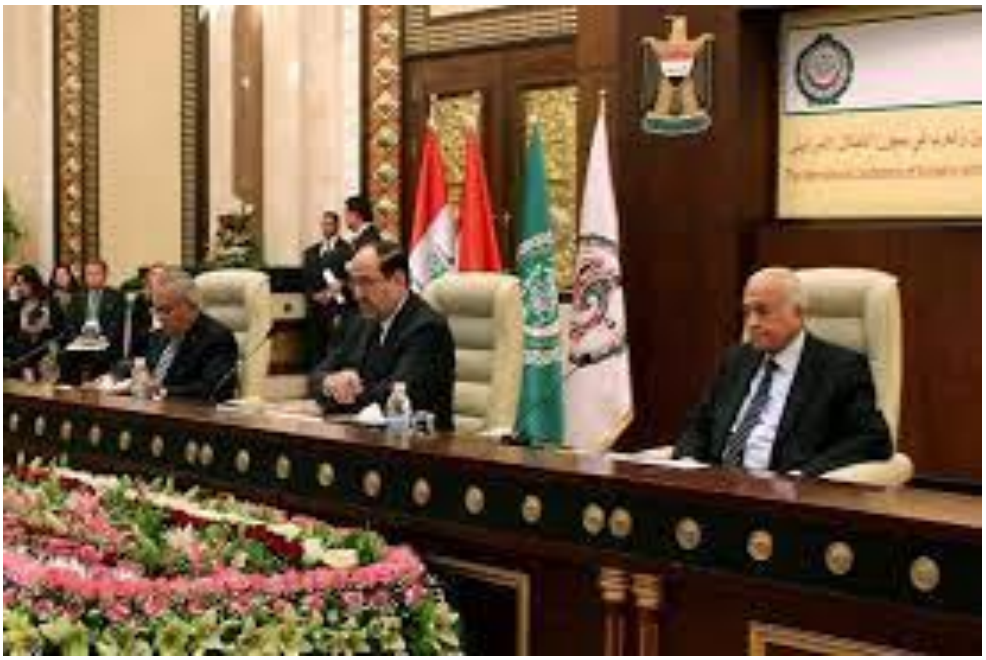

المدني، وإنشاء صندوق عربي لدعم الأسرى الفلسطينيين والعرب وعائلاتهم وتأهيل المحررين، ودعا المؤتمر جامعة الدول العربية لتعيين مبعوثاً أممياً لمتابعة قضايا الأسرى في كافة واختتم مؤتمر العراق الدولي للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية، بإعلان وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري البيان الختامي للمؤتمر، الذي وجه فيه الشكر والعرفان لجميع الحضور والمشاركين، ومثنياً على دور وزارة الأسرى وجامعة الدول العربية في إنجاحه، كما أعلن عن مبادرة العراق بدعم صندوق إعادة تأهيل المحررين من الأسرى بمبلغ ٢ مليون دولار، آملاً في تثبيت هذا البرنامج بشكله الحقيقي وتبني دعمه من كافة الدول العربية.

وشكر وزير شؤون الأسرى والمحررين عيسى قراقع، جميع المشاركين والمشرفين في المؤتمر، على عملهم الدءوب لإنجاحه، ومشدداً على شكره للعراق حكومتاً وشعباً، لاستضافتهم هذا المؤتمر" بالغ الأهمية".

وأكد قراقع في رسالة للمؤتمرين،" أن نجاح مؤتمر التضامن الدولي مع الأسرى الفلسطينيين والعرب جاء جزاء جهدكم وحضوركم القانوني والفكري والنقاشي الهام، والذي كان نتاجه الخروج بتوصيات هامة للأسرى أولاً وللقضية الفلسطينية ثانياً، وأن الدور الحقيقي لتطبيق تلك التوصيات قد القي على أكتافكم، لحملها والعمل بها ليل نهار حتى تحقيق النتائج المطلوبة.

- إعلان بغداد :

تنفيذا لقراري قمتي سرت رقم (٥٠٤) عام ٢٠١٠ وبغداد رقم (٥٥١) عام ٢٠١٢، استضافت جمهورية العراق مؤتمراً دولياً للتضامن مع الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الاسرائيلي، في الفترة من ١١ – ١٢ كانون الاول/ ديسمبر ٢٠١٢، وحضر المؤتمر مشاركون من اكثر من سبعين دولة بينهم حقوقيون وبرلمانيون وممثلون عن منظمات المجتمع المدني.

وتوزعت أعمال المؤتمر على المحاور التالية:

• محور: وضع الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الاسرائيلي في القانون الدولي.

• محور: ممارسات واساليب سلطات الاحتلال الاسرائيلي تجاه الاسرى والمعتقلين االفلسطينيين والعرب (حالة السجون الاسرائيلية، اوضاع السجناء الانسانية، المحاكم الاسرائيلية).

• محور: دور المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية وحقوق الانسان تجاه قضية الاسرى والمعتقلين.

• محور : شهادات حية لمحررين من سجون الاحتلال الاسرائيلي.

اظهرت الدراسات النظرية والميدانية والشهادات الحية للاسرى المحررين الانتهاكات الصارخة للقوانين الدولية والانسانية، والتي تمارسها السلطات الاسرائيلية بانتظام، خروقات وبخاصة تقنين التعذيب وشرعنته وايقاع العقوبات الجماعية على المدنيين، واستهداف شرائح الاطفال والنساء وحرمانهم من حقوقهم الطبيعية اثناء الاسر والاعتقال، وتقنين اعتماد افادات الشرطة والمحققين، وحجز جثامين الاسرى ممن قضوا نتيجة الاسر في الثلاجات دون تسليمها لذويها، ومقابر الارقام البشرية، واعتماد العقوبات التراكمية والجماعية. واوصى المؤتمرون بالاتي:

– تشكيل لجنة قانونية دولية لمتابعة قضية الاسرى، واستخدام الاليات والادوات القانونية والمعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة لحماية حقوقهم .

– تقديم طلب باسم الجامعة العربية الى الامم المتحدة لاستصدار رأي استشاري من محكمة العدل الدولية في لاهاي حول الوضع القانوني للاسرى الفلسطينيين والعرب في سجون

الاحتلال والالتزامات القانونية المترتبة على المحتل لمواجهة الانتهاكات والخروقات الاسرائيلية بحقهم.

– دعوة الامم المتحدة لارسال لجنة تحقيق دولية للتحقق من الممارسات اللانسانية بحق الاسرى وما يتعرضون له من انتهاكات تخالف القانون الدولي الانساني.

– دعوة الهيئات والمؤسسات المعنية بقضية الاسرى الى توثيق تاريخ الحركة الفلسطينية الاسيرة.

– اطلاق حملة دولية وانسانية واعلامية للمطالبة بالافراج عن الاسرى .

– استخدام الاليات والوسائل القانونية لملاحقة ومحاسبة اسرائيل عن جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية ارتكبتها بحق الاسرى الفلسطينيين.

– دعوة جامعة الدول العربية للعمل عل تقديم المسؤولين الاسرائيليين المتورطين بارتكاب هذه الجرائم الى المحاكم الجنائية ومحاكم حقوق الانسان لمحاكمة قادة وافراد قوات الاحتلال الاسرائيلي والتاكيد على تطبيق قرار جامعة الدول العربية بهذا الشأن و المتخذ في دورتها العادية عام ٢٠٠١.

– انشاء صندوق عربي لدعم الاسرى الفلسطينيين والعرب وعائلاتهم وتأهيل المحررين من سجون الاحتلال الاسرائيلي، وتكليف الجامعة العربية وجمهورية العراق ودولة فلسطين بوضع مشروع الصندوق وآليات عمله ورفعه الى اجتماع القمة العربية القادم في اذار/ مارس ٢٠١٣ لاقرارها.

– دعى المؤتمر جامعة الدول العربية لتعيين مبعوثاً أممياً لمتابعة قضايا الاسرى في كافة المحافل وبمرجعية جامعة الدول العربية.

– يوجه المؤتمر تحية اكبار واجلال للشعب الفلسطيني على صموده وثباته في مواجهة العدوان الاسرائيلي المتواصل، وفي طليعته الاسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الاسرائيلي.

– تهنئة الشعب الفلسطيني وقيادته بمناسبة قرار الجمعية العامة للامم المتحدة برفع صفة التمثيل لفلسطين الى دولةٍ عضو مراقب في الامم المتحدة، داعياً الى استثمار ذلك باستخدام كافة الادوات القانونية لدعم حقوق الانسان الفلسطيني وخاصةً الاسرى من خلال الانضمام الى اتفاقيات جنيف الاربع والمؤسسات والمنظمات الحقوقية المختلفة.

– يُعبر المؤتمر عن التقدير العالي لجهود جمهورية العراق رئيساً وحكومةً وشعباً لاستضافته هذا المؤتمر الهام وتوفير كل وسائل إنجاحه (موقع العاصفة، ٢٠١٢).

– **مؤتمر بروكسل ٢٠١٣:**

انعقد مؤتمر فلسطينيي أوروبا الحادي عشر في بروكسل فى ١٨–٥–٢٠١٣، بهدف كسب مزيدا من التضامن مع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية على المستويين الشعبي والرسمي الأوربيين.

واحتلت قضية الأسرى خلاله مكانة متميزة ، وجمع المؤتمر كافة أطياف الشعب الفلسطيني والمناصرين لقضيتهم وتفرعاتها من عرب ومسلمين وأجانب أحرار على الساحة الأوروبية.

وقام المؤتمرون بتوزيع عريضة جمع توقيعات على الحافلات التي نقلت المشاركين وعددهم نحو ثلاثة آلاف شخص حضروا للمؤتمر من جميع دول أوروبا، إضافة إلى توزيعها على باقي المؤتمرين، مشيرة إلى أنه سيتم تقديم العريضة لبرلمان الاتحاد الأوروبي، ولبرلمانات الدول الأوروبية كل على حدة، للضغط على إسرائيل من اجل إعطاء الأسرى حقوقهم التي نصت عليها المواثيق والأعراف الدولية، و أقرتها اتفاقية جنيف الرابعة.

وتنوعت أنشطة المؤتمر حيث أنه أقيمت خيمة نصبت في قلب ساحة المؤتمر لتعريف الحضور بقضية الأسرى و صور من معاناتهم، من خلال كتيبات توضيحية، إلى جانب معرض صور يظهر أشكال هذه المعاناة والانتهاكات الإسرائيلية بحق الأسرى الفلسطينيين.

وأكد المؤتمرون على الإهتمام الذي بدأت تحظى به قضية الأسرى على الساحة الأوروبية، معزيا ذلك إلى انتقال العمل العربي من حالة عدم النشاط إلى إيجاد النشاط، و ما ترك ذلك من تأثير على الوعي الأوروبي، مشددين على أن العمل لا يقتصر على مؤسسة أو مركز، بل يتعداه إلى الدور الفردي، وأن الجهد يبدأ من الفرد، وبينوا الاختلاط الأمر بين جرائم الحرب وجرائم الاحتلال الذي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي بحق الأسرى ، فرغم أن النظام القانوني الإسرائيلي يقوم على تسويق مكانته الديمقراطية والحقوقية، إلا أن الممارسات على الأرض بحق الأسرى الفلسطينيين مخالفة للقانون الإسرائيلي والمواثيق الدولية، وجرت ملاحقات قانونية مختلفة لإسرائيل في بعض الدول الأوروبية، بيد أن اختلاط الأمر بين جرائم الحرب وجرائم التعذيب، زاد من تعقيد المسألة، لأن جرائم التعذيب حسب القانون البريطاني

على سبيل المثال، لا يمكن تتبعها أو مقاضاتها في داخل البلد، وكذلك بالنسبة للدول الأوروبية الأخرى".

وقالوا أن هناك إمكانية لفلسطين كدولة غير عضو في تغيير المعادلة من خلال طرق الباب القانوني للمنظمات الأممية، والتقدم للجهات القضائية فيها" (مركز العودة الفلسطينى – ٢٠١٣) .

- **مؤتمر بروكسل ٢٠١٣ الطبى :**

عقد تجمع الأطباء الفلسطينيين في أوروبا فى ٢٠١٣/٥/١٧ مؤتمرهم بالعاصمة البلجيكية بروكسل تحت عنوان " الوضع الطبي في فلسطين بين الواقع والمأمول"، وفي مداخلته حول الوضع الصحي للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، أكد نائب رئيس التجمع الدكتور طارق طهبوب أن هذه القضية تعد من أكبر القضايا الإنسانية والسياسية والقانونية في العصر الحديث، ومن أخطر القضايا التي يعيشها الفلسطينيون. مشيرا إلى أن أكثر من ثلث الشعب

الفلسطيني قد دخل السجون على مدار سنوات الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، إذ يقدر عدد حالات الاعتقال منذ العام ١٩٤٨ بأكثر من ٨٠٠ ألف، في واحدة من أكبر عمليات الاعتقال التي شهدها التاريخ المعاصر.

وشرح طهبوب أن هنالك آلاف الأسرى الفلسطينيين والعرب الذي يقبعون في السجون الإسرائيلية, منهم ١٢٠ أسيرا مضى على اعتقالهم أكثر من عشرين عاما، وثلاثة مضى عليهم أكثر من ثلاثين، بالإضافة لأكثر من ٣٠٠ أسير قاصر و٣٦ أسيرة يقبعون في ظروف اعتقال تفتقر لأدنى المقومات الإنسانية (أسامة أبو الرب ، الجزيرة، ٢٠١٣/٥/١٦)

شارك في المؤتمر الخامس للتحالف الأوروبي لنصرة الأسرى والمنعقد في بروكسل يومي ٢٧-٢٨ من الشهر الحالي، رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر، وتناول المؤتمر كافة تفاصيل قضية الأسرى في معتقلات الاحتلال.

وإعتبر المؤتمرون أن مشاركة ابو بكر في هذا الوقت تحديدا، والذي تشهد فيه قضية الأسرى تصعيدا غير مسبوق، وهجمة لا أخلاقية ولا إنسانية من قبل إسرائيل وحلفائها، رسالة تحدي وإصرار من قبل القيادة الفلسطينية بمواصلة دعم الأسرى وعائلاتهم مهما كان الثمن.

وأكد المشاركون على ضرورة التواصل الدائم مع الهيئة، كونها المؤسسة الرسمية المعنية بمتابعة شؤون الأسرى وعائلاتهم، وأن المرحلة القادمة يجيب أن تشهد حراكا مميزا، يوازي الهجمة العنصرية على أسرانا.

وكان اللواء أبو بكر على رأس وفد ضم ممثلين عن المؤسسات العاملة في مجال الأسرى، والتي قدمت أوراقا عن الأطفال والمرضى والأسيرات، وبحضور أسرى محررين وأسرى أطفال مصابين خلال اعتقالهم وزجهم في سجون الاحتلال.

المؤتمر الوطنى لدعم الأسرى ٢٠٢١ :

عقدت جامعة القدس المفتوحة وهيئة شؤون الأسرى والمحررين ونادى الأسير الفلسطينى واللجنة الوطنية لدعم الأسرى مؤتمراً بعنوان "المؤتمر الوطني لدعم الأسرى" فى مدينة نابلس فى ٢٤-١١-٢٠٢١ ، و أوصى المشاركون في المؤتمر بتأسيس مركز إعلام ودراسات وتوثيق وشبكة إعلامية دولية وبعدة لغات، والتعاون مع المواقع المساندة للمساهمة في حملات تجنيد الرأي العام العالمي، والمطالبة بتفعيل دور السفارات والممثليات الفلسطينية عبر تخصيص ملحق دائم لقضية الأسرى.

وأكد المشاركون أن سياسة الإهمال الطبي المتعمد بحق الأسرى الفلسطينيين، تستلزم استخدام كافة الوسائل والقنوات الدولية الضاغطة على الاحتلال، ومقاضاته في المحكمة الجنائية الدولية، والعمل لوقف هذه المجزرة التي كان آخر ضحاياها الأسير الشهيد سامي العمور لينضم لقائمة شهداء الحركة الأسيرة الفلسطينية الـ٢٢٧.

واعتبر المؤتمرون سياسة احتجاز جثامين الشهداء، بمن فيهم ٨ أسرى شهداء بدءاً من الشهيد أنيس دولة المحتجز رفاته منذ ١٩٨٠ إلى الشهيد سامي العمور مؤخراً وعدم تسليمها عمل غير مشروع إنسانياً وقانونياً، وينتهك قواعد القانون الدولي، وهو جريمة دولية تستوجب العقاب انسجاماً مع معايير العدالة الناجزة.

وأكد المشاركون أن محاكم الاحتلال العسكرية أداة من أدوات انتهاك القانون الدولي الإنساني، لذلك حولت سلطات الاحتلال اتفاقية جنيف الرابعة من اتفاقية لحماية المدنيين في زمن الحرب إلى اتفاقية لحماية جنود الاحتلال وإدامة احتلالها

وأوضحوا أن دولة الاحتلال وسعت منذ ٥٠ عاماً صلاحيات المحاكم العسكرية لتشمل جميع جوانب الحياة الفلسطينية في الأرض المحتلة، بما فيها قطاعات الصحة، والتعليم، وملكية الأراضي، وبناء المنازل، وحرية التنقل، وحق المواطنة، وحق التجمع.

وطالب المشاركون في المؤتمر، الأسرى الإداريين ممن لم يتم إنصافهم أو تحقيق العدالة بحقهم بمواجهة محاكم الاحتلال الإسرائيلية بالمقاطعة الكلية والمفتوحة لكسر هذا القانون.

بدوره، قال رئيس هيئة الأسرى والمحررين قدري أبو بكر إن أسرانا يثبتون كل يوم أنهم قادرون على تحدي سياسات الاحتلال ورفض الظروف الصعبة التي يحتجزون بها.

وأضاف أن ما يتعرض له الأسرى يجب ان يدفعنا لنقف جانبهم في وجه سياسات الاحتلال التي تسعى لفرض منظومة القوانين العسكرية على الأسرى والمعتقلين، والتي تجاوزت كافة القوانين الإنسانية ووصلت إلى مستوى الجريمة المنظمة، حيث تمارس الاعتداءات والاقتحامات علنا وتوثق بعدسات الكاميرات الإسرائيلية.

من جانبه، ذكّر رئيس الجامعة يونس عمرو بأن "القدس المفتوحة" سعت منذ البداية لتوفير التعليم للأسرى سواء المحررين أو القابعين سجون الاحتلال، ونجحت في الدخول إلى المعتقلات وتوفير التعليم للأسرى داخل سجون الاحتلال بالتعاون مع هيئة الأسرى ونادي

الأسير، واليوم يوجد حوالي ألف أسير على مقاعد الدراسة تخرج منهم حوالي ٨٠٠ أسير، ونسعى لإدخال برامج الماجستير للأسرى.

وتخلل المؤتمر الوطني مجوعة من المحاور وهي: المحور القانوني "الحركة الأسيرة والمحاكم العسكرية الإسرائيلية" وقدمه المحامي جواد بولس، والمحور الإعلامي "دور الإعلام في دعم الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلية" قدمها بكر عبد الحق، ومحور الدور الطلابي في دعم الأسرى وقدمه الأسير المحرر وقدمه فادي خليل.

- **مؤتمر من منظور وطني ودولي ٢٠٢٢ :**

تحت رعاية فخامة الرئيس محمود عباس وبالتزامن مع يوم الأسير الفلسطيني وبشراكة كلاً من هيئة شئون الأسرى والمحررين وجامعة فلسطين والهيئة الفلسطينية للثقافة والفنون والذى عقد فى ١٧ – ١٨ ابريل ٢٠٢٢م، بالتزامن مع يوم الأسير الفلسطينى .

أولاً : نبذة عن المشاركين :

١- هيئة شئون الأسرى والمحررين :

تأسست وزارة شؤون الأسرى والمحررين في جلسة مجلس الوزراء الفلسطيني التي انعقدت بتاريخ ١٩٩٨/٨/٧ ، وفي العام ٢٠١٤م، صدر مرسوم رئاسي يقضي بتحويل وزارة شؤون الأسرى والمحررين إلى هيئة شؤون الأسرى والمحررين تتبع مباشرة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويشغل رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين حالياً اللواء والأسير المحرر سابقاً قدرى أبو بكروتقوم هيئة الأسرى والمحررين (ووزارة الأسرى سابقاً) بتحمل مسؤوليات القيام بواجبات الأسرى والمحررين الإنسانية والوطنية والأخلاقية والاجتماعية والقانونية والسياسية وعلى كافة الأصعدة والمستويات .

٢- جامعة فلسطين :

جامعة فلسطينية تم اعتمادها من قبل وزارة التربية والتعليم العالي بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٦ م مما يمكنها بتدريس طلاب بشكل نظامي ورسمي، وهي عضو في اتحاد الجامعات العربية ، وتقع المدينة الجامعية لجامعة فلسطين في موقع يتوسط قطاع غزة، وهو مدينة الزهراء جنوب مدينة غزة .

٣- الهيئة الفلسطينية للثقافة والفنون :

الهيئة الفلسطينية للثقافة والفنون هي مؤسسة أهلية مستقلة، تأسست في مدينة غزة – فلسطين في مايو أيار عام ٢٠٠٣ ، تعنى بالنهوض بالحركة الفنية وتوثيق التراث الشعبي الفلسطيني، وتسعى للنهوض بالحركة الثقافية والفنية للحفاظ على التراث الشعبي من خلال تقديم أنشطة وبرامج مميزة وفاعلة بما يحقق رؤية الجمعية، ورفع مستوى مشاركة المجتمع المحلي بمؤسساته لحماية التراث، وتعزيز قاعدة البيانات عن الحركة الفنية والتراثية في فلسطين.

ثانياً : دور هيئة شئون الأسرى والمحررين فى المحافظات الجنوبية فى انعقاد المؤتمر وجلساته : فى أعقاب رؤيتكم وتوصياتكم بمشاركة الهيئة فى المؤتمر

قمنا بدراسة أهمية المؤتمر ومراسلة رئيس الهيئة اللواء قدرى أبو بكر حول المشاركة ، وتوزيع أدوار الطاقم فى غزة على اللجان ، والمشاركة الفاعلة والحضور الدائم خلال المؤتمر .

وقام الطاقم ككل بمشاركة فاعلة بما يليق بنا كمؤسسة راعية وأساسية ومنظمة فى المؤتمر ، شاركنا بحضور لافت فى كل محطات المؤتمر منذ الفكرة الأولى حتى التوصيات والاختتام .

وكان لفريق الهيئة دور فاعل ومهم فى كل التفاصيل (فى اللجنة التحضيرية ومثلنا فيها مدير التعليم الأستاذ وائل السعدونى ومدير المتابعة فى الهيئة الأستاذ خضر عبد النبى ، وفى اللجنة الاعلامية التى ترأستها رئيس اللجنة المكلفة بادارة الهيئة فى المحافظات الجنوبية الأستاذ حسن قنيطة وعضو اللجنة الاعلامية بالهيئة الأستاذ أسامة الوحيدى، ومديرة الدائرة القانونية بهيئة الأسرى وعضو اللجنة الإعلامية فى المؤتمر وسام السلطان ، ومسئولي الإعلام الالكترونى محمدالأشقر وهيثم المصرى ، ومثل الهيئة فى اللجنة العلمية الدكتور رأفت حمدونة).

فى أعقاب رؤيتكم وتوصياتكم بمشاركة الهيئة فى المؤتمر ، قام طاقم هيئة شؤون الأسرى بغزة ككل بمشاركة فاعلة بما يليق بنا كمؤسسة راعية وأساسية ومنظمة فى المؤتمر، شاركنا بحضور لافت فى كل محطات المؤتمر منذ الفكرة الأولى حتى التوصيات والاختتام .

وكان لفريق الهيئة دور فاعل ومهم فى كل التفاصيل (فى اللجنة التحضيرية ومثلنا فيها مدير التعليم الأستاذ وائل السعدونى ومدير المتابعة فى الهيئة الأستاذ خضر عبد النبى ، وفى اللجنة الاعلامية التى ترأستها رئيس اللجنة المكلفة بادارة الهيئة فى المحافظات الجنوبية الأستاذ حسن قنيطة وعضو اللجنة الاعلامية بالهيئة الأستاذ أسامة الوحيدى، ومديرة الدائرة

القانونية بهيئة الأسرى وعضو اللجنة الإعلامية فى المؤتمر وسام السلطان ، ومسئولي الإعلام الالكترونى محمد الأشقر وهيثم المصرى، ومثل الهيئة فى اللجنة العلمية الدكتور رأفت حمدونة) .

عمل اللجان :

اللجنة التحضيرية :

بذل طاقم الهيئة المكون من (الأستاذ وائل السعدونى والأستاذ خضر عبد النبى) دور كبير منذ بدايات المؤتمر على توزيع الكلمات، والجهات المشاركة ، والمدعوين ، واللوجستيات ،

والتكريمات، وتوفير الدروع والشهادات للباحثين والراعين وأعضاء اللجان ، والاستقبال وحجوزات الأماكن ، وتوزيع البروشورات ، ومراسلة المدعوين بكل ما يخص المؤتمر والتواصل معهم .

اللجنة الاعلامية:

ترأست هيئة شؤون الأسرى اللجنة الاعلامية ووترأسها رئيس اللجنة المكلفة بادارة الهيئة فى المحافظات الجنوبية الأستاذ حسن قنيطة وعضو اللجنة الاعلامية بالهيئة الأستاذ أسامة الوحيدى، ومديرة الدائرة القانونية بهيئة الأسرى وعضو اللجنة الإعلامية فى المؤتمر وسام السلطان ، ومسئولي الإعلام الالكترونى محمدالأشقر وهيثم المصرى وقامت اللجنة بتغطية المؤتمر إعلامياً من خلال التنسيق مع وسائل الإعلام المختلفة ، وإعداد تقرير صحفي موسع في ختام المؤتمر يلخص جميع فعالياته منذ بدايته ويعرض القرارات والتوصيات التي توصل إليها، وتوزيع الإعلانات الخاصة بالمؤتمر ، وابراز دور الهيئة كشريك وراعى أساسى فى المؤتمر ، وتسجيل وعرض كلمة الوزير اللواء قدرى ابو بكر فى الافتتاحية ، وتقديمه بما يليق .

اللجنة العلمية:

مثل هيئة شؤون الأسرى فى اللجنة العلمية المدير العام بالهيئة ومدير دائرة القانون الدولى الدكتور رأفت حمدونة ، وقامت اللجنة بتقسيم المحاور فى المؤتمر إلى خمسة هى المحاور الخمسة (المحور التاريخى السياسى ، والقانونى، والاعلامى، والاجتماعى الانسانى ، والثقافى وأدب السجون)، وقامت اللجنة باختيار ومخاطبة الباحثين ، وتقييم البحوث وملخصاتها وإعلان نتائج التقويم ، ودراسة البحوث وتعديلها وتحكيمها، وإقرار البحوث واعتماد نشرها ، وستقوم باستكمال إجراءات طباعة ونشر الأبحاث، ونشر التوصيات من خلال اللجنة الختامية وتلاها رئيس اللجنة العلمية من جامعة فلسطين .

وتراس الدكتور رأفت حمدونة عن الهيئة إحدى لجان المؤتمر فى المحور القانونى، وقدم بحثاً تحكيمه وسيتم نشره بعنوان(قدرات الحركة الأسيرة على استيعاب آثار المتغيرات السياسية من العام ١٩٨٧ –٢٠٢٢م .

معرض التراث :

بشكل فاعل شاركت اللجنة المكلفة بادارة الهيئة في المحافظات الجنوبية وكل طاقم الهيئة بدون استثناء فى كل اللجان وافتتاحية المؤتمر والجلسات وجلسة اختتام المؤتمر بشكل لافت ، وكانت مشاركة للهيئة فى المعرض الذى أقيم فى حرم الجامعة ، وكانت المشاركة بالكتب والصور ومشغولات الأسرى ، وكانت لفتة ناجحة ومهمة .

عقد المؤتمر :

انطلق يوم الأحد الموافق ١٧/أبريل ٢٠٢٢ أعمال المؤتمر الدولي لنصرة الاسرى داخل سجون الاحتلال ،وألقى المهندس عماد الأغا كلمة باسم فخامة السيد الرئيس محمود عباس ، وكذلك كلمة لرئيس جامعة فلسطين أ.د."جبر الداعور"

وقدم الأستاذ حسن قنيطة كلمة وزير الأسرى اللواء " قدري أبو بكر" والذى تحدث فيها عن اليوم الوطني الذي يحييه الشعب الفلسطيني من كل عام، حيث تحول الى يوم تضامن عربي بقرار من جامعة الدول العربية منذ اكثر من عشر سنوات، كما أشار الى الاضطهادات التي يتعرض لها الأسير في سجون الاحتلال، وما قدمه الأسير من تضحيات في سبيل دحر الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف ، كما تقدم معاليه الى عائلات الشهداء والأسرى والجرحى والأسرى الأبطال وعلى رأسهم عميد أسرى غزة الأخ ضياء الأغا، وتوجه بالتحية للأسرى المحررين كافة.

كما دعا المؤسسات كافة الى توجيه وتسليط الضوء الى استئناف الزيارات للاسير من قبل ذويه والتي هي حق من حقوقه المشروعة، واشار الى مواجهة الاسير الاضراب المفتوح عن الطعام وتحديه لسياسة العدو في نيل مطالبه.

وشكر أ."حسن قنيطة" وزير الأسرى ودوره فى خدمة قضية الأسرى والمحررين ، وبيَّن من خلال كلمة أن الحركة الوطنية الاسيرة تدرك ان نصف الانتصار يكمن في وحدة الموقف الفلسطيني، ورغمًا عن ما يمارسه الاحتلال وحكوماته المتعاقبة التي تحاول قتل الروح النضالية في نفوس الأبطال الا ان الحركة الوطنية قائمة و مواقف الحركة الأسيرة متعددة والتي كان آخرها تشكيل لجنة الطوارئ الاعتقالية لكل فصائل العمل الوطني الإسلامي و بفعل وحدة الموقف تم تحقيق الانتصار في معركة الحرية والكرامة قبل ان تبدأ.

كما قال إن هذا اليوم هو يوم الوفاء الأكبر لكل أسرانا بدءا من شهيد الحركة الوطنية الاسير

الاول عبد القادر أبو الفحم وانتهاء بالاسيرالشهيد سامي العمور الذي استشهد بسبب الإهمال الطبي والذي بدوره يهدد ارواح اسرنا بشكل عام.

كما اشار أن الشعب الفلسطيني يوجه كلمته من خلال العمق العلمي للحركة الأسيرة التي وصلت اليها بالانتساب الى الالتحاق بالجامعات الفلسطينية بفعل نضالات مواصلة المواجهة العلمية .

وكانت كلمة لمعالي الوزير المفوض الدكتور حيدر الجبوري مسؤول ملف دولة فلسطين في جامعة الدول العربية ممثلا عن جامعة الدول العربية موجها تحيته وشكره وتقديره لكافة القائمين على المؤتمر العلمي الخاص بالاسرى ، كما نقل تحيات الأمانة العامة ممثلة بالسيد الأمين العام ، والأمين العام مساعد رئيس الأراضي العربية المحتلة.

حيث اشار ان الامانة العامة لجامعة الدول العربية تضع قضية فلسطين على رأس اهتماماتها مدافعة عنها في كافة المحافل الدولية والإقليمية ، بهدف مناصرة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة الوطن المستقل وعاصمته القدس ، كما أنها تولي أهمية بالغة في قضية الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الاسرائيلي خاصة ان قضية الاسرى احدى أركان عملية السلام، وأشار في وصفه ان سجون الاحتلال هي الأسوأ في العالم التي وصفتها المؤسسات الحقوقية الدولية المعنية بحقوق الإنسان ، فهي جريمة ضد الإنسانية التي يرتكبها الاحتلال بحق المناضلين من أجل الحرية.

توصيات المؤتمر :

تمت مناقشة الأبحاث في كافة المحاور السياسية والتاريخية ،القانونية ، الإجتماعية والانسانية ، الثقافية والأدبية ، والإعلامية على مدار يومين ، وأوصى المؤتمر بالتوصيات التالية :

١- ضرورة إنهاء الإنقسام الداخلي بالنظر إلى "وثيقة الأسرى" والالتفاف حول قضية الأسرى ومجابهة ما تركته خطة صفقة القرن من آثار سلبية على قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال من خلال تنفيذ حملة دبلوماسية ترافقها حملة إعلامية مدروسة ومنظمة وممنهجة تستهدف المؤسسات غير الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بهدف التأكيد على شرعية كفاح ونضال الشعب الفلسطيني أولا وأحقية الأسرى في الدفاع عن وطنهم ونيل حريتهم من من سجون الاحتلال الصهيوني ثانيا.

٢- تبني القيادة الفلسطينية إرسال وفود من أمهات وأبناء وزوجات الأسرى إلى أروقة المنظمات الدولية وخصوصا الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية لنقل معاناتهم بشكل مباشر وفضح الانتهاكات الاسرائيلية.

٣- وضع خطة وطنية استراتيجية لرفع الوعي العام المحلي والإقليمي والدولي حول قضية الأسرى وذلك من خلال التنسيق بين الوزارات والهيئات ذات الشأن والاختصاص مثل وزارة التربية والتعليم، وزارة الإعلام ووزارة الثقافة، وهيئة شؤون الأسرى والمحررين وغيرها من المؤسسات الوطنية بهدف توثيق تدريس تاريخ الأسرى والحركة الأسيرة ومعاناتهم في المنهاج الفلسطيني بمراحله المختلفة، واطلاع الطلبة على تجارب الأسرى وعلى حجم الانتهاكات التي ترتكب بحقهم ، وتوفير المجلات والكتيبات والمقالات والقصائد والنشرات التي تحاكي بعض تجارب الاعتقال وتوضح الأحداث والوقائع التي يمرون بها وكذلك من خلال إعادة النظر في خطط الإعلام التربوي المدرسي وتطويرها وتعديلها بما يضمن حضور قضية الأسرى بصورة أكبر وأعمق، وكذلك وتطوير التعاون مع المواقع الالكترونية الفضائية العربية والإقليمية والدولية وتزويدها بكل ما يلزم من معلومات تتعلق بقضايا الأسرى، وكذلك تدعيم الأخبار والبرامج المتعلقة بالأسرى وقضاياهم وبالأخص المرضى منهم و قضية الاعتقال الإداري واعتقال الأطفال القصر، وقضايا الأسرى ومعاناتهم داخل السجون الإسرائيلية.

٤- أخذ رأي محكمة العدل الدولية بشأن مدى شرعية الاعتقال الإداري بحق الفلسطينيين.

٥- مطالبة اللجنة الرباعية الدولية لعملية السلام بتطبيق النصوص المتعلقة بالإفراج عن الأسرى الفلسطينيين وفق اتفاقيات أوسلو وعمليات التبادل وكذلك اتخاذ قرار دولي يلزم الاحتلال بالإفراج عنهم وإخلاء سبيلهم بشكل كامل من سجون الاحتلال الإسرائيلي .

٦- التشبيك والاتصال مع كافة مؤسسات العدالة وحقوق الانسان الدولية وتكثيف جهودها لإيصال صورة معاناة الأسرى الفلسطينيين داخل السجون الاسرائيلية والمطالبة الحثيثة من قبل المنظمات الدولية والمحلية بزيارة الأسرى والمعتقلين للوقوف على أوضاعهم المعيشية.

٧- ضرورة تكثيف الجهود الوطنية بالتعاون مع المؤسسات الدولية لرصد وتوثيق جرائم الحرب لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيلي ويجب محاصرة القادة والمسؤولين الإسرائيليين بآليات قانونية أخرى متاحة دولياً كالمحاكم الوطنية للدول التي تسمح قوانينها برفع القضايا أمامها، والمؤسسات واللجان التابعة للأمم المتحدة، والمحاكم الخاصة بقرار من مجلس الأمن

٨- ضرورة الدعم العربي، والإسلامي في المحافل الدولية، ودعم الأسرى ماليا وعوائلهم والتركيز على الدعم الطبي والرعاية الصحية المناسبة للأسرى داخل السجون الإسرائيلية.

وفي الختام تم تكريم جميع المشاركين بحضور سعادة م."عماد الأغا"رئيس مجلس إدارة جامعة فلسطين ، سعادة أ.د."جبر الداعور" رئيس الجامعة ، د."شادي عويضة "نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية والمالية ، د."أمجد الشنطي" رئيس المؤتمر ، ورؤساء الهيئات المشاركة أ."حسن قنيطة" رئيس لجنة ادارة هيئة شئون الأسرى والمحررين في المحافظات الجنوبية الأستاذ حسن قنيطة ورئيس اللجنة الإعلامية في المؤتمر، أ."جمال سالم" رئيس الهيئة الفلسطينية للثقافة والفنون والتراث د."ايمن عبد العال " رئيس اللجنة العلمية ، د."حامد الحلبي" رئيس اللجنة التحضيرية ،ولفيف من عمداء الكليات وأعضاء في مجلس الأمناء والباحثين.

فى نهاية المؤتمر أكد رئيس لجنة ادارة هيئة شئون الأسرى والمحررين في المحافظات الجنوبية الأستاذ حسن قنيطة أن طاقم هيئة شؤون الأسرى فى غزة بايعاز وتوجيه رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء المناضل قدرى أبو بكر سيبقى مستمر فى جهوده وسيسخر الطاقم كل امكانياته فلسطينياً وعربياً ودولياً وعلى كل المستويات لخدمة الأسرى وذويهم من خلال تقديم الخدمات والمشاركة فى ورش العمل والمؤتمرات ، ومن خلال الرعاية لمؤتمرات الأسرى فى الجامعات بالتزامن مع يوم الأسير الفلسطينى فى ابريل/ نيسان ، ومن خلال اللقاءات مع المؤسسات الدولية وحقوق الانسان وتقديم الخدمات فى مكتب الهيئة على صعيد التعليم والاعلام وبرنامج الأسرى والتأهيل و الفعاليات والأنشطة والتواصل مع أهالى الأسرى.

أهم توصيات المؤتمرات :

أكدت كل المؤتمرات وقرارات الجامعة العربية على قضايا مشتركة أهمها " تفعيل دور الاعلام والقدرة على مخاطبة العالم بلغته على قاعدة الاتفاقيات والمواثيق الدولية والقانون الدولي

الإنساني، وتشكيل ائتلاف دولي داعم ومناصر لقضية الأسرى والمعتقلين على المستويات الحقوقية والقانونية والدعم والمناصرة والإعلام بهدف تدويل قضيتهم وأنسنتها على المستوى العالمي، وتشكيل لجنة متابعة من خبراء دوليين وعرب وفلسطينيين، وتم التأكيد على ضرورة الملاحقة القانونية ضد كل الأشخاص المرتكبين "لجرائم" الحرب على المستوى المحلي والدولي، والضغط على سلطات الاحتلال بعدم تقديم المساعدات لها أو دعم اقتصادها، وتعبئة الدول العربية وأميركيا اللاتينية ودول مختلف القارات للقيام بحملة ضغط على الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل القيام بدورها في إحالة قضايا جرائم الحرب الإسرائيلية إلى المحكمة الجنائية الدولية، وطالب المؤتمر بتفعيل دور جامعة الدول العربية في الساحة الدولية

بما يخص هذا الملف مع ضرورة أن تتوجه الدولة الفلسطينية لرفع دعاوى فردية أمام المحكمة الجنائية الدولية، وتأسيس مركز إعلام ودراسات وتوثيق وشبكة إعلامية دولية وبلغات عالمية، والتعاون مع المواقع المساندة للمساهمة في حملات تجنيد الرأي العام العالمي لتفعيل قضية الأسرى، وكذلك تفعيل دور السفارات والممثليات العربية والفلسطينية للقيام بحملات مساندة لقضايا الأسرى والأسيرات، والعمل على إنشاء صندوق لدعم الجهود القانونية والإعلامية لخدمة وإثارة قضايا الأسرى الفلسطينيين والعرب، والتعاون من أجل دعم وتمويل وإنتاج أعمال فنية وثقافية ودرامية إبداعية تحاكي الشعوب خارج فلسطين، والعمل على تفعيل دور الكُتَّاب والباحثين والأدباء والشعراء والفنانين الفلسطينيين والعرب والدوليين المناصرين للقضية الفلسطينية والأسرى، وإنشاء مكتبة وطنية فلسطينية عربية حول الأسرى والشهداء والمفقودين لتوثيق تجاربهم النضالية (مركز الأسرى للدراسات، ٢٠٢١م).

الفصل السادس

أنشطة هيئة شؤون الأسرى والمحررين فى تدويل ملف الأسرى

حرص رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين على تدويل ملف الأسرى من خلال اللقاءات السفراء فى فلسطين وخارجها، وعقد العديد من اللقاءات على سبيل المثال لا الحصر :

- **اللواء قدرى أبو بكر يطلع الجاليات في اوروبا على أوضاع الاسرى**

أطلع رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري ابو بكر، فى ٢٠١٨/١٢/٠٢ على هامش انعقاد المؤتمر العام الثاني لاتحاد الجاليات الفلسطينية في اوروبا، كوادر وممثلي

الجاليات الفلسطينية في أوروبا، على الاوضاع الصعبة والقاسية التي يعانيها أبناء الحركة الوطنية الاسيرة في سجون الاحتلال.

وأشار ابو بكر، خلال اللقاءات الى الانتهاكات العديدة التي يتعرض لها الأسرى، كالإعدامات بدل الاعتقال، والحرمان من الزيارات، والاعتقال الإداري التعسفي والمعركة التي يخوضها المعتقلون الإداريون بمقاطعة محاكم الاحتلال، وعمليات القمع والبطش بحق الأسرى والتعذيب والتنكيل، والمحاكمات غير العادلة، واعتقال الأطفال والمرضى والنواب والنساء وكبار السن.

وشدد ابو بكر، على اهمية تفعيل قضية المعتقلين على المستوى الدولي والعالمي، وتسليط الضوء على المكانة القانونية والحقوقية للأسرى الذين يتعرضون لأبشع الإنتهاكات والسياسات العنصرية الإسرائيلية.

واكد على ضرورة الضغط على المجتمع الدولي لإلزام إسرائيل باحترام معايير وقوانين حقوق الإنسان من خلال مقاطعتها وفك اتفاقيات الشراكة الأمنية والتجارية والثقافية والاقتصادية معها، بسبب استمرار انتهاكاتها لحقوق الإنسان الفلسطيني، وخاصة الأسرى في السجون.

- **وفد من الهيئة يشارك افتتاح المهرجان الدولي الوثائقي لحقوق الإنسان فى المغرب**

شارك رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر على رأس وفد ضم نائب رئيس الهيئة د. عبد القادر الخطيب، فى في ٠٨ تموز/يوليو ٢٠١٩ في حفل إفتتاح المهرجان الدولي لوثائقي حقوق الإنسان بدورته الثامنة (دورة الشهيد ياسر عرفات) والتي حملت شعار "فلسطين قضيتنا"، وذلك في مدينة الرباط بحضور سعادة سفير فلسطين لدى المملكة الغربية جمال الشوبكي وحشد رسمي وشعبي، ونخبة من الحقوقيين والناشطين والفنانين المغاربة والدوليين.

وألقى اللواء أبوبكر كلمة حول واقع الأسيرات والأسرى داخل معتقلات الاحتلال، مؤكداً على أن قضية الأسرى الفلسطينيين تشكل أزمة إنسانية وحقوقية بإمتياز، وأن المجتمع الدولي بكل

مؤسساته الحقوقية مطالب بوضع حد لهذه السياسة الإسرائيلية العنصرية. كما ثمّن أبوبكر مواقف المملكة المغربية ملكا وحكومة وشعبا إزاء القضية الفلسطينية، مشيداً بالتحركات المناصرة للشعب الفلسطيني .

وعلى هامش الزيارة، عقد ابو بكر سلسة من اللقاءات وجلسات العمل مع عدد من الشخصيات والفعاليات السياسية والحزبية، من بينهم رئيس الوزراء الأسبق عبد الإله بنكيران ، ورئيس الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني محمد بن جلون، و أمينة الحلمي العضو القيادي في حزب الاستقلال المغربي، كما أجرى لقاءات صحفية مع الأسبوع المغربي وغيرها من الوسائل الإعلامية المغربية.

- **اللواء أبو بكر يستقبل وفد مناصر لقضية الأسرى من دولة تشيلي**

استقبل رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر في ٢٠ أيار ٢٠١٩ وفد من دولة تشيلي الصديقة والذي ضم رؤساء أحزاب حاكمين وأعضاء برلمان ومجلس شيوخ ومتضامنين دوليين مع قضية الأسرى.

وخلال اللقاء قدم أبو بكر شرح مفصل عن قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، وما يُرتكب بحقهم من انتهاكات على مدار الساعة، وشدد خلال حديثه على موضوع الحملة الشرسة التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي والتي يقودها اللوبي الصهيوني الداعي لوقف رواتب ومخصصات الشهداء والأسرى وبالتالي الانتقام من الأسرى وذويهم.

كما تحدث أبو بكر عن سياسية الحراك الإسرائيلي، والذي يهدف إلى تجريم الأسير الفلسطيني وتسويق صورة نمطية عنه بأنه (ارهابي)، مؤكداً على التزام القيادة الفلسطينية بواجبها تجاه

الأسرى ودعم هذه الشريحة المناضلة وعدم التخلي عنها مهما كانت الضغوطات، فهم قبل كل شيء رموز للشعب الفلسطيني ومناضلي حرية.

وتناول أبو بكر أيضاً سلسلة القوانين العنصرية التعسفية التي يسنها الكنيست الإسرائيلي بأحزابه المتطرفة، والتي تهدف للانتقام من الأسرى الفلسطينيين، كقانون خصم مخصصات الأسرى وقانون رفع الأحكام بحق الأطفال راشقي الحجارة وقانون محاكمة الأطفال دون سن ١٤ عاماً وقانون التغذية القسرية للأسرى المضربين وقانون إعفاء المخابرات من توثيق التحقيق وغيرها، وهناك مزيداً من مشاريع القوانين التي يتسابق فيها النواب الإسرائيلين المتطرفين لتحويلها الى قوانين نافذة، كمشروع قانون إعدام منفّذي العمليات الفدائية من الأسرى الفلسطينيين، ومشروع قانون احتجاز جثامين الشهداء وغيرها من القوانين.

وفي نهاية اللقاء تم فتح باب النقاش وطرح الأسئلة، وتم التشديد على أهمية تبادل المعلومات مستقبلاً بين الطرفين، لتفعيل قضية المعتقلين الفلسطينيين وتدويلها، وللتعريف بواقعهم الأليم والانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة التي تمارس ضدهم.

- **اللواء أبو بكر يلتقى بالسفير الفرا في منزله ببروكسل**

إستقبل سفير دولة فلسطين في بلجيكا والإتحاد الأوروبي د. عبد الرحيم الفرا في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩ في منزله في العاصمة بروكسل، رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر وممثلي المؤسسات العاملة في مجال الأسرى المشاركين في مؤتمر نصرة الأسرى الفلسطينيين.

وكشف اللواء أبو بكر عن خطورة الأوضاع داخل المعتقلات، مؤكدا على حاجتنا الماسة للتأثير على المجتمعات الأوروبية في معركتنا ضد الإحتلال، خصوصا بعد اقتطاع إسرائيل رواتب الأسرى من أموال المقاصة، والتأثير على برلمانيين ودبلوماسيين أوروبين لدعم توجهاتهم، علما أنهم يس خلال الجلسة الإفتتاحية لمؤتمر مناصرة أسرى فلسطين في بروكسل

- **اللواء أبو بكر يشارك فى المؤتمر الأوروبي الخامس لمناصرة أسرى فلسطين**

شارك رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر مع وفد مرافق له المؤتمر الأوروبي الخامس لمناصرة أسرى فلسطين ، والذي إنطلقت أعماله فى ابريل / نيسان ٢٠١٩ في العاصمة البلجيكية بروكسل، بدعوة الإتحاد الأوروبي للتحرك الفوري للجم إسرائيل ووضع حد لجرائمها بحق أسرانا ومعتقلينا، ومحاسبتها على اختراقها الدائم للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وترأس الجلسة الإفتتاحية فى المؤتمررئيس اتحاد المحامين الدوليين البرفسور جان فرمون تضمنت ترحيب عام من قبل منسق التحالف الأوروبي لمناصرة أسرى فلسطين خالد حمد،

تلاها كلمة سفير دولة فلسطين في بروكسل والإتحاد الأوروبي عبد الرحيم الفرا، وتبع ذلك كلمة لدائرة شؤون المغتربين في منظمة التحرير قدمتها د. كفاح ردايدة.

وألقى رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر كلمة في المؤتمر هذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة

الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اسمحوا لي بدايةً أن أنقل لكم تحيات وشكر وعرفان الشعب الفلسطيني وقيادته، والأسرى والأسيرات وعائلاتهم، على تنظيم هذا المؤتمر الهام، والذي نتمنى لأعماله النجاح التام، وأن نتمكن من خلاله من خلق مساحة حقيقية لدعم ونصرة الأسرى الفلسطينيين، خصوصاً وإننا في القرن الواحد والعشرين، حيث تنتشر مبادىء الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة في كل بقاع الأرض إلا في فلسطين المحتلة، التي تعاني من إحتلال إسرائيلي كولنيالي يستهدف الشجر والحجر قبل الإنسان، ويحتجز في سجونه ومعتقلاته أكثر من ٥٧٠٠ أسيراً، يعيشون أوضاعاً صعبة ومأساوية، ولا توفر لهم الحماية القانونية والإنسانية المنصوص عليها في العديد من القوانين والإتفاقيات الدولية.

لقد تجاوزت حكومات الإحتلال الإسرائيلي المتعاقبة كل القوانين والأعراف الدولية في تعاملها مع المعتقلين الفلسطينيين، وتتصرف كما لو أنها وحيدة في هذا العالم، ولجأت الى قوننة الانتقام منهم، حيث أقر الكنيست الإسرائيلي منذ العام ٢٠١٥ اكثر من (١٥ قانوناً) عنصرياً للنيل منهم ومن عائلاتهم، بالإضافة الى العديد من مشاريع القوانين التي لا زالت في إطار القراءة من قبل اللجان المختصة في الكنيست، أبرزها: حسم رواتب الشهداء والأسرى، وإعدام الأسرى، وتجميد تمويل العلاج للأسرى والمصابين، وطرد عائلات الأسرى وإبعادهم عن منطقة سكناهم، ومنع الإفراج المبكر عن الأسرى. وكل هذا كان نتاج منافسة شرسة بين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين، الذين يتسابقون في سبيل تحويل حياة المعتقلين الى جحيم.

السيدات والسادة

يحتجز الإحتلال الإسرائيلي الأسرى الفلسطينيين في ٢٢ معتقلاً ومركز توقيف، جميعها تقع خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، والتي تُعتبر أراضي الدولة الفلسطينية وفقاً لمشروع تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهذا مخالف للمواد ٤٩ و٧٦ و٧٧ في إتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على وجوب إحتجاز دولة الإحتلال لمواطني الدولة الأصليين في معتقلات داخل الأراضي المحتلة، والمعتقل الوحيد الذي يوجد داخل الأراضي الفلسطينية، معتقل عوفر بالقرب من مدينة رام الله.

وكما أشرنا سابقاً يحتجز الإحتلال الإسرائيلي في سجونه ومعتقلاته أكثر من ٥٧٠٠ أسيراً، من بينهم (٥٧٠ معتقلا) صدر بحقهم حكم المؤبد لمرة واحدة او لعدة مرات، (٥٠٠ معتقلا) يحتجزون بفعل سياسة الإعتقال الإداري، التي حولها الإحتلال الى عقاب جماعي لهم ولعائلاتهم، حيث يحتجز المواطن الفلسطيني بفعلها دون اي تهم او محاكمات، ولم يسلم

الأطفال من هذه الإعتقالات، حيث لا زال هناك (٢٥٠ طفلا قاصرا) يُحتجزون في معتقلات عوفر ومجيدو والدامون، سلبهم الإحتلال حقوق الطفولة لتلبية رغبات ضباط المخابرات ومسؤولي المناطق في جيش الإحتلال، والذين يمتلكون الحق في تنفيذ عمليات الإعتقال بناء على رغباتهم ومزاجيتهم دون الإهتمام لبنيتهم الجسدية الضعيفة وصغر اعمارهم. كما يواصل الإحتلال إعتقال (٤٧ إمرة وفتاة) ويحتجزهن في متقل الدامون، وهو عبارة عن مكان كان يستخدم لتخزين التبغ، ونسبة الرطوبه فيه عالية جدا. بالإضافة الى مواصلة إختطاف (٧ نواب) من أعضاء المجلس التشريعي السابق (البرلمان)، وهناك (

٢٦ معتقلا) منذ ما قبل توقيع إتفاقية أوسلو، أقدمهم الأسيرين كريم يونس وماهر يونس، المعتقلان منذ ٣٧ عاماً، إضافة إلى الأسير نائل البرغوثي الذي بلغ مجموع سنوات اعتقاله ٣٩ عاماً. أما المعتقلين المرضى، فقد تجاوز عددهم (٧٥٠)، العشرات منهم في حالة الخطر الشديد، واصبحوا قريبين جدا من الموت، نتاج سياسة الإهمال الطبي والجرائم الطبية التي ترتكب بحقهم، حيث انهم محرومين من العلاج ولا يقدم لهم الادوية سوى بعض المسكنات، منهم سامي أبو دياك، وإسراء جعابيص، وفؤاد الشوبكي، وبسام السايح، ومنصور موقدي، وخالد الشاويش، ومحمد أبراش والقائمة تطول.

لقد حوّل الإحتلال الإسرائيلي سياسة الإهمال الطبي الى جرائم طبية ترتكب بحق الأسرى الفلسطينيين، لذلك أصبحنا اليوم نتحدث عن ٢١٨ شهيداً في صفوف الحركة الأسيرة، عدد كبير منهم أستشهد نتيجة حرمانه من العلاج وتركه فريسة للمرض، بالإضافة الى المئات من المحررين الذين خرجوا من السجون بأمراض مزمنة لم تمهلهم كثيراً، فقضوا شهداء على درب الحرية، ولتكون قصصهم شاهدة على بشاعة هذا الإحتلال وحقده.

شهدت الشهور القليلة الماضية هجمة غير مسبوقة على أسرانا، تحديداً في سجون ومعتقلات عوفر والنقب وريمون ونفحة، حيث قامت وحدات قمع متخصصة بتنفيذ هجمات على غرف واقسام الاسرى، وتم الإعتداء عليهم والتنكيل بهم، واستخدمت قوات القمع في هذه الهجمات الغاز المسيل للدموع وغاز الفلفل والرصاص المعدني المغلف بالمطاط والرصاص الحي والهراوات، وتم ضرب الاسرى وشتمهم والزج بهم في ساحات السجن في ظل البرد القارص، وعزلهم وعرضهم من خلال محاكمات داخلية قضت بحرمانهم من زيارات ذويهم وفرض غرامات مالية عليهم. يضاف إلى ذلك تركيب أجهزة تشويش ضارة في السجون، وقرب أماكن نوم الأسرى، الأمر الذي يساهم في انتشار الأمراض المجهولة بينهم.

السيدات والسادة

إن موقف القيادة الفلسطينية الثابت برفض ما يسمى بصفقة القرن، واعتزالها التعامل مع الإدارة الأمريكية بعد إجراءاتها المجحفة بحق القضية والحقوق الفلسطينية، دفع الولايات المتحدة الأمريكية لقطع مساعداتها المالية عن السلطة، والتي كانت تذهب إلى قطاع الخدمات والبنية التحتية، مما أدى إلى تأثر موازنة السلطة الفلسطينية بشدة. وتفاقمت حدة الأزمة المالية مع رفض السلطة الفلسطينية استلام أموال المقاصة منقوصة بحكم قرار الاحتلال الإسرائيلي إقتطاع قيمة مخصصات أهالي الأسرى والشهداء والجرحى منها، الأمر الذي كانت له تبعات اقتصادية وسياسية وشعبية متعددة.

إن قطع أمريكا للدعم حركة مبتذلة هدفها إجبار السلطة الفلسطينية على التضحية بأحد المبادىء التي قامت عليها، وهو ما لن تقبله قيادتنا أو شعبنا. وتحاول إسرائيل جاهدةً من خلال ماكنتها الإعلامية تضليل الشعوب والحكومات، تحديداً في المجتمعات الأوروبية، وتصوير نفسها بالضحية التي تستجدي الحماية الدولية. حيث قامت بحملة إستخدمت فيها كل طاقاتها، وإستنفرت اللوبي الصهيوني لتجنيد موقف دولي يدين وقوف القيادة الفلسطينية الى جانب المعتقلين وعائلاتهم، والضغط عليهم من اجل التخلي عن إلتزاماتهم إتجاه هذه الشريحة

المناضلة. كما شهدنا موجة من التحريض على الاموال التي تقدم لعائلات الأسرى الفلسطينيين، وهي عبارة عن مخصصات بسيطة يراد من خلالها توفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة لأسر الأسرى، وهو ما لا تريده إسرائيل، وتخفي خلفه نوايات عبثية لتحويل الصراع معها الى صراع فلسطيني داخلي، لأنها تعلم جيداً مكانة الأسرى وعائلاتهم لدى الشعب الفلسطيني وقيادته.

إن فلسطين كدولة معترف بها في الأمم المتحدة، وعبر انضمامها لأكثر من ١٠٠ معاهدة دولية تخضع للولاية القانونية الدولية، وليس لولاية القضاء والقوانين والتشريعات العسكرية والعنصرية الإسرائيلية. إن مسؤولية السلطة الوطنية الفلسطينية هو توفير الضمان الاجتماعي للعائلات المنكوبة والمتضررة، وهذا ما تطبقه كل دول العالم، بما فيها الكيان الإسرائيلي المحتل تجاه عائلات المجرمين الاسرائيليين، وهذا الضمان يقع في إطار قاعدة قانونية دولية تقضي بالإهتمام بالعائلات المتضررة بغض النظر عن العمل الذي قام به إحد أفرادها، فالمسؤولية فردية وليست جماعية، وغير ذلك سيعكس نفسه على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والأمني. ونؤكد هنا أن أسرانا ليسوا مجرمين أو إرهابيين كما يحاول الاحتلال وتحاول الولايات المتحدة تصويرهم، بل هم مقاتلو حرية وهم رموز نضال الشعب الفلسطيني.

السيدات والسادة

إن تقديم الاموال لعائلات الأسرى، لهو عملية ينظمها قانون يتضمن بنوداً واضحة، وينص بشكل صريح على ان راتب الاسير يرتبط بعلاقة مباشرة بالمدة الفعلية التي قضاها في سجون الإحتلال وبحالته الاجتماعية سواء كان اعزب او متزوج، وأنه كلما أمضى سنوات أكثر تزداد نسبة راتبه اكثر، وأن ما يصرف للاسير وعائلته لا علاقه له بالحكم. حيث أن الزيادة في

الراتب مبررها تغير متطلبات الحياة الأساسية، فأبناء الأسرى تزداد متطلباتهم مع زيادة أعمارهم من الناحية التعليمية والصحية وغيرها.

وهذا ما يُفنّد دعاية الإحتلال وماكنته الإعلامية بأن نظام الأموال التي تقدم للاسرى وعائلاتهم يشجع الفلسطينيين على القيام باعمال " عنف " لأنهم سيتقاضون راتب اكثر، وللأسف تفاجأنا بأن هناك دبلوماسيين دوليين صدقوا هذا التحليل المضلل والكاذب، والذي يعريه القانون الخاص بأموال الاسرى نفسه.

وهنا لا بد من الكشف عن ان دولة الإحتلال الإسرائيلي نفسها تقوم بدفع رواتب للسجناء الإسرائيليين، وان المتطرف الذي قتل رئيس الوزراء السابق رابين، يتلقى رواتب من ثلاث

جهات إسرائيلية، وسُمح له بالزواج، ويعطى إجازات ترفيهية خارج السجن، وهو ما لا يُعطى للأسير والمعتقل الفلسطيني.

السيدات والسادة

في الختام، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان لكل من ساهم في إنجاح هذا المؤتمر، وأود أن أستغل فرصة تواجدنا هنا لنتوجه من هذا المنبر بالمناشدة لكافة مؤسسات المجتمع الدولي للتوقف عن صمتها المريب، لتقوم بتحمل مسؤولياتها القانونية والانسانية والأخلاقية إزاء الأسرى الفلسطينيين. كما نشدد على ضرورة استنفار كافة الجهود الأممية لإسناد قضية الأسرى والقيادة الفلسطينية في مواجهة التعنت الإسرائيلي، مثمنين كافة الجهود التي تبذلها الحركات التضامنية في بروكسل وغيرها في باقي دول العالم.

نتمنى لأعمال هذا المؤتمر النجاح، وان تُستغل أوراقه وتُتابع، وأن نتمكن معاً من تحريك الشعوب والحكومات الأوروبية. وأن يكون بداية العمل والتأثير من هنا .. من قلب العاصمة البلجيكية " بروكسل " نظراً لوجود مركز الثقل السياسي الأوروبي فيها ممثلاً بالاتحاد الاوروبي، وندعوكم باسم أسرانا وأسيراتنا المعذبين داخل السجون أن تواصلوا العمل من خلال الضغط الشعبي الاوروبي على صُنّاع القرار الأوربيين لوقف الحرب الاسرائيلية بحق الأسرى الفلسطينيين وخاصة الاطفال والمرضى منهم، والتي تشكل انتهاكاً سافراً للقانون الدولي والميثاق الأممي لحقوق الانسان، وذلك في سبيل محاسبة اسرائيل دولياً على انتهاكاتها المستمرة.

عاشت فلسطين وعاشت نضالات شعبنا .. ومعاً وسوياً حتى تحرير فلسطين أرضاً وشعباً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.تندون الى معلومات غير دقيقة فيما يتعلق بآلية صرف الأموال والرواتب.

- **اللواء قدرى أبو بكر يلتقى باللجنة السياسية الفلسطينية في أوروبا**

التقى رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية في سياق الفعاليات التي أطلقتها اللجنة السياسية الفلسطينية في أوروبا إحياء ليوم الأسير الفلسطيني، احتضنت مدينة مالمو في السويد بتاريخ ١٧-٠٤-٢٠١٩ ندوة جامعة ضمت حشداً فلسطينياً وعربياً ومتضامنين وممثلين عن منظمات تعنى بحقوق الإنسان.

EM DEFESA DA
DEMOC
E DEL
ABDALLAH
BARGOUTHI
Condenado por Trubinal
Israelense a 1675 Anos
Liberdade
para os presos políticos
Palestinos Nos
Cárceres
Israelenses
الحرية للأسرى الفلسطينيون بالسجون الصهيونية

وفي برقية وجهها اللواء قدري ابو بكر وتليت في الندوة نقل فيها "تحيات أهلكم وإخوانكم في فلسطين المحتلة، الذين يعيشون تحت القهر ويمنعون من العيش الكريم كما كل شعوب العالم، فمن القدس الى مالمو لنرفع الصوت سوياً "كفى للاحتلال كفى للعنصرية".

كما استعرض في برقيته تاريخ الحركة الأسيرة وجرائم الاحتلال المستمرة بحق المعتقلين مبرزاً إحصاءات دقيقة بهذا الشأن، وموجهاً الشكر الجزيل لجميع الحضور خاصا به الأخ المناضل أبو كريم فرهود "الذي يسخر وقته وجهده للدفاع عن وطنه وأبناء شعبه من خلال فضح ممارسات الاحتلال وهمجيته"، متمنيا "من أحرار الشعوب الأوروبية الضغط على حكوماتهم وبرلماناتهم للتحرك الفوري لدى دولة الاحتلال لوضع حد لكل الانتهاكات بحق معتقلينا".

وكانت العاصمة الدانماركية كوبنهاغن قد شهدت فعالية مماثلة بتاريخ ١٦-٠٤-٢٠١٩ استعرض فيها المجتمعون تقريراً خاصاً عن الأسرى الفلسطينيين المرضى في سجون الاحتلال .

- **اللواء قدرى أبو بكر يستقبل ممثل الإتحاد العربي الكندي**

إستقبل رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري ابو بكر في مكتبه في رام الله في ٠٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، ممثل الإتحاد العربي الكندي وعضو مجلس إدارة الجمعية الفلسطينية العربية في كندا احمد جاد الله، حيث تم التباحث في كيفية خلق مساحة للتفاعل مع قضية الاسرى الفلسطينيين، وفضح جرائم الإحتلال الإسرائيلي بحقهم.

وتبادل اللواء ابو بكر والسيد جاد الله الحديث والنقاش، حول إيجاد آليات حقيقية لحشد القوى العربية والكندية لدعم قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، وضرورة إيجاد خطاب إعلامي هادف قادرة على إختراق عقول الكنديين في الدرجة الاولى، وإيصال صوت الأسرى وقصصهم الإنسانية لهم بما تحمله من معاناة واوجاع سببها الإحتلال وسياساته الإعتقالية.

وإتفق اللواء ابو بكر والسيد جاد الله على ضرورة تنظيم فعاليات وطنية للأسرى في كندا، بحيث يعرض فيها أفلام قصيرة وبوسترات وشهادات حية لأسرى ذاقوا كل أشكال العقاب على يد السجانيين المجرمين، وان تكون هناك مشاركات من الجاليات الفلسطينية والعربية والشعب الكندي وبرلمانيين وحقوقيين.

وقدمت الهيئة مجموعة من إصداراتها وموادها الإعلامية هدية للسيد جاد الله، لإستخدامها وعرضها في النشاطات الوطنية التي ستنظم خلال الفترة القادمة، وتحديدا في يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني في نوفمبر القادم.

- **مدير الاعلام في هيئة الاسرى يقدم ورقة متخصصة حول الاسرى الاطفال في مؤتمر بروكسل**

قدم مدير دائرة الاعلام في هيئة شؤون الاسرى والمحررين ثائر شريتح في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩ ورقة متخصصة حول الواقع الصعب والمؤلم للأطفال في سجون الاحتلال الإسرائيلي،

وذلك خلال المؤتمر الخامس للتحالف الأوروبي لنصرة الأسرى الذى عقد في بروكسل يومي ٢٧-٢٨ من الشهر الحالي.

وبين شريتح في ورقته أن الأطفال الفلسطينيون يفتقدون الى كل أشكال الأمن والسلام والحياة الهادئة المستقرة، بفعل الإحتلال الإسرائيلي الذي ينكر عليهم طفولتهم، ويقتل أحلام آبائهم وأمهاتهم حتى قبل ولادتهم، ومطالبا بضرورة التحرك الدولي للجم السياسة العنصرية الاجرامية الاسرائيلية تجاههم".

- **اللواء ابو بكر يزور سفارة فلسطين في القاهرة ويجتمع بالسفير اللوح**

التقى رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر مراراً خلال أكثر من زيارة لمصر بالسفير والمندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية دياب اللواح، حيث تم الحديث في تفاصيل قضية الأسرى، وما شهدته من تطورات .

- **هيئة شؤون الأسرى والمحررين في المحافظات الجنوبية تلتقى بالسفير زملط**

استقبلت لجنة إدارة هيئة شؤون الأسرى والمحررين في المحافظات الجنوبية وطاقمها العامل فى ٢ يوليو ٢٠٢١ سعادة سفير دولة فلسطين في بريطانيا الدكتور حسام زملط ، وحضر اللقاء كلاً من الأستاذ أحمد ماهر حلس، عضو اللجنة المركزية، مفوض التعبة والتنظيم بالأقاليم الجنوبية، وعضو الهيئة القيادية العليا الدكتور عماد الأغا ، ورحب الأستاذ حسن قنيطة رئيس لجنة إدارة الهيئة فى المحافظات الجنوبية بالحاضرين مؤكداً على دور وزارة الخارجية الفلسطينية فى تدويل ملف الأسرى ، وطرح خلال اللقاء قضية الأسرى الأطفال والمرضى والأسيرات وما يعانوه من ألم وحرمان من الزيارات وعدم تقديم العلاج اللازم لهم وخاصة المرضى المقيمين فيما يسمى بمستشفى الرملة التي تديره مصلحة السجون ، حيث

أن هناك يكون الطبيب هو نفسه السجان ومجرد من كل المبادئ والقيم الإنسانية والأخلاقية وكل ممارساتهم تتعارض مع كل القوانين الدولية وخاصة إتفاقية جينيف الثالثة والرابعة .

وطالب الأستاذ عاطف مرعي مدير عام العلاقات العامة والإعلام من الوفد الزائر بضرورة تفعيل قضية الأسرى على كل المستويات وخاصة المجتمعات الأوربية التي عاشت سنوات

مضللة من الإعلام الإسرائيلي والرواية الكاذبة بأنهم ضحية للإرهاب ، وأشاد بدور الدبلوماسية الفلسطينية التي يديرها السيد الرئيس أبو مازن في مواجهة الرواية الاسرائيلية .

من ناحيته بيَن السفير زملط الحجم الهائل من الضغوط على القيادة الفلسطينية من قبل الإدارة الأمريكية السابقة والحكومة الإسرائيلية للمس بقضايا الأسرى والمعتقلين ومكانتهم القانونية وحقوقهم الأساسية، وأشاد بدور القيادة الفلسطينية التى أصرت على صرف رواتب الأسرى رغم استقطاعها من عائدات الضربية للسلطة الفلسطينية وتهديد البنوك العاملة في أراضي السلطة بعدم صرفها، وبين دور وزارة الخارجية في تدويل ملف الأسرى والدفاع عنهم في المحافل الدولية، والعمل على إثارة قضية الإعتقال الإداري المجحف والذى هو بالأساس قانون طوارئ ورثه الاحتلال الإسرائيلي عن بريطانيا، مؤكداً على أهمية تزويده بالمعلومات المستجدة واللازمة عن ذلك ، وعن اعتقال الاطفال والأسيرات والمرضى والتى تكشف حقيقة الاحتلال للعالم .

- **أبو بكر وفارس يستقبلان طاقم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر**

إستقبل رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر ورئيس نادي الأسير الفلسطيني قدورة فارس ٢٢ أكتوبر ٢٠٢١ في مكتب الهيئة في رام الله، طاقم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ضم كل من روبرت باترسون منسق البرنامج الصحي، كليمان دوباري منسق الزيارات، روبرت بترونيو نائب رئيس البعثة، وسهى مصلح مديرة الصليب في رام الله واريحا، وبحضور ومشاركة رئيس وحدة العلاقات الدولية رائد ابو الحمص والمحامي جميل سعادة ومن دائرة الإعلام أبرار الصيرفي.

وتحدث اللواء أبو بكر لطاقم اللجنة الدولية عن خطورة الأوضاع داخل سجون ومعتقلات الإحتلال، تحديداً وأن الهجمة على الأسرى كبيرة ومقلقة وتزايدت بشكل ملحوظ في الفترة التي اعقبت عملية نفق الحرية، حيث الإقتحامات والعزل والعقوبات والغرامات المالية.

وفيما يتعلق بالأسرى المضربين عن الطعام، حذر اللواء أبو بكر من خطورة التفرد بهم، حيث كانت هناك محاولات لإستخدام التغذية القسرية بحق الأسير مقداد القواسمة المضرب منذ ٩٢ يوماً، وهذا مؤشر خطير على إرتكاب جرائم خلال الفترة القادمة، مضيفاً أن الوضع الصحي للأسرى المضربين والأسرى المرضى مقلق، وأن الجرائم الطبية بحقهم مستمرة وعلنية، ونحذر من إستقبال المزيد من الأسرى شهداء.

من جانبه تحدث رئيس نادي الأسير الفلسطيني قدورة فارس، عن الآلية التي تم التعامل بها مع الأسرى مؤخراً، حيث تم إخضاع الأسرى الى محاكمات داخلية، والتي ترتب عليها فرض غرامات يومية باهظة كوسيلة إنتقامية رادعة، وفيها مخالفات جسيمة للأعراف والمواثيق الدولية، بالإضافة الى الإشكاليات المستمرة في قضية الزيارات والتذمر الدائم من الأهالي.

وكشف فارس أن سياسة تجميد الإعتقال الإداري والتي تستخدم كأداة للإلتفاف على الإضراب المفتوح عن الطعام، واستخدمت مؤخراً مع الأسيرين كايد الفسفوس ومقداد القواسمة، لن تجدي نفعاً لدى الأجساد التي أرهقها الجوع، والمطلوب اليوم أن يكون هناك موقف دولي حاسم لإنهاء الإعتقال الإداري.

من جانبه تحدث طاقم اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن دوره في التواصل مع الأسرى والمعتقلين، والقيام بدوره على أكمل وجه، مشيراً الى أنه يقع على عاتقه مهمات كبيرة وصعبة.

وأضاف الطاقم " نحن نحاول أن نكون في المكان الصحيح، ولكن التحديات كبيرة جداً، وتتطلب متابعة كبيرة في مختلف الجوانب، سواء فيما يتعلق بزيارة الأسرى المضربين أو الأسرى الستة الذين تمكنوا من الهرب من سجن جلبوع، وغيرهم من الأسرى الذين هم بحاجة جدية للوصول والتواصل معهم.

- **اللواء ابو بكر يستقبل رئيس قطاع فلسطين في الجامعة د. سعيد أبو علي**

استقبل رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر فى مارس ٢٠٢٢، الأمين العام المساعد ورئيس قطاع فلسطين في جامعة الدول العربية د. سعيد أبو علي، وذلك في اطار التحضير لفعاليات مركزية داعمة للأسرى في مقر جامعة الدول العربية .

وثمن اللواء أبو بكر المساعي الدائمة والجهد الكبير الذي توليه جامعة الدول العربية ومندوبية فلسطين لقضية الأسرى، والحراك والنشاط الدائم الذي يتضح في المجلة الفصلية الصادرة عن المندوبية.

وأشاد اللواء أبو بكر بالعمل الدائم والمستمر الذي يبذله د. أبو علي في دعم ومساندة قضية الأسرى والمعتقلين على الساحة الاقليمية، مؤكداً أن التعاون والشراكة بين الهيئة والمندوبية دائم، ويأتي في سياق التكامل والعمل المشترك.

من جانبه أكد الأمين العام المساعد أن كل ما يقدم في هذا المجال يأتي في سياق الواجب الوطني، والوفاء لمن ضحوا بأعمارهم وزهرات شبابهم في سبيل حريتنا.

- **هيئة شؤون الأسرى والمحررين في المحافظات الجنوبية تلتقى بالسيدة ميريام مولر مدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر بقطاع غزة**

هيئة شؤون الأسرى والمحررين ولجنة الأسرى والمؤسسات العاملة في شؤون الأسرى يلتقون فى ٢٧ / ٣ / ٢٠٢٢ بالسيدة ميريام مولر مدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر بقطاع غزة

بحضور السيد فايز الأقرع مستشار مديرة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والسيد ناصر الزبدة مسؤول برنامج زيارات الأهالي والسيدة آمال العويني مديرة مكتب الصليب الأحمر بمدينة خان يونس والسيد يوسف اليازجي مدير إعلامي باللجنة الدولية بالصليب الأحمر في غزة .

ودعا حسن قنيطة مدير عام هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللجنة الدولية للصليب الأحمر لممارسة دورها الذي وجدت من أجله في الانتصار لحقوق الإنسان.

وأوضحت السيدة مولر مديرة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بقطاع غزة أن استئناف برنامج

زيارات أهالي الأسرى فى ٢٩ آذار ٢٠٢٢ ، مضيفة أن هناك متابعة مستمرة من منظمة الصليب الأحمر لقضية الأسرى الممنوعين من الزيارة مشيرة لأسرى حركة حماس ومؤكدة على حق الأهالي في الاطمئنان على أبنائهم .

وشددت هيئة شؤون الأسرى و لجنة الأسرى للقوى الوطنية والإسلامية على دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الدولية والإنسانية في إعادة برنامج الزيارات بعيدا عن التصنيفات العنصرية الصهيونية والضغط على الاحتلال الصهيوني لإدخال ما يلزم الأسرى من مستلزمات حياتية ومادية .

- **اللواء ابو بكر يستقبل القنصل العام لمصر المستشار سعيد هلال**

استقبل رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ ، في مقر الهيئة، القنصل العام لمصر المستشار سعيد هلال، وذلك في إطار بحث كل المستجدات التي تتعلق بقضية الأسرى، وما يتعرضون له من هجمة وحشية غير مسبوقة بعد حادثة المعتقلين الستة الذين تمكنوا من انتزاع حريتهم والهروب من سجن "جلبوع"، في حين أُعيد اعتقال أربعة منهم لاحقًا.

وركز اللقاء على الخطوات التصعيدية التي تشنها إدارة سجون الاحتلال الإسرائيلي ووحداتها القمعية في مختلف المعتقلات منذ نحو أسبوع، حيث تم نقل مئات المعتقلين وعزل عدد منهم ووقف الزيارات والاعتداء عليهم، واستفزازهم وحرمانهم حتى من وجبات الطعام والكانتين في بعض الأيام.

وشهد اللقاء نقاشًا مفصلًا حول العديد من القضايا الهامة التي تمس الاسرى والشعب الفلسطيني، وعلى رأسها موضوع الأسيرات والأطفال، إلى جانب الأسرى المرضى والأسرى القدامى.

- **اللواء أبو بكر يلتقى عدد من الاعلاميين والمؤسسات**

إلتقى رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر بجمهورية مصر العربية وفق تقرير أصدره الباحث فى قضايا الأسرى والمرافق لرئيس الهيئة عدداص من الاعلاميين من بوابة الأهرام والأهرام المسائي في القاهرة، والإلتقاء برئيس التحرير الأستاذ ماجد منير،

موضحاً لهم أوضاع الأسرى وأهمية الدور الاعلامى العربى فى دعم نضالاتهم ، وتحدث اللواء أبو بكر بكل صراحة عن مكانة وأهمية جمهورية مصر بشعبها وقيادتها ومؤسساتها المختلفة لا سيما الإعلامية، لأن الشعب الفلسطيني يرى فيها بوابة حقيقية نحو المساندة والدعم في تحقيق الحلم الفلسطيني بإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وتبيض السجون والمعتقلات، وانهاء معاناة العائلات الفلسطينية من البعد القسري، الذي يحرمهم من آبائهم وأمهاتهم وأبنائهم وأحبائهم.

وأكد اللواء أبو بكر على أهمية الإعلام المصري النابع من قوته وقوميته، في التأثير على الإعلام العربي والعالمي، وحمل قضية الأسرى في سجون الإحتلال الى كافة المحافل الدولية، مشيداً بالمساحة الكبيرة التي توليها مؤسسة الأهرام لهذه القضية.

من جانبه قال رئيس التحرير أ. ماجد منير، أن بوابة الأهرام والأهرام المسائي تفتح ذراعيها لهذه القضية العادلة، والتي نعتبر أنفسنا شركاء حقيقيين فيها، ويقع على عاتقنا مسؤوليات كبيرة لخدمة هذه الشريحة المناضلة والمضحية.

وبين منير أن عمل الأهرام سيستهدف المجتمع الدولي، وسيوصل صوت الأسرى والمعتقلين وعائلاتهم الى أكبر قدر ممكن من الشعوب والمؤسسات، حتى تعلم كل الشعوب أن هناك أجساد بشرية محرومة من العيش بكرامة بقرار من الإحتلال.

- **اللواء قدرى أبو بكر فى جولة أوروبية**

قام رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر ووفد الهيئة ضم كل من مدير دائرة الدراسات والتوثيق الأستاذ عبد الناصر فروانة ومدير الإعلام الأستاذ ثائر شريتح ،

اللذان قاما بتغطيتها الاعلامية ونقلاً عن موقع "فلسطين خلف القضبان" للباحث فروانة ننقل باختصار أهم أنشطتها:

- **فعالية مساندة للأسرى والمعتقلين في العاصمة باريس :**

نظمت مؤسسة الأطفال المنسيين بالتعاون مع المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى، في المركز الثقافي الجزائري وسط العاصمة الفرنسية باريس فى ٢٠٢١/١١/٤، فعالية مساندة للأسرى والأسيرات في سجون الإحتلال الإسرائيلي ، وتطرق اللواء أبو بكر لكافة تفاصيل قضية الأسرى، وأشار لضرورة تفعيل قضية الأسرى والمعتقلين لدى المجتمعات المدنية الأوروبية، والتأثير على الشعوب لتكون أداة حقيقية للضغط على حكوماتها وبرلماناتها لردع إسرائيل وإيقافها عن هذا التطرف الخطير.

وأوضح اللواء أبو بكر أن مثل هذه الفعاليات يجب أن تنظم بإستمرارية، وعلينا أن نبرز الجانب الإنساني في قضيتهم، وتناول قصصهم وحكاياتهم التي تحمل قدراً كبيراً من الأوجاع والآلام.

وقدم الأستاذ أحمد أبو النصر عن المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى مداخلته عن مقابر الأرقام والحبس المنزلي، مشيراً الى أن إحتجاز الجثامين يعتبر أكبر جريمة بحق الإنسانية ليس في فلسطين فقط، بل على مستوى العالم لما تحمله من حقد وأنانية من هذا المحتل، بالإضافة الى جريمة الحبس المنزلي التي حولت الأهالي الى سجانين على أبنائهم والتي نتج عنها مشاكل نفسية وإجتماعية لهذه الأسر.

- **اللواء أبو بكر يلتقي السفيرة أبو حصيرة في بيت السفارة في باريس**

بحث رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر وسفيرة دولة فلسطين في فرنسا هالة أبو حصيرة، في اللقاء الذي جمعهما في بيت السفارة في العاصمة باريس فى ٢٠٢١/١١/٥، آخر مستجدات قضية الأسرى والمعتقلين في سجون الإحتلال الإسرائيلي، واطلع اللواء أبو بكر السفيرة أبو حصيرة على الحراك الكبير الذي شهدته هذه القضية خلال الشهور الماضية على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، حيث كان هناك تفاعلات غير عادية تحديداً بعد عملية نفق الحرية التي نفذها أسرى سجن جلبوع.

وأكد اللواء أبو بكر على ضرورة أن يتم إستغلال المتغيرات الأخيرة في هذه القضية، والعمل بكل الطاقات الممكنة لفضح جرائم الإحتلال المخالفة لكل القوانين والأعراف والمعاهدات الدولية، خصوصاً وأن الهجمة على الأسرى والمعتقلين منظمة ومقننة ومدعومة من كافة الأوساط السياسية والعسكرية الإسرائيلية.

وأضاف اللواء أبو بكر " فرنسا ساحة دولية مهمة يحب استهداف كافة قطاعاتها، على المستويات الرسمية والشعبية والمؤسساتية، ونأمل أن يكون هناك متابعة دائمة لكل تفاصيل قضية الأسرى والمعتقلين، مع التركيز على المعتقلين المرضى والأسيرات والأطفال وسياسة الإعتقال الإداري التي تحولت الى عقاب جماعي يدفع ثمنه الشعب الفلسطيني كل يوم، والأسرى القدامي وكبار السن.

من جانبها أوضحت السفيرة أبو حصيرة أن هناك تواصل دائم مع العديد من الجهات الفرنسية فيما يتعلق بهذه القضية الوطنية والإنسانية والإجتماعية والحقوقية، وأبدت السفيرة أبو حصيرة جاهزية السفارة للتواصل الدائم والعمل في كل الأوقات من أجل أسرانا وقضيتهم، وأن المجتمع الدولي الذي يتغنى بالحريات والديمقراطية عليه أم يكون وفيٌ لإتفاقياته، وأن يعمل على حمايتها وتطبيقها هناك لدى قادة الإحتلال الذين يتحاوزونها علناً دون أي خوف أو خجل.

- **اللواء أبو بكر يطلع النائب ماركو فانهيس على مجمل قضية الأسرى**

أطلع رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر النائب في البرلمان الفيدرالي البلجيكي عن حزب العمل ماركو فانهيس فى ٢٠٢١/١١/٨على مجمل تفاصيل قضة الأسرى والمعتقلين في سجون الإحتلال الإسرائيلي.

وأشار اللواء أبو بكر الى أن أكثر من مليون حالة إعتقال نفذها جيش الإحتلال والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بحق الشعب الفلسطيني، بينهم أكثر من ١٧ الف إمرأة وفتاة، وما يقارب ٥٥ الف قاصر، وفقاً لسياسات ممنهجة ومدعومة من أعلى الأوساط السياسية والعسكرية.

وشدد اللواء أبو بكر على تصاعد مستوى الجريمة الطبية داخل السجون والمعتقلات، حيث هناك المئات من الأسرى المرضى ينتظرون الموت الحقيقي نتيجة الجرائم الطبية التي تمارس بحقهم، والتي تتمثل بتركهم للأوجاع والآلام وحرمانهم من الأدوية والعلاج وعدم نقلهم الى المستشفيات، بالإضافة الى عدم الإلتزام بالإتفاقيات والمواثيق الدولية بتوفير الرعاية الصحية لأسرى حركات التحرر الذين تنطبق عليهم اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة، بما في ذلك من فحوصات دورية تعتبر حق أساسي لهم.

من جانبه أكد النائب فانهيس أن حزب العمال يعتبر قضية الشعب الفلسطيني على رأس أولوياته الخارجية، وأن دعمه للخلاص من الإحتلال ونيل الحرية يبدأ من السعي لفضح جرائم الإحتلال ومقاطعته وفرض العقوبات على دولة إسرائيل.

وأضاف فانهيس " ما سمعته من معلومات عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين صادم، وإننا سنحمل كافة هذه التفاصيل للتأثير على الرأي العام البلجيكي وتجنيده لدعم قصية الشعب الفلسطيني وأسراه، كما سنطرح كل هذه البيانات في البرلمان البلجيكي وأمام وزيرة الخارجية البلجيكية ".

وتمنى النائب فانهيس أن يتم تزويدهم بكافة المعلومات والبيانات التي تساعدهم في الكشف عن إجرام الإحتلال الإسرائيلي، وفضح ممارساته وسياساته العنصرية الإنتقامية والتي تتنافى مع كافة الأعراف والإتفاقيات والمواثيق الدولية.

- **اللواء أبو بكر يلتقى بوفد من السفارة والجالية الفلسطينية**

إستقبل رئيس برلمان بروكسل رشيد مدران فى ٢٠٢١/١١/٨رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر والوفد المرافق له في مبنى رئاسة برلمان بروكسل.

واستمع رئيس البرلمان الذي كان برفقته عضو مجلس الشيوخ ناديا اليوسفي وطاقم من مكتبه، لشرح مفصل من قبل رئيس الهيئة عن قضية الأسرى والمعتقلين، وما تتعرض له هذه الفئة من انتهاكات حقيقية ترتقي الى مستوى جرائم الحرب التي يجب أن يحاسب عليها قادة الإحتلال في الحكومات المتعاقبة وإدارة السجون.

وأوضح اللواء أبو بكر أن إسرائيل ماضية في تنفيذ الإعتقالات بحق الفلسطينيين والفلسطينيات، وكل ليلة هناك العشرات ممن تقتحم بيوتهم، وينقلون الى مراكز التوقيف والتحقيق الإسرائيلية غالبيتهم من الأطفال القصر.

وطالب اللواء أبو بكر رئيس البرلمان والنواب التحرك الفوري لردع إسرائيل ووضع حد لهمجيتها، تحديداً وأن بروكسل عاصمة مهمة، ولها مكانتها وقيمتها على الساحة الأوروبية والدولية، وأن أي تحرك لإنقاذ الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين يجب أن يبدأ من هنا.

ووضع اللواء أبو بكر بين يدي رئيس البرلمان كافة المعلومات والبيانات التي تتعلق بالأسرى والمعتقلين، والسياسات التي تطبق بحقهم في كافة الإتجاهات الحياتية والصحية والقانونية، والخروقات اليومية اللا أخلاقية واللا إنسانية والتي تتنافى مع حقوق الإنسان، مشدداً على مواصلة جريمة إحتجاز جثامين الشهداء الذي أستشهدوا داخل الأسر سواء في مقابر الأرقام او الثلاجات.

وطرح رئيس البرلمان العديد من الأسئلة والإستفسارات التي تتعلق بالأسرى والمعتقلين والتعامل معهم، تحديداً المرضى والقاصرين، مؤكداً أنهم يمتلكون الجاهزية الكاملة للتعاون في سبيل مساعدة هذه الشريحة من خلال العديد من الوسائل والطرق التي يجب أن نعمل سوياً من خلالها.

وأعرب رئيس البرلمان عن استيائه واحباطه من استمرار وتصاعد التطرف الإسرائيلي، حيث كان من المتوقع أن تكون الحكومة الإسرائيلية الحالية مختلفة عن سابقتها، ولكنه للأسف التطرف والجريمة في تصاعد.

من جانبها أوضحت عضو البرلمان ومجلس الشيوخ اليوسفي عن الإجراءات التي تم إتخاذها في البرلمان البلجيكي من طرح مواد ونصوص ومقاطعة اقتصادية لدولة الإحتلال، ولكن ذلك يدفعنا للتفكير بآليات جديدة لمواجهة هذا التطرف الخطير.

- **اللواء أبو بكر يلتقى عضو البرلمان الأوروبي ماركو بوتينجا**

التقى رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر فى ٢٠٢١/١١/٩ بعضو البرلمان الأوروبي ماركو بوتينجا وناقش معه ملفات عدة منها: الإعتقال الإداري والأسرى المرضى والقصر، وبين اللواء أبو بكر للبرلماني بوتينجا، والذي ينتمي لحزب العمل ويعمل

ضمن مجموعة اليسار الموحد، أن سياسة الإعتقال الإداري أصبحت بمثابة عقاباً جماعياً للأسير وعائلته، حيث يعتقل بدون أي تهم أو محاكمات، ولا يملك موعد محدد للإفراج عنه، وأن ذلك يعود لمزاجية ضابط المخابرات الإسرائيلي الذي يتولى إدارة المنطقة الجغرافية التي يسكنها المواطن الفلسطيني.

وطالب اللواء أبو بكر من خلال بوتينجا البرلمان الأوروبي التحرك الفوري لإنقاذ ما يقارب ٤٧٠٠ أسيراً فلسطينياً وعربياً، وأن للبرلمان مكانته الدولية التي تستطيع وضع حد للتفرد الإسرائيلي بهذه الشريحة المناضلة، مؤكداً أن الأرقام والإحصائيات داخل السجون والمعتقلات

تدلل على مدى همجية هذا الإحتلال الذي يحتجز العشرات من الأسرى والمعتقلين منذ ثلاثة وأربعة عقود.

وأشار بوتينجا الى أن إسرائيل تسعى الى تشويه صورة الأسير الفلسطيني في أوروبا والمؤسسات التي تعمل معهم، من خلال الإدعاء أن الدعم البلجيكي للفلسطينيين يساعد على (الإرهاب)، ولكن هذا الإدعاء مكشوف لدينا، ورواية إسرائيل لن تغير قناعتنا في الإستمرار بدعم الشعب الفلسطيني ومساعدته لنيل حريته وإستقلاله.

- **اللواء أبو بكر بالسفير الفرا، وبرئيس جمعية الصداقة الفلسطينية البلجيكية**

التقى رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر ووفد الهيئة الذي يرافقه بسعادة السفير عبد الرحيم الفرا، سفير دولة فلسطين لدى بروكسل ولوكسمبورغ والاتحاد الأوروبي ، وتم الحديث في العديد من القضايا الفلسطينية، وبشكل خاص قضية الأسرى والمعتقلين في سجون الإحتلال، وكيفية استغلال الساحة البلجيكية والعاصمة بروكسل كثقل سياسي أوروبي هام لوضع حد للتفرد والجريمة الإسرائيلية بهذه الشريحة المناضلة

والتقى برئيس جمعية الصداقة الفلسطينية البلجيكية بير كالند وتحدث اللواء أبو بكر في مجمل قضية الأسرى، وأهمية التضامن الشعبي والأهلي الدولي مع قضيتهم في هذا الوقت تحديداً، والذي يتعرضون فيه لهجمة شرسة وعنصرية على يد جنود الإحتلال والمخابرات الإسرائيلية وإدارة السجون.

وطالب اللواء أبو بكر بضرورة الإسراع في العمل الجاد لوضع حد لسياسة الإعتقال الإداري، والإستمرار في اعتقال الأطفال بما في ذلك الإعتقال المنزلي لأطفال القدس، والذي حول الأسر والعائلات الى سجانين على أطفالهم، وإعتقال النساء وإحتجازهم في ظروف تفتقد لأدنى مقومات الحياة الإنسانية والحياتية والصحية.

من جانبه عبر كالند عن سعادته بهذا الإستقبال واللقاء، مشيراً الى أن التضامن مع الشعب الفلسطيني موجود منذ أكثر من نصف قرن، تحديداً منذ عام ١٩٧٠، والتي شهدت بناء شبكة تضامن لا زالت مستمرة حتى اليوم.

وأوضح كالند أن قضية الأسرى حاضرة في عمل المؤسسة وتتعامل معها عنواناً رئيسياً، حيث تم تشكيل لجنة دولية للدفاع عن الأسير القائد مروان البرغوثي ومطالبة الإفراج عنه، وأنا عضو فاعل فيها، وتم الحديث في هذه القضية في العديد من الأماكن والمناسبات داخل بلجيكا وخارجها.

وأضاف كالند " في الفترة السابقة كان البلجيك يعتقدون أن إسرائيل محتلة من الفلسطينيين، ولكن اليوم ما يقارب ٩٥٪ منهم يعلمون تماماً أن الشعب الفلسطيني محتل من قبل إسرائيل التي سرقت أرضه، وتمارس بحقه الجريمة التي تفتقد لكل المقومات الأخلاقية والإنسانية، لذلك نشاهد اليوم حملة صهيونية في اهم الصحف الصادرة باللغة الفرنسية في بلجيكا تدعي أن دعم الشعب الفلسطيني وقضيته يشجع الإرهاب، وهذا يزيدنا تصميماً على دعم الحقوق الفلسطينية أكثر ".

- **اللواء أبو بكر يلتقى بأمين عام المنظمة الدولية للحقوقيين الديمقراطيين**

إختتم رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر، لقاءاته الرسمية في جولته الدولية بالإجتماع في بروكسل فى ٢٠٢١/١١/١٠، بالأمين العام للمنظمة الدولية للحقوقيين الديمقراطيين يان فرمون، وأوضح اللواء أبو بكر أن التجاوزات العلنية لكل المبادئ القانونية والحقوقية العالمية والدولية في التعامل مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، تمارس بشكل علني من قبل حكومة الإحتلال الإسرائيلية وأجهزتها العسكرية والمدنية، مما يعكس مدى إستهتارها بالمنظومة الدولية، التي نأمل أن تخرج من صمتها للجم ومحاسبة إسرائيل.

وأكد اللواء أبو بكر أن الجهاز القضائي الإسرائيلي يعمل بأوامر وتوجيهات الحكومة الإسرائيلية ومخابراتها، وأن المحاكم والقضاة مسيرين بالكامل، والنظر في قضايا الأسرى والمعتقلين شكلي روتيني ليس أكثر، وهذا يشكل انتهاك واضح لأخلاقيات المهنة القانونية والحقوقية.

وتمنى اللواء أبو بكر من المنظمة الدولية للحقوقيين الديمقراطيين الدوليين أن تلعب دوراً حقيقياً في فضح جرائم الجهاز القضائي الإسرائيلي الذي يعتبر شريكاً أساسياً في هذه الجريمة والمعاناة.

وتحدث الأمين العام يان فرمون عن طبيعة عمل المنظمة، والتي تضم في عضويتها ٥٠ مؤسسة في مختلف دول العالم، بينها مؤسستين فلسطينيتين وهما نقابة المحاميين والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، حيث أكد على أن التعامل مع القضية الفلسطينية وحقوق شعبها حاضراً على الأجندات بشكل دائم.

وبين فرمون أن كافة مؤسسات المنظمة فاعلة ونشطة، وتتضامن بشكل دائم مع الحقوق الفلسطينية، ولديها بصمات واضحة في المشاركة في النشاطات التي أقيمت في العديد من الأماكن في دول العالم، وأنه خلال المستقبل سيتم طرح قضية الأسرى خلال جلسات المنظمة، وستكون مادة أساسية على جدول الأعمال.

وأضاف فرمون " هناك تغير بسيط في موقف المجتمع الدولي من ممارسات وجرائم الإحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني بأكمله، وبشكل خاص الأسرى والمعتقلين، ولكن هذا يتطلب منا أن نعمل سوياً ومضاعفة الجهد لإحداث شيء إضافي من التغيير في الموقف

الدولي، وقضية فتح تحقيق في هذه الجرائم من قبل محكمة الجنايات الدولية بمثابة الخطوة الأولى".

- **اللواء أبو بكر يلتقى برئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان**

التقى رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر فى في تشرين الثانى/نوفمبر ٢٠٢١ برئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر د. مشيرة خطاب في القاهرة.

وأطلع اللواء أبو بكر د. خطاب على كافة الإنتهاكات التي تمارسها دولة الإحتلال الإسرائيلي بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، والتي تستهدف وكل تفاصيل الحياة اليومية لهم، وإنكار منظومة حقوقهم بالكامل ، متمنياً على المجلس أن يكون له دور حقيقي في إنشاء منظومة

مسائلة لدولة الإحتلال على جرائمها، وأن هذا يبدأ من خلال مراسلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمخاطبة مكتبها العامل في فلسطين بضرورة أن يتم التعامل مع قضية الأسرى

والمعتقلين بشكل مهني، وتحقيق العدالة للحقوق الإنسانية لهم، استناداً للمواثيق والإتفاقيات الدولية.

من جانبها أبدت د. خطاب كامل تعاونها مع هذه القضية، مؤكدةً على موقف جمهورية مصر الثابت اتجاه الشعب الفلسطيني ومناضليه، وأن المجلس مؤمن بحقوق الأسرى الفلسطينيين، وأن إنتهاكها يعتبر إنتهاكاً لمنظومة حقوق الإنسان على مستوى العالم.

- **استقبال السفير البولندي :**

استقبل رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر فى ٢٠٢٢/٣/٢٣ بمقر الهيئة في رام الله، السفير البولندي لدى دولة فلسطين بشيمسواف شيش، ورئيس القسم

السياسي في الممثلية كلارا دابروفسكا، ومديرة مكتب الممثلية سدين قبّج، واطلعهم على مختلف المستجدات في قضية الأسرى والمعتقلين، والتطورات الأخيرة التي طرأت عليها.

ووضع اللواء أبو بكر السفير والوفد الذي رافقه في تفاصيل حياة الأسرى والمعتقلين، والمنحنى الخطير الذي شهدته قضيتهم، والمتمثل في عمل حكومة الاحتلال الاسرائيلي وادارة واستخبارات السجون لفرض سياسة أمر واقع جديدة، تستهدف كافة الأمور الحياتية والصحية.

وبين خلال اللقاء بالوفد أن" السجون اليوم مقابر حقيقية ، تمارس جرائم الحرب، ويتم تجاوز كافة الاعراف والمواثيق والاتفاقيات الدولية علناً، وتتصرف دولة الاحتلال وكأنها خارج المنظومة الدولية، وكل الانتهاكات اللااخلاقية واللاانسانية تنفذ ضمن سلسلة قوانين مقرة من قبل الكينيست الاسرائيلي".

من جانبه أبدى السفير البولندي تؤثره الكبير بالحقائق الصادمة التي عرضت امامهم و تضامنه مع واقع الأسرى المرير داخل السجون، كما أعلن عن نيته في اعداد تقرير مفصل لدولته يجسد معاناة الأسرى الفلسطينيين و عنصرية الاحتلال الاسرائيلي.

وحضر الاجتماع من الهيئة الوكيل المساعد عبد العال العناني، ورئيس وحدة العلاقات الدولية رائد ابو الحمص، ومستشار الوزير فراس سلامة، ومدير الاعلام عروبة حمايل، ومدير النشاطات والترجمة نور تلباني، ومدير المتابعة طارق رفاعي، و المتدرب البلجيكي وليام دوفريمو.

- **نائب رئيس الهيئة د. عبد القادر الخطيب فى تونس :**

قام وفد من هيئة شؤون الاسرى والمحررين بنائب رئيس الهيئة د. عبدالقادر الخطيب بزيارة لتونس فى مارس ٢٠٢٢ استمرت بضع أيام بدعوة من مؤسسة رؤى شباب تونس وحركة قرطاج الجديدة.

وشملت الزيارة برامج وفعاليات تضامنية مع الأسرى في سجون الإحتلال الإسرائيلي، حيث انطلقت الفعاليات من مدينة سوسة بمشاركة سفير فلسطين في تونس، والأستاذ نزار الشعري، رئيس حركة قرطاج الجديدة، حيث استمرت الفعاليات لمدة يومين.

وأطلق المشاركون في الملتقى حملة أسرى فلسطين احنا معكم، تعبيراً عن دعمهم وإسنادهم للأسرى في سجون الإحتلال.

وبين د. عبد القادر الخطيب فى كل محطات زياراته والأنشطة عن واقع الحركة الأسيرة والنتهاكات الاسرائيلية بحقهم، وشارك الأنشطة سفير فلسطين بتونس الدكتور هايل الفاهوم، والذي أكد بكلمته على قضية الأسرى.

- **وفد من هيئة الأسرى من غزة والضفة فى زيارة لجامعة الدول العربية**

التقى وفد من هيئة شؤون الأسرى والمحررين فى ٢٠٢٢/٢/٢١، بسعادة السفير د. سعيد أبو علي الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية ورئيس قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، وذلك في مكتبه بمقر جامعة الدول وسط العاصمة المصرية (القاهرة) بحضور عدد من كوادر القطاع.

وضم وفد الهيئة كل من وكيل مساعد هيئة الأسرى الأخ عبد العال العناني، ومدير وحدة الدراسات والتوثيق عبد الناصر فروانة، ومدير وحدة العلاقات الدولية رائد أبو الحمص.

وتباحث الطرفان خلال اللقاء آخر المستجدات التي تتعرض لها الحركة الأسيرة من تصعيد وانتهاكات خطيرة في مختلف السجون، كما تم مناقشة سبل دعم الأسرى ومساندتهم وتفعيل قضيتهم.

وتناولوا أيضاً آليات إحياء يوم الأسير الفلسطيني لهذا العام داخل أروقة جامعة الدول العربية.

وفي ختام اللقاء ثمن وفد الهيئة دور جامعة الدول وخاصة قطاع فلسطين في دعم قضية الأسرى، والحرص على أهمية إنجاح الفعاليات القادمة التي تم الاتفاق عليها سابقاً.

كما التقى الوفد باتحاد المحامين العرب بالقاهرة، وأطلعه على آخر المستجدات التي تتعرض لها الحركة الأسيرة من تصعيد وانتهاكات خطيرة في مختلف سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وبحث الوفد مع الأمين العام لاتحاد المحامين العرب بالقاهرة المكاوي بنعيسى، ورئيس لجنة فلسطين ومقاومة التطبيع النقيب حسين شبانة، خلال لقائهم في مقر الاتحاد، سبل دعم الأسرى ومساندتهم وتفعيل قضيتهم، وما يتعرض له الأسرى من حرمان للحرية ونقص الرعاية الطبية، خاصة بعد إصابة العديد منهم بفيروس "كورونا".

وأكد أمين دولة المقر المستشار سيد شعبان، ضرورة تدويل قضية الأسرى لفضح ما يرتكبه الاحتلال بحق هؤلاء البواسل، وضرورة اتخاذ خطوات مشتركة مع هيئة شؤون الأسرى ونادي الأسير بغرض رفع المعاناة عن الأسرى.

وفي إطار تدويل قضية الأسرى وحشد الدعم والاسناد العربي والاقليمي، قام بزيارة لمبنى الاذاعة والتلفزيون المصري (ماسبيرو) وسط القاهرة، تلبية لدعوة عدد من الاعلاميين، ويجري العديد من اللقاءات الصحفية حول أوضاع الأسرى وآخر المستجدات المتعلقة بالأحداث داخل السجون الاسرائيلية.

- **رئيس الهيئة اللواء قدرى أبو بكر يستقبل وفداً من البرلمان الأوروبي:**

استقبل رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر فى مقر الهيئة برام الله فى ٢٠٢٢/٦/١٣ وفداً أوروبياً رئيسة البرلمان إيراتكسي جارسيا، وأعضاء في البرلمان بيدرو ماركيز وإيليندا يونسيفا وإيفين إنسير وهي المقرر الدائم لفلسطين في لجنة البرلمان للشؤون الخارجية، بالإضافة إلى عدد من مساعديهم.

وحضر اللقاء إلى جانب رئيس الهيئة نائبه وكيل الهيئة الدكتور عبد القادر الخطيب، ورئيس وحدة العلاقات الدولية رائد أبو الحمص، والمستشار د. فراس سلامة والمحاميان جميل سعادة ونبيل ازحيمان، ومن الاعلام والعلاقات الدولية نور تلباني، ابرار الصيرفي، رشا قاسم، دعاء أبو عين، فرح مصري ونورس سلمة.

وخلال اللقاء أكد اللواء أبو بكر أن للبرلمان الأوروبى مكانته وأهميته على الساحة الدولية، ويستطيع أن يكون عاملاً مؤثراً في وضع حد لجرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق أسرانا وأسيراتنا، ووقف الجرائم التي تُرتكب بحقهم يومياً.

وبين اللواء أبو بكر للبرلمانيين حقيقة صعوبة الظروف الحياتية والصحية داخل السجون والمعتقلات، مشيراً بأن ما يتعرض له الأسرى والمعتقلين مخالف لكل الأعراف والقوانين الدولية، وإن إسرائيل تُمارس جرائمها وفق قوانين مقرة من قبل الكنيست الإسرائيلي، وهذا ما يضاعف الخطر والقلق على حياتهم.

وقال اللواء أبو بكر " أصبح من غير المنطق أن يُترك أسرانا فريسة لهذا الاحتلال وأدواته، وبالرغم من حالة الإحباط التي يعيشها الشعب الفلسطيني وقيادته من الصمت الدولي، إلا أننا لا زلنا نتطلع إلى شيء من الأمل أن يخرج من بين هذا الهدوء صوت مرتفع يقول لإسرائيل كفى".

وأضاف اللواء أبو بكر بأن الاحتلال لا يزال يعتقل في سجونه ٤٦٠٠ أسيراً، منهم ٦٨٠ معتقلاً إدارياً، و ٥٥١ محكومين بالسجن مدى الحياة، و ١٧٢ طفلاً، و ٣١ أسيرة وقاصر، و أكثر من ٥٠٠ أسير مريض موزعين في عدة سجون ومعتقلات.

ودعا اللواء أبو بكر رئيسة وأعضاء البرلمان لزيارة السجون والمعتقلات، والوقوف على تفاصيل حياتهم والاستماع لهم، بالرغم من تيقننا بأن إدارة السجون لن تسمح لكم بذلك.

من جانبها أكدت رئيسة البرلمان أن الهدف من الزيارة الوقوف على الحقائق المتعلقة بالأسرى والمعتقلين، وأن حاجتهم لها نابعة من إيمانهم في تشكيل لوبي ضاغط قادر على تحريك الأطراف الدولية لوضع حد للانتهاكات بحق الأسرى الفلسطينيين.

كما استمع طاقم الهيئة لكل استفسارات الوفد البرلماني، وتم تقديم جميع الاجابات على كافة ما طرح منهم، كما تم قدم لهم تقارير باللغتين الانجليزية والفرنسية تتضمن كل المعلومات والتفاصيل عن قضية الأسرى، والتفاعلات والمستجدات المتعلقة بها.

- **هيئة الأسرى والمؤتمر الأوروبي السابع لمناصرة الأسرى الفلسطينيين ١٨- ١٩ يونيو/ حزيران ٢٠٢٢ في مدينة مالمو جنوبي السويد**

مالمو- "القدس العربي": انطلقت في مدينة مالمو جنوبي السويد، يومى ١٨- ١٩ يونيو/ حزيران ٢٠٢٢ ، أعمال المؤتمر الأوروبي السابع لمناصرة الأسرى الفلسطينيين والذي ينظمه التحالف الأوروبي لمناصرة الأسرى، بمشاركة واسعة من ممثلي جمعيات أوروبية ومنظمات حقوقية دولية وبرلمانيين أوروبيين، إلى جانب مشاركة فلسطينية واسعة من مختلف الجاليات الفلسطينية في أوروبا والولايات المتحدة، وممثلين من فلسطين، وبحضور سفيرة دولة فلسطين لدى السويد، رولا محيسن، وممثلي المؤسسات الفلسطينية التي تعنى بشؤون الأسرى. وقد تأخر وصول عدد كبير من المدعوين من الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب عدم منح السفارة السويدية التأشيرات في

الوقت المناسب وعلى رأسهم وفد هيئة شؤون الأسرى والمحررين المكون من المدير العام ومدير دائرة القانون الدولى الدكتور رأفت حمدونة ، والذى تم اختياره من التحالف الأوروبى لعرض كلمة تعريفية واحصائية شاملة عن الأسرى، و المحامية في الهيئة الأستاذة دعاء أبو عين ، ومثل الهيئة فى المؤتمر كلاً من مدير الإعلام والعلاقات العامة في الهيئة الأستاذ ثائر شريتح الذى ألقى كلمة رئيس هيئة الأسرى اللواء قدرى أبو بكر في افتتاحية المؤتمر، برفقة رئيس وحدة العلاقات الدولية في هيئة شؤون الأسرى والمحررين رائد أبو الحمص.

واستمرت أعمال المؤتمر يومين متتاليين، تخللها ورشات عمل متخصصة قدمها خبراء في القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وخبراء في الإعلام بلغات متعددة. وشارك فى المؤتمر نحو ١٢٠ شخصا، وسلطت الأوراق المقدمة الضوء على القضايا المتعلقة بحقوق الأسرى وأوضاعهم ومعاناتهم اليومية في سجون الاحتلال، بهدف الوصول إلى أنجع السبل والآليات التي تساهم في تدويل قضيتهم وإيصال رسالتهم إلى العالم.

وقد تحدث في المؤتمر فى اليوم الأول بالإضافة إلى رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدرى أبو بكر ، وسفيرة فلسطين فى السويد رولا محيسن ، الدكتور خالد حمد، رئيس التحالف الأوروبي لنصرة أسرى فلسطين، والذي افتتح المؤتمر، وأكد على أهمية تدويل قضية الأسرى خاصة قضية المعتقلين الإداريين والأسرى المرضى والأسرى الأطفال.

كما قُدمت رسائل تضامن من السيدو أوميهاناراسوبتش كاسوموفيش، من حزب اليسار السويدي، والسيد رمزي رباح، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والسيد خورجيمورتينسين من حزب القائمة الموحدة بالدنمارك، والسيدة مريم وود من لجنة التضامن مع فلسطين في هولندا، وعضو البرلمان البريطاني السابق كريس وليامسون.

كما استمع المؤتمر لرسالة مسجلة للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين من عضوة الكونغرس الأمريكي رشيدة طليب، وكذلك رسالة مسجلة من السيد وليد العمري، مدير مكتب الجزيرة في فلسطين، حول ظروف استشهاد الصحافية شيرين أبو عاقلة.

وقدم المدير العام ومدير دائرة القانون الدولى الدكتور رأفت حمدونة ، المتخصص في شؤون الأسرى والمعتقلين، فى الكلمة الافتتاحية بالفيديو كلمة تعريفية واحصائية شاملة عن الأسرى ، وتم تنظيم جلسة في اليوم الأول للمؤتمر حول المحكمة الجنائية الدولية ودورها في ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين. وقد تحدث في الجلسة ثلاثة خبراء سلطوا الضوء على المحكمة وآليات عملها وتسييسها من أجل حماية إسرائيل.

وقد كرّم التحالف الأوروبي لنصرة الأسرى الفلسطينيين عددا من النشطاء الأوروبيين بالإضافة إلى أسير محرر، والمحامي علي أبو هلال لتفانيه في خدمة الأسرى وحضوره كافة مؤتمرات اللجنة السبعة، ومتابعته شؤون الأسرى وتوثيق الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل وتحويلها للمحكمة الجنائية الدولية.

واختتم المؤتمر أعماله مساء الأحد بإصدار بيان ختامي يتضمن التوصيات التي أقرّتها ورشات العمل المختصة، واعتماد آليات تنفيذها عبر لجان اللجان الأربعة المختصة القانونية والطبية والإعلامية والسياسية.

- **اللواء أبو بكر: الاحتلال تجاوز كل الخطوط الحمراء في تعامله مع أسرانا وأسيراتنا**

طالب رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر فى كلمة الافتتاح بالمؤتمر، المشاركين في المؤتمر السابع للتحالف الأوروبي لمناصرة أسرى فلسطين كافة الأصدقاء الدوليين

من أوروبا وخارجها، بالعمل الجاد لوضع حد للتطرف الإسرائيلي بحق أسرانا وأسيراتنا في سجون الاحتلال.

وقال اللواء أبو بكر في كلمته، والتي قدمها بالنيابة عنه مدير الإعلام والعلاقات العامة في الهيئة ثائر شريتح، " بأن إسرائيل صعدت من جرائمها خلال السنوات الماضية بحق الأسرى والمعتقلين، متجاوزة بذلك كل المواثيق والأعراف والاتفاقيات الدولية، وتفرض ممارساتها اللا أخلاقية واللا إنسانية لتنمية تطرفها ونزعاتها العنصرية ، وهو ما يجب أن يواجه بكم ومن خلالكم".

وتحدث اللواء أبو بكر عن حجم الجريمة بحق الأسرى المرضى، وما يتعرضون له من موت ممنهج ومخطط، فهم يتركون فريسة للأمراض والأوجاع، ويحرمون من العلاج والأدوية.

وتمنى اللواء أبو بكر من كافة الحضور الوقوف عند الأرقام التالية، والتي تلخص حجم الوجع والحرمان وقتل للروح والجسد، حيث نفذ الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ما يقارب مليون حالة اعتقال، ويحتجز حالياً في سجونه ومعتقلاته ٤٦٠٠ فلسطينيا وفلسطينية، منهم ٥٥١ محكومين بالسجن المؤبد (مدى الحياة)، و ٦٨٢ معتقلا إدارياً، و ٥٠٠ مريض، و ١٧٢ قاصر ، وأكثر من ٢٢٠ أسيراً ومعتقلا مضى على اعتقالهم ٢٠ عاماً فأكثر، و ٣٢ إمرأة وفتاة، مشيراً إلى أن هذه ليست أرقاماً فقط، بل إنها قصص إنسانية وحكايات وحالات يمارس عليها الظلم جهراً وعلانية.

وفيما يتعلق بعدم إصدار التأشيرات لعدد من المختصين في الهيئة والمؤسسات الأخرى العاملة في مجال الأسرى، ولأسرى محررين كان من المفترض أن يقدموا شهاداتهم الحية حول تجربتهم ومعاناتهم، فقد شدد أبو بكر بكلمته على أن السويد وكافة دول أوروبا تشكل لنا الأمل والطموح في أن تتحقق العدالة لشعبنا وأسرانا، مؤمنين بدوركم في مساعدتنا للخلاص من الاحتلال، وآملين منكم عدم التعاطي مع الروايات الإسرائيلية التي تسعى لتشوية نضال شعبنا ومناضليه ومؤسساته.

ووجه اللواء أبو بكر شكره للقائمين على المؤتمر وكافة الحضور، ولسفيرة دولة فلسطين في مملكة السويد، ولأمين سر وأعضاء اقليم حركة فتح ولاتحاد الجاليات الفلسطينية، كما وجه شكره لأسرانا الأبطال داخل السجون والمعتقلات وللأسرى المحررين ولكافة مؤسسات الأسرى التي حرمت من المشاركة في هذا المؤتمر بسبب عدم إصدار التأشيرات وفي مقدمتهم المحامية في الهيئة دعاء أبو عين، والدكتور رأفت حمدونة، مؤكداً أن غياب مشاركة هذه المؤسسات والمختصين فيها له آثاره على المؤتمر، ولكن التعاون والتكامل سيتغلب على هذا الحرمان وهذا الرفض.

- **كلمة المدير العام ومدير دائرة القانون الدولى الدكتور رأفت حمدونة فى افتتاحية المؤتمر بفيديو مسجل وتضمنت:**

تصادر سلطات الاحتلال المكانة القانونية للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين " كأسرى حرب أو معتقلين سياسيين) مكفولة حقوقهم السياسية والانسانية التى أكدت عليها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والاتفاقيات والمواثيق الدولية وفقاً للمادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع، والتي تطالب بمعاملة إنسانية لجميع الأشخاص (الأسرى والمعتقلين) سواء، وعدم تعريضهم للأذى، وتحرم على الدولة الآسرة الإيذاء أو القتل، والتشويه، والتعذيب، والمعاملة القاسية، واللاإنسانية، والمهينة، واحتجاز الرهائن، والمحاكمة غير العادلة.

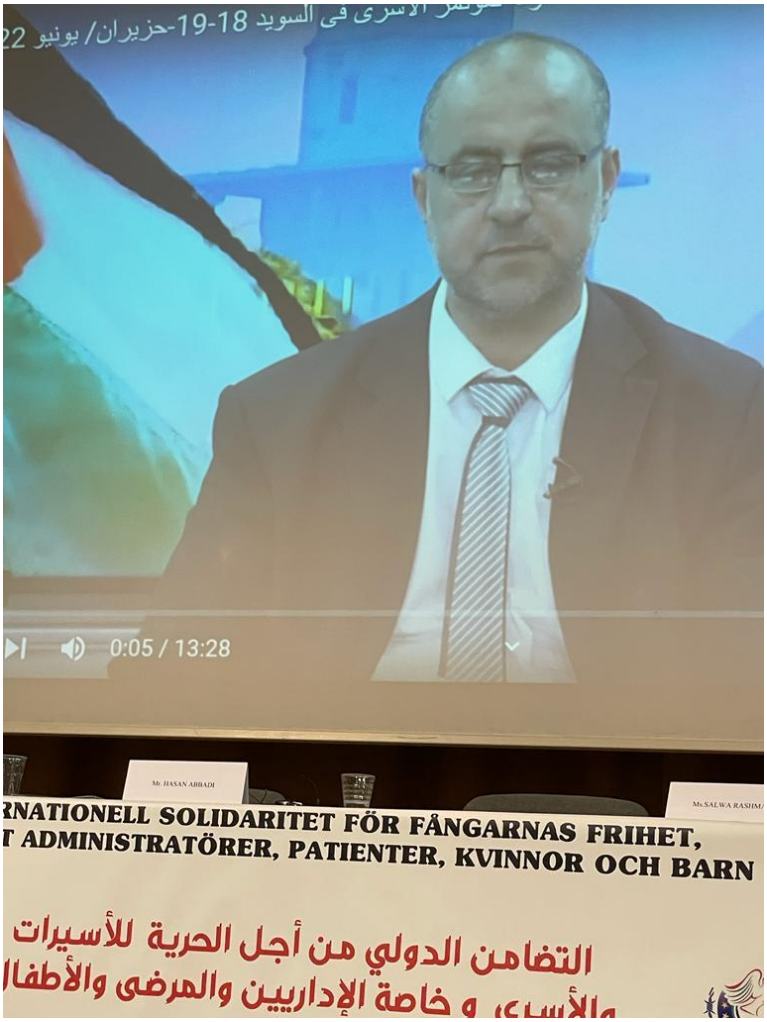

وتستخدم سلطات الاحتلال مصطلح (سجناء) بدل أسرى أو معتقلين كمرتكبي أفعال يعاقب عليها القانون، حتى سياسياً استخدمت سلطات الاحتلال قضية الأسرى والمعتقلين كورقة مساومة فى أعقاب اتفاقية أوسلو فى العام ١٩٩٣ وأخضعتها للابتزاز والاستغلال ولازال منهم أسرى لهم فى الاعتقال ما يقارب من الأربعين عاماً ولا يزال ٢٥ معتقلا من قدامى الأسرى ما قبل أوسلو رهن الاعتقال حتى هذه اللحظة .

مليون حالة اعتقال منذ بداية الاحتلال :

بلغت حالات الاعتقال في صفوف الفلسطينيين لدى سلطات الاحتلال نحو مليون حالة اعتقال، منذ بداية احتلاله لفلسطين من كافة فئات وشرائح الشعب الفلسطيني دون استثناء كبار وصغار، ذكور وإناث .

منهم ما يزيد عن (٥٠) ألف حالة اعتقال من الأطفال

وما يقارب من (١٧) ألف حالة اعتقال من الفتيات والنساء والأمهات

احصائية عامة عن الأسرى والمعتقلين :

لا يزال منهم فى السجون وفقاً لآخر تقرير لهيئة شؤون الأسرى والمحررين والمؤسسات العاملة فى مجال الأسرى فهنالك نحو (٤٦٠٠) أسيراً موزعين على ٢٣ سجن أو معتقل أو مركز توقيف أو تحقيق، من بينهم (٣١) أسيرة، و (١٧٢) طفلاً(٦٨٢) معتقلاً إدارياً ، و(٥٠٠) أسير مريض ، و(٥٥١) أسير يقضون حكماً بالسجن (مدى الحياة) لمرة واحدة أو لعدة مرات ، أعلاهم حكماً الأسير عبد الله البرغوثي المحكوم بالسجن المؤبد (٦٧ مرة).

قائمة قدامى الأسرى بتصاعد مستمر

ارتفعت قائمة "عمداء الأسرى" ممن أمضوا أكثر من عشرين عاماً فى الاعتقال إلى (٢١٤) أسير.

من بينهم (٣٧) أسيراً مضى على اعتقالهم أكثر من ٢٥ عام

ومنهم (٢٥) أسيراً معتقلين منذ ما قبل "اتفاقية اوسلو" ١٩٩٣ .

من بين (١٧) أسيراً مضى على اعتقالهم أكثر من ٣٠ سنة بشكل متواصل

و(٨) أسرى مضى على أعتقالهم أكثر من٣٥ سنة، أقدمهم الأسيرين" كريم وماهر يونس" المعتقلان منذ كانون ثاني/ يناير عام ١٩٨٣.

السجون والمعتقلات الاسرائيلية :

تقع الغالبية العظمى للسجون والمعتقلات الإسرائيلية وتقارب فى العدد إلى ٢٣ سجن ومعتقل ومركز توقيف وتحقيق خارج حدود الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، إذ يعتبر نقل المعتقلين الفلسطينيين من المناطق المحتلة واحتجازهم في سجون داخل أراضي الدولة المحتلة مخالفة للقانون الدولي ، ومن أهم السجون فى الداخل المحتل هداريم ونفحة ورامون وبئر السبع ايشل وأوهليكيدار وعسقلان وشطة وجلبوع وهشارون والدامون والرملة أيالون ونيتسان وما يسمى بعيادة سجن الرملة وغيرها، وهنالك ثلاث معتقلات (النقب ومجدو فى الداخل، ومعتقل عوفر فى غرب رام الله ومركز توقيف وتحقيق سجن المسكوبية فى القدس المحتلة) .

الاعتقال الاداري وسيلة للعقاب الجماعي

أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلى منذ العام ١٩٦٧ ما يزيد عن (٥٥) ألف قرار بالاعتقال الاداري، مابين قرار جديد وتجديد فترة الاعتقال الاداري لا يزال منهم بلا لوائح اتهام وبملفات سرية وقابلة أوضاعهم للتجديد ، لا يزال ما يقارب من (٦٨٢) أسيراً وأسيرةً، رهن الاعتقال الاداري، ويُحتجزون في معتقلات (عوفر والنقب ومجيدو) في ظروف صعبة ومن الواضح أن سلطات الاحتلال تُسيء استخدام الاعتقال الاداري، وماضية في اللجوء إليه كوسيلة للعقاب الجماعي ، الأمر الذى يُشكل جريمة بكل المقاييس، بذريعة الأمن وإدعاءات احترازية، الأمر الذى يستوجب التحرك الفوري من قبل المجتمع الدولي لمحاسبة الاحتلال على تلك الجريمة .

ومن هنا شهدت السنوات الماضية سلسلة من الاضرابات الجماعية والفردية عن الطعام، وقد تجلت في السنوات العشر الأخيرة ظاهرة الاضرابات الفردية حيث خاض ما يزيد عن (٤٠٠) معتقل إضراباً فردياً عن الطعام، لمواجهة هذه السياسة، لا يزال منهم الأسيران خليل، والأسير

رائد ريان فى اضراب مفتوح عن الطعام منذ ٩٢ و٥٧ يوماً على التوالي بظروف صحية وحياتية صعبة ومعقدة .

الأسيرات :

اعتقلت سلطات الاحتلال قرابة ١٧ألف ، مبينهن أمهات ونساء طاعنات في السن، وزوجات وحوامل ومريضات، ومن ذوي الحاجات الخاصة، وفتيات قاصرات، وطالبات في مراحل تعليمية متعددة، لا يزال منهن في سجن "الدامون" (٣١) أسيرة، يعشن أوضاعاً حياتية صعبة ومعقدة، وترتكب سلطات الاحتلال بحقهن عدد من الانتهاكات مثل :

(الاعتقال الوحشى، والتعذيب النفسى والجسدى، العزل الانفرادى ، والأحكام الردعية ، والغرامات المالية الباهظة، والاعتقال الإداري والحبس المنزلي، والاهمال الطبى ومنع التعليم والتفتيشات المستفزة، وعدم مراعاة خصوصيتهن، عبر تركيب كاميرات مراقبة وغيرها من الإجراءات).

ولعل أبرز الحالات وسط الأسيرات قضية الأسيرة إسراء الجعابيص من سكان القدس المعتقلة فى العام ٢٠١٥ نتيجة انفجار أسطوانة غاز فى سيارتها والتى تحتاج لإجراء العديد من العمليات الجراحيه كونها تعاني من حروق خطيرة من الدرجة الثالثة والرابعة، وفقدت أصابع يديها، وتظهر الحروق على كافة أنحاء جسدها، وحتى المحكمة لم تستجب لطلبها بتقديم العلاج اللازم لها .

الأطفال:

تعتقل سلطات الاحتلال (١٧٢) طفلاً دون سن الثامنة عشرة، ولم تراع فى اعتقالها ضعف بنيتهم الجسدية، وعدم نضوجهم بالشكل الذي يجعلهم قادرين على مواجهة الاعتقال وما يتفرع عنه من تحقيق ومحاكمات وتنكيل، وحرمان من مواصلة التعليم .

وتتجاهل سلطات الاحتلال حاجتهم للرعاية الطبية اللازمة والعلاج المناسب والارشاد النفسى، والحق في التجمع لغرض الدراسة والتعلُّم، والحق في ممارسة الأنشطة الذهنية والترفيهية، والحق فى الزيارات المنتظمة ، وتستغل ضعفهم أثناء الاعتقال وارهاب التحقيق .

ولعل أبرز الحالات فى قسوة الاعتقال والتحقيق ما حدث مع الطفل الأسير أحمد مناصرة المعتقل منذ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، والذي لم يبلغ سن الرابعة عشرة من عمره، والمصاب بإصابات بالغة، الشهير بفيديو "مش متذكّر"، فى مقطع سرّبه الاحتلال ، والذى يعانى لحتى اللحظة على اثره نفسياً جراء قسوة التحقيق .

الأسرى المرضى :

يبلغ عدد الأسرى المرضى فى السجون الاسرائيلية قرابة الـ ٥٠٠ أسير ، من بينهم (٧٠) حالة مرضية مستعصية بحاجة للعلاج الدائم والمتابعة والرعاية الصحية، لا سيما الأسرى المصابين بمرض السرطان والأورام وعددهم (٢٢) أسيراً، أبرزهم الأسير ناصر أبو حميد الذي يُعد مثالاً حياً وشاهداً على الاهمال الطبي .

ويتعرض المرضى فى السجون لجملة من الانتهاكات الطبية أهمها :

عدم اجراء الفحوصات المخبرية ، عدم السماح بادخال الطواقم الطبية من وزارة الصحة الفلسطينية، عدم تسليم الملفات الطبية للأسرى المرضى للاستشارات فى الخارج ، عدم السماح بادخال الأدوية ، التسويف بإجراء العمليات الجراحية العاجلة ؛ الأمر الذي تسبب في وفاة عشرات الأسرى نتيجة الاهمال الطبى المتعمد .

الأسرى وكورونا

على الرغم من مطالبة منظمة العفو الدولية للحكومات فى العالم منذ بدء جائحة كورونا للافراج عن آلاف المعتقلين بسبب مخاوف موثقة من اكتظاظ السجون وسوء العناية والرعاية الصحية ، إلا أن سلطات الاحتلال لم تفرج عن أسير واحد رغم اصابة ما يزيد عن ٦٠٠

أسير بالفيروس منذ بدء الجائحة بظروف صعبة بلا أدنى اهتمام أو تقديم علاج خاصة في ظل وجود معتقلين مرضى وأسيرات حوامل وكبار في السن ولو بعمر الثمانين كالأسير فؤاد الشوبكي الذى أرهقت جسده سنين السجن والمرض، والذى " يعاني من قائمة طويلة من الأمراض كسرطان البروستاتا والسكر والضغط .

قوانين اسرائيلية جائرة بحق الأسرى :

تحول ملف الأسرى عنصراً للمزايدات الداخلية وحالة للتنافس والتحريض بين قيادات الأحزاب وأعضاء الكنيست بهدف إرضاء الشارع اليميني المتطرف من خلال مقترحات القوانين المتطرفة بحق الأسرى كسن قانون " شاليط" وتضييقات " لجنة أردان" و" قانون التغذية القسرية"، وعدد من القوانين التي تم اقتراحها ومنها من تمت المصادقة أو القراءات عليها داخل البرلمان المسمى " الكنيست " والذي سن عدد من القوانين الجائرة بحق الأسرى وحقوقهم الأساسية والانسانية .

تجارب الأدوية على المعتقلين

حذرت منظمات طبية ومؤسسات صحية وإنسانية من قيام سلطات الاحتلال بتجريب الأدوية الجديدة المنتجة في مختبرات وزارة الصحة الإسرائيلية وقياس تأثيراتها على الأسرى الفلسطينيين ، الأمر الذى يتنافى مع أخلاقيات مهنة الطب .

قضية كشفتها عضو الكنيست الاسرائيلى السابق داليا إيتسك، والتى أكدت إجراء السلطات الإسرائيلية المختصة ألف تجربة لأدوية خطيرة، تحت الاختبار الطبي، على أجساد الأسرى الفلسطينيين والعرب، مؤكدة أن بين يديها وفي حيازة مكتبها ألف تصريح منفصل من وزارة الصحة الإسرائيلية لشركات الأدوية الإسرائيلية الكبرى لإجراء تلك التجارب.

وأكدت ذلك صحيفة (يديعوت أحرونوت) الإسرائيليّة، فى العام ١٩٩٧، من خلال تصريحات رئيس لجنة العلوم البرلمانية، ومفادها أنّ وزارة الصحة الإسرائيليّة أقرّت بمنحها شركات الأدوية الخاصة تصاريح لعمل تجارب على الأسرى، وكذلك صحيفة (برافدا) الروسية التى أجرت تحقيقًا موسعًا فى هذه القضية وأكدت قضية تجريب الأدوية

في محاضرة بجامعة «كولومبيا» الأمريكية، أقّرت الباحثة نادرة شلهوب أستاذة علوم الجريمة والعمل الاجتماعيّ في الجامعة العبرية، بسماح الحكومة الإسرائيلية لكبرى شركات الأدوية الإسرائيلية بإجراء تجارب طبية للأدوية على السجناء الفلسطينيين والعرب ، وحاولت الجامعة العبرية التنصل من نتائج أستاذتها والتقليل من شأنها، باعتبارها «رأيًا شخصيًا لا يمثل نهج الجامعة».

الخطر البيئى على الأسرى

حذرت مؤسسات الأسرى من الخطر البيئى والبيولوجى للغبار الذري المنبعث من مفاعل ديمونا والذى يطال ٢٦٩٠ أسير فلسطينى في كل من معتقل النقب الذى يضم ١٢٠٠ أسير و سجن نفحة الذى يضم ٥٥٠ أسير ، و سجن ريمون وفيه٦٥٠ أسير وسجن ايشل والذى يضم ٢٩٠ أسير .

وأشار الجميع إلى مرحلة الخطر الاستراتيجى لفاعل ديمونا بسبب انتهاء عمره الافتراضي ، والمهدد بكارثة إنسانية ، وطالبوا بنقل الأسرى من تلك المناطق المجاورة للمفاعل وأخطاره نتيجة للاشعاعات والخطر البيئى.

شهداء الحركة الأسيرة :

هم ضحايا الاحتلال ممن أعدموا بشكل مباشر أو نتيجة الإهمال الطبي ، أو التعذيب ، وجميعها أساليب محرمة دولياً ، ويبلغ عدد شهداء الحركة الأسيرة منذ العام ١٩٦٧ (٢٢٨ شهيداً) ، منهم (٧٢) نتيجة الإهمال الطبي ، و(٧٦) نتيجة القتل العمد ، (٧٣)

نتيجة التعذيب، و(٧) معتقلين استشهدوا داخل السجون والمعتقلات نتيجة اطلاق النار عليهم مباشرة) .

وما زالت سلطات الاحتلال تحتجز جثامين (٩) شهداء منهم ، وهم: الأسير الشهيد أنيس دولة وعزيز عويسات وفارس بارود ، ونصار طقاطقة ، وبسام السايح وسعدي الغرابلي وكمال أبو وعر وسامي العمور وآخرهم الأسير الشهيد داود الزبيدي منتصف أيار/ مايو الماضي من هذا العام.

وتهدف دولة الاحتلال من وراء تصفية الأسرى واستمرار احتجاز جثامينهم، إلى الانتقام منهم ومعاقبة ذويهم ومضاعفة الأوجاع والأحزان لدى أُسرهم وعائلاتهم .

سرقة الأعضاء :

سلط الصحافي السويدي دونالد بوستروم في العام، ٢٠٠١ الضوء على قيام إسرائيل بسرقة أعضاء الشهداء الفلسطينيين والمتاجرة بها، من خلال قتل الجنود الإسرائيليين لشبان فلسطينيين ثم القيام بسرقةأعضائهم والمتاجرة بهاالامر الذى أكدته د. مئيرا فايس الطبيبة الإسرائيلية والخبيرة في علم الإنسان في كتابها الشهير"على جثثهم الميتة"، وبنفسها رأت ووثقت كيف تتم سرقة الأعضاء في معهد أبو كبير للطب الشرعي من خلال إجراء التشريح للشهداء ومن ثم استئصال أعضاء من أجسادهم ، وفي العام ٢٠٠٨، قامت شبكة (CNN) الأمريكية بنشر تقرير كشفت فيه النقاب عن تورط سلطات الاحتلال بجرائم قتل فلسطينيين بهدف سرقة أعضائهم والاستفادة منها بشكل غير شرعي.

الجثامين :

تحتجز سلطات الاحتلال نحو ٣٦١ معتقل شهيد ، منها ١٠٥ معتقل شهيد فى الثلاجات ، و٢٥٦ معتقل شهيد فى مقابر الأرقام ، منها ٩ أطفال ، و٣ شهيدات ، و٩ من الأسرى ، ويطلق على مقابر الأرقام (المقابر السرية) ، وهى عبارة عن مدافن بسيطة، ، يوضع فيها

جثمان الشهيد في كيس بلاستيكى أو صندوق خشبى ويثبت فوق القبر لوحة معدنية تحمل رقماً معيناً، ولهذا سميت بمقابر الأرقام لأنها تتخذ الأرقام بديلاً لأسماء الشهداء.

خاتمة :

نطالب المؤسسات الحقوقية والانسانية والراعية للقانون الدولى الانسانى واتفاقيات جنيف ومنظمة الصليب الأحمر ومجموعات الضغط الدولية عامة بالتعامل مع الحقائق والمعطيات التى أوردناها والتعامل معها بجدية ومسئولية لانقاذ حياة الأسرى الفلسطينيين والعرب فى السجون والمعتقلات الاسرائيلية والضغط على الاحتلال للالتزام بتلك الحقوق الأساسية والانسانية والافراج عن الأسرى والمعتقلين خاصة القدامى وكبار السن والأطفال والأسيرات والمعتقلين الاداريين، وكل الأسرى دون استثناء، ونؤكد على توصيات منظمة العفو الدولية "امنستي" فى فبراير ٢٠٢٢ والذى تناول كل أشكال الانتهاك والعنصرية بحق الشعب الفلسطينى وتناول قضايا الاعتقال الإداري، والتعذيب بحق الأسرى والمعتقلين .

- **رئيس وحدة العلاقات الدولية في الهيئة يستعرض الانتهاكات بحق الأسرى وتحديداً المرضى**

عرض رئيس وحدة العلاقات الدولية في هيئة شؤون الأسرى والمحررين رائد أبو الحمص، في ورقته التي قدمها اليوم في المؤتمر السابع للتحالف الأوروبي لمناصرة أسرى فلسطين، جملة الانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين بشكل عام والمرضى منهم بشكل خاص.

وقال الحمص في مستهل عرضه: " عندما نتحدث عن الانتهاكات، فإننا أمام سياسة ممنهجة ومدعومة من كل الأوساط السياسية والعسكرية الإسرائيلية، وإن المساحة التي تتحرك فيها منظومة الاحتلال مبنية على أسس تستهدف فرض أمر واقع جديد داخل السجون والمعتقلات، للنيل من صمود وعزيمة أسرانا وأسيراتنا".

وأضاف الحمص " بأنه كل يوم يتم اقتحام السجون ويتم الاعتداء على الأسرى والمعتقلين، وتفتش غرفهم وتصادر ممتلكاتهم من كتب وأجهزة كهربائية وأدوات المطبخ، وتفرض عليهم الغرامات، ويعزلون في زنازين انفرادية قذرة ولا تصلح للعيش الآدمي، ويحرمون من الزيارات والخروج إلى ساحة الفورة، وتصادر منهم المواد الغذائية التي تتقلص من كانتينا السجن باستمرار، ويحاربون بماء الشرب والاستحمام".

أما فيما يتعلق بالمرضى، فقد شدد أبو الحمص على أن ما يرتكب بحقهم يرتقي إلى مستوى جرائم الحرب التي يجب أن يحاسب عليها قيادة جيش الاحتلال، فمنع العلاج والأدوية وعدم اجراءات الفحوصات الطبية الدورية، والتباطؤ في تحويل المعتقلين إلى المستشفيات، له كل

التأثير في ارتفاع عدد شهداء الحركة الأسيرة تحديداً خلال الفترة القادمة، حيث هناك حالات بحاجة للافراج الفوري عنها، تحديداً المقيمين بشكل دائم فيما يسمى "مستشفى سجن الرملة".

وتضمنت ورقة أبو الحمص أمثلة وشواهد تدلل على مدى إجرام دولة الاحتلال الاسرائيلي، وما جرى مع الأسيرين القاصرين مناصرة والجنيدي عند اعتقالهما خير شاهد على ذلك.

وقدم الحمص شكره للتحالف ولسفارة دولة فلسطين في السويد ولاقليم فتح والجالية الفلسطينية في كافة أنحاء أوروبا، لافتا بأن ورقة الانتهاكات التي تناولت موضوع الأسرى المرضى، جرى إعدادها من قبل هيئة الأسرى ومركز حريات، وكان من المفترض أن تقدمها الموظفة في الهيئة الأستاذة دعاء أبو عين.

- ***أنشطة لوفد الهيئة على هامش مؤتمر الأسرى فى السويد :***

١- السفيرة محيسن تستقبل وفد هيئة الأسرى في مقر السفارة في العاصمة السويدية ستوكهولم

استقبلت سفيرة دولة فلسطين في مملكة السويد رولا محيسن، وفد هيئة شؤون الأسرى والمحررين والذي ضم رئيس وحدة العلاقات الدولية رائد أبو الحمص ومدير الاعلام ثائر شريتح، للمشاركة في عدد من النشاطات والفعاليات.

وقالت السفيرة محيسن خلال اللقاء الذي تم في مقر السفارة في العاصمة ستوكهولم، " ان قضية الأسرى قضية كل قطاعات الشعب الفلسطيني، والعمل على دعمهم ومناصرتهم وفضح جرائم الاحتلال الاسرائيلي بحقهم، واجب على الكل الفلسطيني، ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا في سبيل ذلك ".

وأضافت السفيرة محيسن " يقع على عاتقنا كدبلوماسيين أن نوصل صوت الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال الاسرائيلي الى كل المحافل الدولية، وأن نتحدث بصوتهم وأسمائهم

وقصصهم الانسانية ومعاناة أسرهم وعائلاتهم، وأن نجند الرأي العام الأوروبي والعالمي الشعبي والمؤسسات في سبيل احداث حراك ونقلة حقيقية في تدويل قضيتهم، ودفع الدول والحكومات والبرلمانات التحرك لوضع حد لجرائم الاحتلال وادواته ".

من جانبه أشاد وفد الهيئة بالروح الوطنية لدى السفيرة محيسين، والتي لمسناها في حرصها على تقديم واجبها الكامل اتجاه قضية أسرانا، واستعدادها التام للتعاون مع الهيئة بما يخدم ذلك، مشددةً على ضرورة تزويدها بكافة المعلومات والبيانات عن اسرانا واسيراتنا".

وثمن وفد الهيئة الحالة الايجابية التي خلقتها السفيرة محيسن خلال فترة قياسية في مملكة السويد، حيث خلال ثلاثة شهور اعادت الحيوية والتفاعل بين أعضاء الجالية والاقليم والفصائل، من خلال اللقاءات التفاعلية المباشرة.

وفي ختام اللقاء تم الاتفاق على التعاون الدائم والمستمر، حيث سيتم تزويد السفارة بكل الاخبار والتقارير اليومية والشهرية وبأكثر من لغة، كما تم تكريم السفيرة محيسن نيابةً عن الهيئة.

٢- وفد الهيئة يلتقى رئيس وأعضاء الاتحاد العام للجالية الفلسطينية بالسويد بوفد هيئة الأسرى

عقد وفد الهيئة فى ٢٠٢٢/٦/٢٢ لقاءاً هام في العاصمة ستوكهولم، برئيس وأعضاء الاتحاد العام للجالية الفلسطينية بالسويد، وقام وفد الهيئة بإطلاع رئيس وأعضاء الاتحاد على حقيقية الأوضاع داخل السجون والمعتقلات، وحجم الانتهاكات الاسرائيلية بحق ٤٦٠٠ أسيراً وأسيرةً، يتعرضون لأبشع الممارسات اللا اخلاقية واللا انسانية.

وتحدث وفد الهيئة عن هدفه من الزيارة واللقاءات، وتم الاتفاق على العمل المشترك والتعاون من خلال خطة واضحة، تتضمن تشكيل جسم وطني داعم ومساند لقضية أسرانا وحقوقهم، وأن نستغل معاً كل الظروف الايجابية التي تخدم قضيتهم.

وأكد وفد الهيئة على أن العمل خلال المرحلة القادمة يجب أن يكون نوعي ومميز تحديداً في الساحة السويدية، حيث يعيش في المملكة ما يقارب ١٥٠ الف فلسطيني، كما أن طبيعة الألفة والمسؤولية الوطنية التي لمسناها لدى الاتحاد وكل من تم اللقاء بهم سابقا تجعل من ذلك ممكناً.

واجاب وفد الهيئة على كافة اسئلة واستفسارات رئيس واعضاء الاتحاد، والذين ابدوا استعدادهم التام للعمل من اجل اسرانا وعائلاتهم، وتعزيز صمودهم في وجه الآلة العنصرية الاسرائيلية.

وأعرب رئيس وأعضاء الاتحاد عن جاهزيتهم لاقامة الفعاليات والنشاطات الوطنية، من خلال التعاون مع الهيئة وكل مكونات شعبنا في مملكة السويد، وستكون الجالية موحدة من أجل فلسطين وأسرانا.

وفي ختام اللقاء الذي تم في مقر سفارة دولة فلسطين، تم تكريم أعضاء من الاتحاد على نشاطهم الدائم في خدمة اسرانا وقضيتنا الوطنية، حيث كرمت الهيئة الأخ أحمد سليمان والاخت ايمان المغربي.

٣- وفد هيئة الأسرى يلتقي بإقليم حركة فتح بالسويد

التقى وفد هيئة شؤون الأسرى والمحررين ، بأمين سر حركة فتح ماجد عويضة، وأعضاء لجنة الإقليم، وتضمن اللقاء الذي عُقد بشكل مباشر في مدينة مالمو، وبمشاركة عدد من الأعضاء عبر تطبيق زوم، نقاشاً مطولاً في كيفية التعاون والعمل المشترك خلال الفترة القادمة لدعم ومساندة قضية أسرانا وأسيراتنا.

واتسم اللقاء بالحيوية بما تضمنه من عرض للمقترحات ونقاشات وآراء، حيث ظهرت المسؤولية الوطنية والانتماء الحقيقي لدى أمين سر وأعضاء الاقليم، الذين شددوا على تعطشهم للقيام بواجبهم تجاه أسرانا وأُسرهم وعموم أبناء شعبنا.

ويُعتبر هذا اللقاء الخطوة الأولى في بناء شراكة حقيقية بين الهيئة والإقليم، والذي سيتوسع لاحقاً بمشاركة عدد من مؤسسات الأسرى العاملة في فلسطين وأُطر تنظيمية ونقابية، للوصول إلى الهدف الأساسي وهو فضح جرائم الاحتلال بحق أسرانا وأسيراتنا، وتحريك الحكومة والشارع السويدي بما يخدم قضيتهم.

وأشاد وفد الهيئة بالحالة التنظيمية الفتحاوية في مملكة السويد، حيث لمس الوفد الترابط والتماسك والانتماء الحقيقي لدى أمين سر وأعضاء الإقليم.

٤- وفد هيئة الأسرى يلتقي عدد من المتضامنين الدوليين

التقى وفد هيئة شؤون الأسرى والمحررين في مدينة مالمو السويدية، على هامش المؤتمر السابع للتحالف الأوروبي لمناصرة أسرى فلسطين، بعدد من المتضامنين الدوليين مع الشعب الفلسطيني وأسراه.

وضم اللقاء المتضامنة السويدية ومسؤولة الهجرة في المملكة سابقاً المحامية بركيتا الفسترون، والمتضامنة الصحفية والكاتبة لينا فردركسون وآخرين، والتي تربطها علاقة قوية جداً بالأسير البطل زكريا الزبيدي، وكانت قد زارت فلسطين سابقاً.

وتضمن اللقاء اتفاق على التعاون في ترتيب زيارات لفلسطين، وتنظيم فعاليات ولقاءات لدعم قضية أسرانا ومعتقلينا، حيث من المتوقع أن يزوروا فلسطين أواسط تشرين الأول/أكتوبر القادم.

وقال وفد الهيئة خلال اللقاء أنهم لمسوا المصداقية والانتماء الذي يكنه المتضامنين للشعب الفلسطيني، وقد جرى الحديث في أفكار يمكن البناء عليها وتطويرها بحيث يكون العمل مشتركاً بين الطرفين للتأثير على الرأي العام الأوروبي وتحديداً السويدي، ودفعه لمناصرة ومساندة الأسرى الفلسطينيين.

٥- وفد الهيئة يلتقى برئيسة جمعية جفرا الثقافية في مدينة بوروس السويدية

التقى وفد هيئة شؤون الأسرى والمحررين عقب اختتام أعمال المؤتمر السابع للتحالف الأوروبي لمناصرة أسرى فلسطين، برئيسة جمعية جفرا الثقافية في مدينة بوروس إيمان الغرابلي.

وتضمن اللقاء الحديث في تفاصيل قضية الأسرى، وكيفية دعمهم ومساندتهم في مملكة السويد بشكل خاص وعلى الساحة الأوروبية بشكل عام، لما لذلك من أهمية في فضح الممارسات اللا أخلاقية واللا إنسانية بحق الأسرى والمعتقلين.

وتناول اللقاء جملة من المقترحات التي من الممكن أن تُنفذ خلال الفترة القادمة، لا سيما أن مملكة السويد بلد مناصر للشعب الفلسطيني وقضيته، وتدعم حقه في الحصول على الحرية وتقرير مصيره.

وثمنت الهيئة الجهد الكبير الذي تبذله جمعية جفرا برئيستها وأعضائها، في دعم حقوق أسرانا ومعتقلينا، مؤكدةً أن التعاون سيكون حاضراً خلال الفترة المقبلة، وسيكون لدينا الجاهزية الدائمة لاقامة أي نشاطات تُعري حقد وعنصرية هذا الاحتلال.

٦- وفد الهيئة يعقد ورشة عمل وحوار في السويد لدعم ومساندة قضية أسرانا

قام وفد هيئة شؤون الأسرى والمحررين على هامش مؤتمر الأسرى بالسويد، بتنظيم ورشة عمل وحوار في مملكة السويد، لدعم ومساندة قضية أسرانا ومعتقلينا في سجون ومعتقلات الاحتلال الإسرائيلي.

وأوضحت الهيئة أن الورشة شارك فيها وفدها المتواجد في السويد والمتمثل في رئيس وحدة العلاقات الدولية رائد أبو الحمص ومدير الإعلام ثائر شريتح، وضمت إقليم حركة فتح وكوادر الحركة ونقابات نسوية وعمالية ومسؤولي الجالية ونشطائها.

وبينت الهيئة أن الورشة كانت على شكل حوار مفتوح، وتركزت جميعها على ضرورة إنتاج عمل قوي يُعزز صمود أسرانا ومعتقلينا، ويكون بمثابة خطوة عملية في تجنيد رأي عام سويدي وأوروبي ضاغط لمحاسبة إسرائيل ووضع حد لجرائمها المتصاعدة.

وقالت الهيئة " تم الاتفاق على أن يكون التعاون على أعلى المستويات، حيث سيكون هناك تواصل دائم وعمل مكثف لترتيب فعالية في السويد، وبمشاركة الجالية الفلسطينية في أوروبا وأقاليم حركة فتح وكل المؤسسات والتجمعات العاملة والمتواجدة في هذه الدول".

وأبدت الهيئة جاهزيتها التامة للتعاون المحلي والخارجي مع كافة المؤسسات ومكونات شعبنا، لإحداث نقلة حقيقية في دعم ومساندة قضية الأسرى والمعتقلين.

وأشادت الهيئة بالروح والانتماء الصادق الذي لمسه وفدها لدى كل من حضر وشارك في الحوار والنقاش، وما طرحوه من أفكار وطنية مسؤولة.

توصيات المؤتمر:

تضمن البيان الختامي للمؤتمر السابع للتحالف الأوروبي لمناصرة أسرى فلسطين

فى مالمو / السويد ١٨- ١٩ حزيران/ يونيو ٢٠٢٢

والموقع بلجنة تنسيق التحالف الأوروبي لمناصرة أسرى فلسطين التالى :

في جو ساده العزم على مساندة ودعم الأسيرات والأسرى والإصرار وضرورة تدويل قضيتهم عقد التحالف الأوروبي لمناصرة أسرى فلسطين مؤتمره السابع في مالمو/ السويد يومي ١٨ و١٩ من شهر حزيران/يونيو الجاري.

تم عقد المؤتمر تحت شعار التضامن الدولي من اجل الحرية للأسيرات والأسرى وخاصة الإداريين والمرضى والأطفال وخاصة في ظل تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأسرى والمعتقلين في سجون ومعتقلات الاحتلال بحق الأسيرات والأسرى المرضى والمعتقلين الإداريين والأطفال وإستمرار عزل الطفل الأسير أحمد مناصرة ومواصلة تعذيبه ورفض إطلاق سراحه، ومع تصاعد الاضرابات عن الطعام ومعارك الأمعاء الخاوية من أجل الحرية والكرامة ، ومقاطعة المعتقلين الإداريين لمحاكم الاحتلال منذ بداية العام، رفضا لاستمرار اعتقالهم المخالف للقانون الدولي والإنساني واستمرار انتهاج سياسة الإهمال الطبي بحق الأسيرات والأسرى المرضى ورفض تقديم العلاج المناسب والضروري لهم كرفض سلطات وادارات ومحاكم الاحتلال إجراء العمليات الجراحية اللازمة لعلاج الأسيرة اسراء جعابيص والى جانب إستمرار جريمة إحتجاز جثامين الشهداء والتي تترك جرحا ومعاناة متواصلة لذوويهم.

لقد شهد المؤتمر حضورا أوروبيا ودوليا واسعا ومتميزا بمشاركة نخبة هامة من البرلمانيين والمحامين والحقوقيين والأحزاب وحركات التضامن مع الشعب الفلسطيني، وبمشاركة سفيرة دولة فلسطين في السويد السيدة رولا المحيسن، وممثلا عن عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رمزي رباح، ووفد هام من الحقوقيين والنشطاء من أبناء شعبنا في الداخل الفلسطيني عام ٤٨، وممثلين عن هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير، والهيئة العليا لشؤون الأسرى والمحررين، ومركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية، والمؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى " تضامن" سواء بالحضور المباشر او عبر تقديم أوراق عمل للمؤتمر، الى جانب حشد واسع من قادة ونشطاء الجاليات الفلسطينية في الدول الأوروبية والولايات المتحدة وبلدان المهجر والشتات، وبمشاركة أسرى محررين، وعددا من ذوي الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي، ونخبة هامة من الإعلاميين والصحفيين.

واستمع المؤتمر لشهادات حية من الأسيرات والأسرى الذين خضعوا للاعتقال والتعذيب في سجون الاحتلال الإسرائيلي والحبس المنزلي، وشهادات ذويهم حول معاناتهم والتي كان لها

عميق الأثر لدى المشاركين بالمؤتمر الذين عبروا عن استنكارهم للممارسات الإسرائيلية بحق الأسرى والأسيرات وعزمهم على التضامن اللامحدود مع قضيتهم العادلة.

ناقش المؤتمر في مداولاته وورشات العمل المتخصصة التي عقدها، الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الأسرى، وخاصة الأسيرات والأسرى المرضى والمعتقلين الإداريين والأطفال في سجون الاحتلال، واحتجاز جثامين الشهداء من الأسرى والمناضلين، وعبر عن إدانته المطلقة لهذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني وقواعد حقوق الانسان، وأشاد بالصمود والنضال البطولي للحركة الأسيرة في سجون الاحتلال، ورفضها لإجراءات الاحتلال ضد المعتقلين الإداريين، والنساء والأطفال، وعبر عن رفضه لحملة التنكيل الواسعة الذي يتعرض لها الأسرى الأبطال الستة الذين حفروا نفق الحرية للتحرر من السجن، والأحكام الانتقامية غير القانونية الذي أصدرتها بحقهم محاكم الاحتلال، وأشاد بالإضراب عن الطعام الذي يواصله المعتقلون الإداريون رفضا للاعتقال الإداري وعبر عن دعمه لمقاطعتهم المستمرة لمحاكم الاحتلال.

واستمع المؤتمر لرسائل تضامن عبر وسائل التواصل المختلفة من عضو الكونجرس الامريكي السيدة رشيدة اطليب، وعضو البرلمان الدنماركي كريستان جول وشبكة المنظمات الفلسطينية الامريكية ومن القمة العالمية للشعوب. كما استمع المؤتمر الى رسالة هامة من الصحفي وليد العمري والذي نقل للمؤتمرين عملية اغتيال الصحفية شيرين ابو عاقلة ورسائل عديدة من الاسرى والأسيرات وعائلاتهم.

واعتزازا بتضحيات الأسرى ودورهم النضالي، ودور المتضامنين الأجانب والحقوقيين في الدفاع عن الأسرى كرّم التحالف الأوروبي لمناصرة أسرى فلسطين خلال أعمال المؤتمر، الأسير المحرر حمزة يونس، والناشطين الصحفيين والحقوقيين، الاسباني رامون بدريجال كازانوفا، والسويدي شاتي هيدلوند، والمحامي علي ابو هلال من مؤسسي التحالف الأوروبي لمناصرة أسرى فلسطين.

وأعلن المؤتمر توافق التحالف على عضو البرلمان البريطاني السابق السيد كريس وليامزون كرئيس فخري للتحالف الاوروبي لمناصرة أسرى فلسطين ليخلف المناضلة الاممية فليتسيا لانغر، التي توفيت قبل اربعة أعوام.

وفي ختام أعمال المؤتمر دعا التحالف إلى تضافر وحشد كافة الجهود الفلسطينية والعربية والدولية من أجل ما يلي:

١- كشف وفضح وإدانة الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية بحق الأسرى والمعتقلين وخاصة النساء والأطفال والمعتقلين الاداريين، والعمل على تكثيف جهود التحالف على الصعيد الدولي لوقف معاناة الأسرى وإطلاق سراحهم من سجون الاحتلال، بالتنسيق والتعاون مع كافة الهيئات المختصة.

٢- تدويل قضية الأسرى والإسراع في إحالة الجرائم المرتكبة بحقهم إلى المحكمة الجنائية الدولية، وإلى القضاء الجنائي الدولي، حتى لا تبقى إسرائيل كسلطة محتلة فوق القانون الدولي وتستطيع الإفلات من العقاب، ورفع درجة التعاون مع مركز الخيام ومؤسسة التضامن لتحقيق هذه الأهداف، الى جانب تفعيل لجان التحالف القانونية والطبية والإعلامية والسياسية، ومتابعة الجهود التي قام بها التحالف الأوروبي في المحكمة الجنائية الدولية في الفترة الماضية حول التحقيق في ممارسات حكومة الاحتلال ضد الأسرى.

٣- وفي ظل سياسة الإهمال الطبي المتعمد التي تمارسها سلطات الاحتلال وإدارات السجون الإسرائيلية بحق الأسرى المرضى، قرر المؤتمر ان تقوم اللجنة الطبية للتحالف بالتنسيق مع مؤسسات الوطن كهيئة شؤون الأسرى وحريات بالتوجه الى النقابات والمؤسسات الأوروبية الطبية والى الصليب الأحمر الدولي لمتابعة ملفات الأسرى المرضى والعمل على تشكيل وفود طبية دولية للإطلاع على اوضاعهم الصحية، هذا إلى جانب تسليط الضوء على معاناتهم ولتوفير العلاج الطبي الملائم لهم لإنقاذهم من خطر الموت الذي يهدد حياتهم.

٤- فضح سياسة الاحتلال الإسرائيلي باعتقال الأطفال الفلسطينيين، وإنتهاك حقوقهم التي كفلتها لهم كافة القوانين والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الطفل لا سيما الطفل الأسير أحمد مناصرة الذي يتعرض للعزل الانفرادي والإهمال الطبي والتعذيب. والعمل على رفع وتيرة

التنسيق مع الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال لتصعيد حملة التضامن معهم حتى نيلهم حريتهم.

٥- مواصلة الحملة الدولية الي اطلتقها اللجنة القانونية التحالف منذ بداية العام والعمل المشترك مع نادي الأسير الفلسطيني ومؤسسة الضمير للمطالبة بوقف والغاء سياسة الاعتقال الإداري والإفراج عن المعتقلين الإداريين، كما والكف عن الإعدامات الميدانية المخالفة للقوانين الدولية.

٦= يدين المؤتمر الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأسرى الصحفيين وكافة الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين، لا سيما جريمة اغتيال الصحفية شيرين أبو عاقلة والمطالبة بتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة ومعاقبة المسؤولين عن اغتيالها. ويوصي المؤتمر اللجنة الإعلامية بتصعيد التضامن مع الإعلاميين والصحفيين والدفاع عن حقهم بتغطية نضالات الشعب الفلسطيني من أجل حريته واستقلاله ورفض وصف هذا النضال بالإرهاب.

٧- إطلاق حملة دولية لإدانة سياسة الاحتلال الإسرائيلي باحتجاز جثامين الشهداء والأسرى باعتبارها جريمة حرب وانتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، والعمل من اجل الافراج عن الجثامين ووقف معاناة ذويهم.

٨- إدانة ورفض قرار حكومة الاحتلال حسم مخصصات الأسرى من أموال المقاصة ودعم تشكيل لجان مختصة دولية وعربية دائمة لتوفير الدعم للأسرى مادياً ومعنوياً.

٩- يتوجه المؤتمر للجنة الإعلامية بالعمل على توثيق جرائم الإحتلال بحق الأسرى وانتاج الأفلام القصيرة والصور لشرح معاناة الأسرى للرأي العام الأوروبي والدولي وايصال هذه الوثائق الى الحكومات والى المسؤولين في أوروبا. كما يوصي المؤتمر بدعم أدب السجون ودعم عملية نشر اصدارات الأسرى إلى جانب تزويدهم بما يحتاجون من مصادر ووسائل للكتابة.

١٠- يتوجه المؤتمر الى لجنة العلاقات السياسية بالتحالف للعمل بنشاط لزيادة التواصل مع البرلمان الأوروبي والبرلمانات القطرية والمحلية ومؤسسات حقوق الإنسان والمجتمع المدني والأحزاب الأوروبية لرفع وتيرة التضامن مع الأسرى.

١١- في ختام المؤتمر ناقش المؤتمرون الوضع الداخلي للتحالف وضرورة تنشيط وتوسيع لجان التنسيق بالدول المختلفة لتتسع للكل الفلسطيني والعربي وللمتضامنين الأجانب والعمل على اتساع انتشارها لتصل الى دول وقارات أخرى. وبخصوص المؤتمر القادم تم تقديم اقتراحات لمكان انعقاده ودوريته وافكار بعمل مؤتمرات تخصصية قبل انعقاده.

وثمن المؤتمر ووجه جزيل الشكر لكل المتبرعين وللمؤسسات والجمعيات والنشطاء الذين قدموا التبرعات المالية لتمكين لجنة لتنسيق التحالف من عقد هذا المؤتمر بنجاح وتوفير مستلزماته الضرورية وقدمت اقتلراحات بضرورة اطلاق مبادرات أخري للتغطية المالية للمؤتمر القادم وللنشاطات المستقبلية.

كما شكر المؤتمر لجنة تنسيق التحالف بالسويد على حسن الضيافة وتوفيرها المستلزمات الضرورية لنجاح المؤتمر وأعضاء اللجنة الإعلامية للتحالف الذين بذلوا كل الجهود لتوفير التغطية الإعلامية اللائقة بالمؤتمر وبنجاح.

إن التحالف الأوروبي لمناصرة أسرى فلسطين وهو يختتم أعمال مؤتمره السابع ليعبر عن مساندته ودعمه للأسرى في سجون الاحتلال، ويؤكد من جديد أنه سيواصل جهوده من أجل تدويل قضية الأسرى في كافة المحافل الدولية، ومن أجل ملاحقة حكومة الاحتلال وقادتها الذين يرتكبون الجرائم بحق الأسرى. ويعبر التحالف عن عزمه على مواصلة جهوده من أجل تعزيز وتطوير علاقاته مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية في أوروبا وغيرها من دول العالم لمتابعة قضايا الأسرى وتدويل قضيتهم حتى يتم تحررهم من سجون الاحتلال الإسرائيلي.

الحرية للأسرى والشفاء العاجل للأسرى المجد للشهداء

لجنة تنسيق التحالف الأوروبي لمناصرة أسرى فلسطينaمالمو/ السويد

٢٠٢٢/٦/١٩

- **تعقيب الهيئة على المؤتمر :**

فى اختتام أعمال المؤتمر الدولي السابع للتحالف الأوروبي لمناصرة أسرى فلسطين، أوضحت الهيئة أن المؤتمر تضمن جلسات عمل وأوراق متخصصة، تناولت كل تفاصيل قضية أسرانا ومعتقلينا.

وأضافت الهيئة " قُدمت الأوراق بطريقة مباشر ومركزة، وتلا كل جلسة نقاشات مباشرة، مما أعطى المؤتمر الحيوية والفعالية، وبالرغم من توالي جلساته وكثافتها، إلا أنه حافظ على الحضور الدائم من افتتاحه وحتى اختتامه ".

وقالت الهيئة أن هناك جملة من التوصيات الهامة التي طُرحت من المشاركين والحضور، وجزء كبير منها هي عبارة عن خلاصة الأوراق التي قدمت، وأُحيلت جميعها إلى لجنة صياغة مختصة، وسيتم الإعلان عنها في وقت لاحق.

يشار إلى أن الهيئة كان لها حضورها في الجلسة الافتتاحية وأوراق العمل وإدارة الجلسات، بالإضافة إلى المشاركة في المداخلات والاستفسارات واللقاءات الاعلامية.

وأعربت هيئة شؤون الأسرى والمحررين عن استيائها من عدم إصدار التأشيرات لممثلي مؤسسات الأسرى والأسرى المحررين فى هذا المؤتمر، حيث كان من المفترض أن يشارك في المؤتمر وفد من الهيئة يضم كل من المدير العام ومدير دائرة القانون الدولى الدكتور رأفت حمدونة ، والذى تم اختياره من التحالف الأوروبى لعرض كلمة تعريفية واحصائية شاملة عن الأسرى، و المحامية في الهيئة الأستاذة دعاء أبو عين ، إلا أن الرفض شمل كافة المؤسسات

العاملة في مجال الأسرى ، حيث أن الرفض طال ما يقارب عشرة تأشيرات لممثلي هيئة الأسرى ونادي الأسير والهيئة العليا وأسرى محررين، الأمر الذى دفع الهيئة والمؤسسات للتساؤل عن السبب والمبرر في ذلك، كون السويد بلد الحرية والديمقراطية "٠

وأشارت الهيئة الى أن مدير وحدة العلاقات الدولية رائد أبو الحمص، ومدير الاعلام والعلاقات العامة ثائر شريتح، تمكنا من الوصول إلى مدينة مالمو في ساعات متأخرة من صبيحة المؤتمر، علما أنهما تمكنا من السفر لامتلاكهما تأشيرة دخول إلى دول الاتحاد الاوروبي.

وقام وفد الهيئة بتمثيل كافة مؤسسات الأسرى والأسرى المحررين، وكانت رسالتهم واضحة " إن من منعوا من المشاركة في هذا المؤتمر، سيكونوا الحاضرين بأسمائهم ومؤسساتهم، وسنكون صوت أسرانا ومحررينا، وسنتحدث مع المشاركين بكل صراحة، بأنه كفى لمهزلة الاحتلال والاعتقال".

- **إحياء يوم الأسير الفلسطيني في جامعة الدول العربية**

وصل رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر فى ٢٠٢٣/٥/٦، على رأس وفد من الهيئة وعدد من ذوي الأسرى من المحافظات الجنوبية، للمشاركة في فعالية مركزية في جامعة الدول العربية، ولحضور عدد من اللقاءات والاجتماعات الداعمة للأسرى والمعتقلين داخل سجون الاحتلال الاسرائيلي .

واستمرت زيارة القاهرة اسبوع كامل، حيث تم لقاء شخصيات رسمية واعلامية وحقوقيين وأكاديميين ونقابيين، ونظمت الزيارة بالتعاون مع مندوبية قطاع فلسطين في جامعة الدول العربية، وسفارة دولة فلسطين في جمهورية مصر العربية.

وكان في استقبال اللواء أبو بكر ووفد الهيئة وذوي الأسرى، سفير دولة فلسطين في القاهرة دياب اللوح والمستشار أول في السفارة نداء البرغوثي وكادر السفارة والعاملين فيها.

وأشارت الهيئة أن اللقاءات والنشاطات الدولية تأتي في سياق تدويل قضية الأسرى والمعتقلين، وفضح الممارسات اللا أخلاقية واللا انسانية بحقهم، والتي ارتفعت وتيرتها مع تشكيل الحكومة الاسرائيلية اليمينية المتطرفة .

وأحيت جامعة الدول العربية في مقرها الرئيسي في العاصمة المصرية القاهرة فى مايو ٢٠٢٣ ، ذكرى يوم الأسير الفلسطيني، وذلك في فعالية نظمت بالشراكة بين الهيئة ومندوبية قطاع فلسطين في الجامعة، بحضور عربي ودولي وذوي أسرى.

وجاءت الفعالية على شكل ندوة افتتحت وأديرت من قبل الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية ورئيس قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة الدكتور سعيد أبو علي، وتبعها كلمة رئيس الهيئة اللواء قدري أبو بكر، والذي تحدث فيها عن مجمل قضية الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال، وعرض احصائيات وبيانات تكشف مدى حجم الجريمة التي يتعرض لها مناضلينا، تحديداً في الفترة الاخيرة، والتي تعالت فيها الاصوات الصهيونية المتطرفة لتحويل حياتهم في زنازينهم الى جحيم.

وتضمن المحور الثاني عدد من الأوراق المتخصصة في العديد من قضايا الأسرى، حيث تحدث مدير عام العلاقات العامة والاعلام في الهيئة ثائر شريتح عن سياسة الاعتقال الاداري وتوسع الاحتلال في استخدامها وخطورتها، فيما تحدث رئيس وحدة الدراسات والتوثيق عبد الناصر فروانة عن جريمة احتجاز الجثامين ومخالفتها لكل الاعراف والمواثيق الدولية، وقدم رئيس الهيئة العليا لمتابعة شؤون الأسرى أمين شومان عن الجرائم الطبية والقتل والموت الذي يرسمه الاحتلال لأسرانا، فما عرض الناشط في مجال الأسرى والعمل الوطني عصام بكر تفاصيل مهمة تتعلق بالمسيرة النضالية لشهداء الحركة الأسيرة.

وخصص المحور الثالث لشهادات وتجارب ذوي الأسرى، حيث تحدث كل من: والدة عميد أسرى المحافظات الجنوبية (غزة) أم ضياء الآغا المعتقل منذ ٣١ عاماً، ووالد الأسير باسل عريف المعتقل منذ ٢١ عاماً، ووالد الأسير محمد الحلبي المعتقل منذ ٧ سنوات.

وشهد احياء الفعالية عرض فيلم من انتاج الهيئة ٢٠٢٣ خصص لهذه الفعالية، كما تم فتح الاستفسارات والمداخلات للمشاركين والحضور العرب والدوليين.

- نص كلمة رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر فى ٨ أيار، في احياء يوم الأسير الفلسطيني في جامعة الدول الدول العربية في العاصمة المصرية القاهرة

ونحن على أعتاب الذكرى ٧٥ على نكبة الشعب الفلسطيني، والمتمثلة باحتلال أرضه وتدمير بيوته وطرد سكانها من قبل العصابات الصهيونية الإسرائيلية، لا زال الدم أخضرا، ولا زالت الجروح ملتهبة والمواجه متفاقمة، ولا زلنا نتمسك بالعودة والحرية وسنبقى كذلك حتى تحقيق الحلم الفلسطيني، بإقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ومنذ اللحظات الأولى لنكبة عام ١٩٤٨، وما سجل من جرائم قتل وحرق مبني على أسس فاشية ونازية بثوبها الصهيوني الإسرائيلي، هب الشعب الفلسطيني للدفاع عن شرفه وشرف

الأمة العربية، وبدأت المعارك ومقاومة المحتل، ومعها بدأت سياسة الاعتقالات التي طالت كل شرائح وفئات الشعب الفلسطيني كباراً وصغاراً ذكوراً وإناثاً، ولا زالت مستمرة حتى هذا اليوم، علماً أن السنوات الأولى من الاحتلال شهدت مجازر واعدامات ميدانية راح ضحيتها الآلاف من الفلسطينيين والعرب، قد تكون الأبشع في العصر الحديث.

وبالرغم من تصاعد حجم الجرائم الاسرائيلية على مدار العقدين الأولين من النكبة، وما تلاها عام ١٩٦٧ من نكسة فلسطينية تمثلت باحتلال ما تبقى من الأرض العربية الفلسطينية، كانت مقاومة الاحتلال في ارتفاع متصاعد، وأصبحت سياسة الاعتقالات تأخذ شكلا ومنحنى خطيراً، من حيث الاعداد والممارسات.

ووفقاً للبيانات والاحصائيات والتوثيق الفلسطيني، نفذت قوات الاحتلال الاسرائيلية منذ عام ١٩٦٧، أكثر من مليون حالة اعتقال، ولا يزال نحو ٤٩٠٠ فلسطيني محتجزين في ٢٣ سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف، وجميعها باستثناء سجن عوفر تقع في الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨، بينهم ٣١ فتاة وامرأة، و ١٦٠ طفلا وما يقارب ١٠٠٠ معتقلاً ادارياً، وما يزيد عن ٧٠٠ اسيراً يعانون امراضاً مختلفة، بينهم ٢٤ مرضى بالسرطان، واخطرهم اليوم الأسرى وليد دقة المعتقل منذ اكثر من ٣٧ عاماً، والطفل عاصف الرفاعي الذي لا زال موقوفاً ومحمد الخطيب المعتقل منذ ٢٠ عاماً والذي تتدهور حالته بشكل متسارع، ويوجد ٥٥٤ اسيراً يقضون احكاما بالسجن المؤبد – مدى الحياة، بعضهم أمضى حتى اليوم اكثر من أربعين عاماً داخل الأسر، بالاضافة الى كبار بالسن ونواب في المجلس التشريعي ونشطاء سياسيين وصحفيين ومثقفين.

وهنا لا بد من التوقف عند جرائم قتل الأسرى، والذين كان آخرهم يوم الثلاثاء الماضي الأسير الشهيد خضر عدنان، الذي ترك فريسة للجوع والآلام بإضرابه ٨٧ يوماً عن الطعام ضد إعتقاله الإداري، ليرتفع بذلك عدد شهداء الحركة الأسيرة الى ٢٣٧ شهيداً، لا زالت جثامين ١٣ منهم محتجزة في مقابر الأرقام والثلاجات.

قد تعكس البيانات السابقة حجم جريمة سياسة الاعتقالات، ولكن الوقوف على واقع الأسرى وظروف احتجازهم الحياتية والصحية والنفسية، وما شهدته المرحلة الأخيرة من تصعيد خطير بعد تشكيل الحكومة اليمينية المتطرفة وتسلم ما يسمى ايتمار بن غفير وزارة الامن القومي الاسرائيلية، ومزامنة ذلك بإقرار مجموعة من القوانين العنصرية والانتقامية من أسرانا وأسيراتنا وأسرهم، يدفعنا الى أن نقرع جدران الخزان بشكلٍ مختلف، ومن أخطر هذه القوانين قانون إعدام الأسرى وقانون سحب الجنسية من الأسرى المقدسيين والاسرى من الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ وقانون الإبعاد، بالاضافة الى قانون مصادرة أموال وممتلكات الأسرى وذويهم والاسرى المحررين.

والحقيقة اليوم أن الأسرى الفلسطينيين يتعرضون لجرائم منظمة، تستهدف استقرارهم داخل السجون والزنازين، تحارب نفسياتهم ومحتواهم الداخلي، ومساعي دائمة للنيل من صبرهم وصمودهم، يحرمون من أبسط حقوقهم اليومية ويحاربون بالحرمان من الماء والغذاء، ويتركون فريسة للأمراض المتسللة الى أجسادهم بجرائم طبية، ويتم التضييق على أسرهم واستهداف بيوتهم ومصادرة ممتلكاتهم، وتعمد اذلالهم خلال زيارة ابنائهم.

ومن على هذا المنبر العربي الجامع، أدعوكم جميعاً وعلى أسس الشراكة والأخوة والمسؤولية القومية الى:

١. ابقاء قضية الاسرى والمعتقلين على اجندة جامعة الدول العربية، ومنحها الاهتمام التي تستحقها، والمساهمة في تطوير توثيق الانتهاكات والجرائم الخاصة بهم.

٢. المساهمة الاعلامية في اصدار مطبوعات ودراسات وافلام وانتاجات مرئية، ومنحها مساحة اوسع في الاعلام العربي للتأثير على الراي العام بما يخدم قضية اسرانا.

٣. خلق لوبي عربي للضغط على المؤسسات الدولية، لتحمل مسؤولياتها الاخلاقية والانسانية والقانونية و الارتقاء بدورها للعمل الفعلي.

٤. تشكيل لجنة من الخبراء والمختصين العرب، حقوقيين وقانونيين، لدعم حقوق الاسرى وتعزيز مكانتهم القانونية كمناضلي حرية، وبحث سبل دعمهم عبر الآليات والاجسام الدولية المتاحة.

٥. المساهمة في تدويل قضية الأسرى والمعتقلين، والتعريف بها في العالم اجمع؛ عربياً واقليمياً ودولياً، لتشكيل حاضنة داعمة ومساندة لهم، ولقضاياهم العادلة في ظل التصعيد الاسرائيلي الخطير.

٦. العمل مع كل الاطراف المعنية لتوفير الحماية للاسرى والمعتقلين من البطش والظلم الاسرائيلي.

٧. عقد مؤتمر دولي برعاية جامعة الدول العربية في جمهورية مصر العربية او في احدى الدول العربية على غرار مؤتمر دولة العراق الشقيق عام ٢٠١٢.

٨. تناول قضية الاسرى والمعتقلين في الجامعات العربية ضمن مشاريع التخرج وبحوث الدراسات العليا، وادراجها ضمن الانشطة اللامنهجية خاصة في المناسبات الوطنية والعربية ذات الصلة بفلسطين.

٩. تخصيص منح دراسية في الجامعات العربية خاصة للاسرى المحررين وأبنائهم.

١٠. تفعيل صندوق الاسرى الذي اقر في مؤتمر جامعة الدول العربية بالعراق، وقد ساهمت به دولة العراق الشقيق بمليوني دولار خصصت لمشاريع انتاجية للاسرى المحررين، ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع.

في الختام أتوجه بالشكر الجزيل لجامعة الدول العربية ولكافة الأشقاء العرب، وللأصدقاء والمتضامنين الدوليين، ولكافة الحضور على دعمهم واهتمامهم بقضية أسرانا ومعتقلينا،

والشكر موصول لمندوبية دولة فلسطين لدى الجامعة، ولسفارة دولة فلسطين ولكافة العاملين بهما، وشكر خاص لجمهورية مصر العربية قيادةً وشعباً، ولا يفوتنا أن نتوجه بالتحية الخالصة لأسرانا ومعتقلينا داخل سجون ومعتقلات الاحتلال، ولأسرهم الصابرة والمضحية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

- **اللواء قدرى أبو بكر يشارك فى احياء ذكرى (٧٥) النكبة بملتقى دولي بمشاركة وزراء الدولة والبعثات الدبلوماسية المعتمدة**

شارك رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري ابو بكر وعدد من الشخصيات وبحضور سفير دولة فلسطين بالجزائر فايز ابو عيطة فى احياء ذكرى (٧٥) النكبة بملتقى دولي وذلك فى فى ٢٠٢٣/٥/٢٢ بمشاركة وزراء الدولة والبعثات الدبلوماسية المعتمدة، واشرف على تنظيم الملتقى الدولي وزارة المجاهدين وذوي الحقوق, بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج .

وحضر الملتقى الدولي وزراء وممثلي الجمهورية الجزائرية، واعضاء من البرلمان الجزائري بغرفتيه (المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة)، وسفراء وقناصل وممثلي السفارات

والبعثات الدبلوماسية المعتمدين لدى الجزائر، وممثلي عن الجمعيات الحقوقية والنقابات والاتحادات المختلفة المحلية والدولية، وكادر سفارة دولة فلسطين وحشد من الجالية الفلسطينية بالجزائر .

وشارك فى الملتقى اكثر من ١٠٠٠ شخصية جزائرية رسمة ورؤساء البعثات الدبلوماسية احياء ذكرى النكبة في الجزائر وبحضور فلسطيني رسمي وشعبي وعلى راسهم والدة الشهداء ام ناصر ابو حميد ومانديلا فلسطين سليم الزريعي.

والتقى رئيس هيئة شؤون الأسرى فى الجزائر مع عشرات الشخصيات ووسائل الاعلام وحضر العديد من اللقاءات رئيس وفي ختام الفعاليات المخلدة للذكرى ٧٥ للنكبة الفلسطينية والموسومة ب"النكبة جريمة مستمرة والعودة حق " تم تكريم الهيئة ورئيسها من قبل وزير المجاهدين وذوي الحقوق السيد العيد ربيقة للوفد، وعقد اللواء أبو بكر لقاءات خاصة بقضية الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال وما يمارس بحقهم من انتهاكات وتجاوزات وجرائم

يومية، وأطلع العديد من الاطراف على كافة الاحصائيات والبيانات والمغيرات على هذه القضية

من جهته, تحدث رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين, قدري ابو بكر عن معاناة الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال والابادة التي يتعرض لها على مرأى ومسمع من العالم.

واشار الى ان سجون الاحتلال تعج بالمعتقلين الفلسطينيين الذين حكم على الكثير منهم بالمؤبد, وقال انه منذ ١٩٦٧ الى يومنا هذا, دخل اكثر من مليون و١٠٠ ألف فلسطيني سجون الاحتلال ولا زال ازيد من ٤٠٠٠ منهم معتقلين الى حد الآن, منهم ٥٤٥ محكوم عليهم بالمؤبد, من بينهم ٤٥٤ امضوا اكثر من ٢٠ سنة في السجن.

وخلال اللقاءات تحدثت المناضلة الفلسطينية لطيفة محمود حسين الناجي, والدة الشهيد ناصر ابو حميد, عن معاناة اسرتها بكاملها من ويلات الاحتلال وغياهب سجونه, وهي الأم التي

قدمت شهيدين في مسار التحرر و رأت ابناءها الثمانية الآخرين وزوجها يقاسون من ويلات الاعتقال.

وفي اطار الانتهاكات الخطيرة للكيان الصهيوني, كشفت عن حقن ابنها, ناصر ابو حميد, بجرثومة خطيرة ادت الى استشهاده, وطالبت الاحتلال بتسليم جثته التي لازال يحتفظ بها لديه.

واكدت انه رغم المعاناة اليومية والقتل المتعمد, يواصل ابناء الشعب الفلسطيني نضالهم لغاية التحرر واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

كما كانت لابنها ناجي ابو حميد, شقيق الشهيد ناصر ابو حميد والذي عانى بدوره من الاعتقال, شهادة اخرى عن معاناة افراد عائلته امام همجية الاحتلال الصهيوني, وقال أنه "مهما صعد الاحتلال من جرائمه, كلما زادت عزيمتنا واصرارناعلى التحرر", مطالبا المجتمع

الدولي بمزيد من الدعم للقضية الفلسطينية لأنه "كلما زاد هذا الدعم, كلما قربت المسافة نحو التحرر والاستقلال".

خاتمـــــــة :

استطاعت هيئة شؤون الأسرى والمحررين من خلال طواقمها خاصة دائرة العلاقات العامة والاعلام ودعم القيادة الفلسطينية وبمساندة من وزارة الخارجية والمغتربين، ووزارة الاعلام الفلسطينى والجاليات والأحرار والأشقاء العرب والاتحادات والمؤسسات العربية والدولية أن تدول وتعرف العالم وتحرج سلطات الاحتلال وتشكل حالة ضغط حقيقية فى العالم .

وبينت الهيئة من خلال جهودها انتهاكات سلطات الاحتلال التى تتجاوز الاتفاقيات والمواثيق الدولية والقانون الدولى الانسانى في معاملتهم للأسرى والمعتقلين .

وقامت الهيئة فى كل مديرياتها وطواقمها برصد الانتهاكات الاسرائيلية فى كل المحافظات ، ومتابعة الرواية الاسرائيلية التى تسيء للأسرى ونضالات الشعب الفلسطينى والتصدي لها وتفنيدها، ووضع استراتيجية ناظمة ، مستندة إلى أنسنة القضية على أرضية المواثيق الدولية واتفاقيات جنيف الاربعة ومواد حقوق الانسان واتفاقيات مناهضة التعذيب وحقوق الأطفال والمرأة والتأكيد على حقوق الانسان ، وتدعيم التقارير بالأرقام والاحصائيات الصحيحة والغير متناقضة، والتفريق بين لغة الخطاب الداخلي والخارجي .

وتعمل الهيئة لتكثيف الجهود لتقديم مادة مشرقة عن الأسرى والمعتقلين للرأي العام العالمي فى ممارسة الديمقراطية والتعليم والثقافة وأدب الأسرى وسفراء الحرية ووثيقة الأسرى والدفاع عن الحقوق بالوسائل الممكنة والمشروعة وعلى رأسها الاضرابات المفتوحة عن الطعام والتى تنقض الصورة التي تسوقها دولة الاحتلال عن الأسرى الفلسطينيين فى العالم.

وتعمل الهيئة جاهدة من خلال الدائرة الاعلامية بتزويد المؤسسات بالتقارير باللغات الأخرى وخاصة الانجليزية لمخاطبة الجمهور الخارجي ، وافراد مساحات اعلانية أكبر في الوسائل الاعلامية" المقروءة والمسموعة والمرئية والالكترونية " بلغات متعددة ، والتعاون مع السفارات

الفلسطينية والعربية في الخارج عبر القيام بورش عمل وتقديم التقارير لوسائل الاعلام ومنظمات حقوق الانسان ومجموعات الضغط الدولية .

مراجـــع :

– أبو شريعة: محمد: الحركة الأسيرة وتأثيرها في السياسة الفلسطينية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الأزهر – غزة، ٢٠١٣م.

– البرغوثي، نداء: "أسرى الحرب في القانون الدولي"، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠١٥م.

– البطة، محمد: المعتقلون الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية، ١٩٨٥–٢٠٠٥م، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف أ. د/ عاصم الدسوقي، معهد البحوث والدراسات العربية قسم الدراسات التاريخية، القاهرة، ٢٠١٦م.

– البطش، جهاد: المعتقلون الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية، غزة، فلسطين، مكتبة اليازجي، ٢٠٠٧م.

– حمدونة، رأفت، الجوانب الإبداعية للأسرى الفلسطينيين، صادر عن وزارة الاعلام الفلسطيني، رام الله، ٢٠١٨م.

– عبد العزيز، مصلح: حقوق الأسير، بغداد، دار البداية ناشرون وموزعون، ٢٠١٢م.

– عبد المجيد، أحمد: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٥م.

– فروانة، عبد الناصر: الأسرى الفلسطينيون: آلام وآمال، القاهرة، صادر عن جامعة الدول العربية، ٢٠١٥م.

مواقــع الكترونية :

- موقع الحياة برس :
https://www.alhayatp.net/?app=article.show.101188
- موقع الكوفية : https://alkofiya.tv/post/41819
- صفحة الهيئة على الفيس بوك /
https://www.facebook.com/freedom2pal
- موقع فلسطين خلف القضبان:
http://www.palestinebehindbars.org/index.html
- موقع مركز الأسرى للدراسات – www.alasra.ps
- موقع وزارة الخارجية والمغتربين : http://www.mofa.pna.ps/ar
- موقع وزارة شؤون الأسرى والمحررين – http://cda.gov.ps/index.php/ar
- موقع "وكالة الأنباء الفلسطينية – وفا ": https://www.wafa.ps/

بطاقة تعريف بالكاتب:

الدكتور رأفت خليل عطية حمدونة

– مواليد: مخيم جباليا ١٩٧٠/٨/٨

– الاعتقال: في العام ١٩٩٠ على خلفية نضالية وحُكم عليه بالسجن لمدة ١٥ عام وإغلاق جزء من بيته، أمضى فترة اعتقاله في سجون عدة منها " عزل الرملة، عسقلان، نفحة، بئر السبع، هداريم، ريمونيم، جلبوع " وتم تحريره في ٢٠٠٥ بعد قضاء كامل محكوميته.

مؤهلات تعليمية:

– بكالوريوس: علم اجتماع وعلوم انسانية (الجامعة المفتوحة في إسرائيل – عام ٢٠٠٥) وشهادة امتياز عام ٢٠٠١.

– ماجستير: دراسات اقليمية تخصص دراسات إسرائيلية من جامعة القدس " أبو ديس "، بامتياز ٩٠,٩% " عام ٢٠٠٨.

– دكتوراة: في "العلوم السياسية" من معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة مع مرتبة الشرف الأولى مع توصية بالطباعة في العام ٢٠١٦، برسالة تحت عنوان الجوانب الإبداعية في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة.

– ماجستير مهني: تدريب وتنمية بشرية بتقدير ممتاز من البرنامج المشترك بين الأكاديمية الدولية وبوليتكنيك المستقبل التطبيقي.

وظائف وخبرات :

مدير عام بهيئة شؤون الأسرى ومدير دائرة القانون الدولى ، عضو نقابة الصحفيين والدوليين، عضو اتحاد الكتاب والأدباء الفلسطينيين، عضو نقابة المدربين الفلسطينيين (P.T.A) وعضو اتحاد نقابات المدربين العرب، وعضو فى الهيئة العامة للاتحاد العام للمؤرخين والآثاريين الفلسطينيين .

ومن مؤلفاته:

"الجوانب الابداعية للأسرى الفلسطينيين – من إصدارات وزارة الاعلام الفلسطيني، كتاب الإدارة والتنظيم للحركة الأسيرة الصادر عن هيئة شؤون الأسرى والمحررين، الجيش الاسرائيلى – مركبات القوة والانحطاط الصادر عن مركز أطلس للدراسات والبحوث ، ونجوم فوق الجبين – عاشق من جنين – الشتات – ما بين السجن والمنفى حتى الشهادة – قلبي والمخيم – لن يموت الحلم – صرخة من أعماق الذاكرة".